

تحفة الائمة و طرائف الأصحاب

تأليف العالم الشافع

محمد بن محمد عمر محقق الحضرمي
علي

ملحنة الاعراب

سخنحة الآداب

لإمام جمال الدين أبي محمد القاسم ابن علي الطريقي البصري

طبعة جديدة مدققة مصححة



دار الفكر

الطباعة والتوزيع



تحفة الأحباب

طرائف الأصحاب

تأليف العالم الشَّيخ

محمد بن محمد عمر بحق الحضرمي
حتى

ملحنة الاعراب

سُنْنَةُ الْأَدَابِ

لِإِمامِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدِ القَاسِمِ ابْنِ عَلَى الْهَرِيرِيِّ الْبَصْرِيِّ

وَضَعْنَا بِهِ مَا شَاءَ بَعْضَ تَقِيَّاتِ وَفَوَائِدِ هَلْيلَةِ مِنْ شَرِيعَةِ الْمَسْنَفِ
وَالْفَاكِرِيِّ وَالْعَمَيْنِيِّ وَغَيْرِهِ مَا تَكَبَّرَ الْفَاسِدُ وَزَيَّرَ فِيْ نَفْعِ الظَّاهِرِيِّ

طبعَةٌ حَدِيدَةٌ مُفَقَّحةٌ مُصَحَّحةٌ

إشراف

كتبة لجامعة والدراسات

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع



مَكْتَبَةُ
لِسَانِ الْعَرَبِ

www.lisanarb.com

جَمِيعُ حَقُوقِ إِعَاَدَةِ الطَّبِيعِ مَحْفُوظٌ لِلنَّاَشِرِ
الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ / ١٩٩٧ م



لِبَنَانُ

بَيْرُوتُ

حَارَةِ حَرَيَّى - شَارِعِ عَبْدِ النَّوْرِ - بُرْقِيَّا : فَكَسِيَّ - صَرْبَ : ١١/٧٠٦١

تَلْفُونُ : ٨٣٨٣٠٥ - ٨٣٨٢٠٣ - ٨٣٨١٣٦ - فَاكسٌ : ٩٦١١٨٣٧٨٩٨ ..

دَوْلَيْ : ٩٦١١٨٦٠٩٦٢ - دَوْلَيْ وَفَاسِكُسْ : ٤٧٨٢٣٠٨ - ٢١٢ - ٠١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وأنزل القرآن بأفصح لسان، على نبيه المبعوث إلى الإنس والجان، محمد المصطفى من عدنان، عليه مطر الدهور والأزمان، وأله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد: فهذا شرح علقة على ملحة الإعراب، ونسخة الأداب، اختصرته من شرح ناظمها رحمة الله تعالى، وضمت إلى ذلك فوائد جمة، وزوائد مهمة، واقتصرت فيه على حل عباراتها وإيراد أمثلتها وإشاراتها، وتفسير الغريب من لغاتها، والمشكل من إعرابها، بعبارة قريبة إلى الأفهام، ظاهرة للخاص والعام، ليكون تبصرة للطالب المبتدئ، وتذكرة للراغب المنتهي، والله أنسأ أن ينفع به إنه قريب مجتب، وما توفيق إلا بالله عليه توكل وإليه أنيب. قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري.

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِيَاحِ الْقَوْلِ بِخَمْدِ ذِي الْطُّولِ الشَّدِيدِ الْحَوْلِ

إنما افتتح بحمد الله تعالى بعد البسمة اقتداء بكتاب الله العزيز وسنة نبيه ورسوله صلى الله عليه وأله وسلم لأن أول القرآن العظيم: الحمد لله بعد البسمة، وكان النبي عليه سلام يأمر بالابتداء بعد البسمة بالحمدلة في أوائل الرسائل ونحوها، والظل والفضل والسعفة، والحوال والقوة، وإضافة الشديد إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أي ذي الحول الشديد، وكذا نظائره كالصحيح المعرفة، والمقول المحكى بقوله أقول هو يا سائلي إلى آخر المنظومة.

**وَيَغْدِهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ
وَآلِهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ فَاخْفَظْ كَلَامِيْ وَانْتَمِعْ مَقَالِيْ**

أي وبعد افتتاح القول بحمد الله تعالى فأقول: أفضل السلام على النبي محمد سيد الأنام عليه سلام، ولو قال الشيخ: وأفضل الصلاة والسلام برفع أفضل أو جره لكان أحسن، وسيأتي في ختمها الاعتذار عن الشيخ في إفراد السلام هنا عن الصلاة وإفرادها عنه هناك، والأنام الخلق، وهو صلى الله عليه وأله وسلم سيد الخلق، فاستغنى بهذا الوصف المتعين له عن اسمه العلم، وإنما فعل ذلك شكرًا له صلى الله عليه وأله وسلم على ما من الله به على عباده من هدايتهم على يديه، وأله هم أهل بيته، والأطهار جمع طاهر للأصحاب جمع صاحب وقد قال الله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِّبَ عَنْكُمُ الرُّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُظْهِرُكُمْ تَطْهِيرًا» [الأحزاب: ٣٣] ثم أمر الطالب بحفظ كلامه بقلبه والاستماع إليه، والكلام والمقال متقاربا المعنى فقال:

**يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كُمْ يَنْقَسِمُ
أَقُولُ يَا سَائِلِي وَاتَّصَابَ حَدًّا وَنَوْعًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْمُنْتَظَمِ الْمَرْكَبِ كَمَا سِيَّأَتِيِ.**

اسْمَعْ هُدِيَّتَ الرُّشْدِ مَا أَقُولُ وَافْهَمْ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَغْفُولُ

أي عقل ثم بين حد الكلام بقوله:

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُنْتَظَمِ نَحْوَ سَعَى زَيْدٍ وَعَمِرُو مُسْتَبِغٍ

أي يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح أهل النحو، وعن أنواعه كم هي، وعن أقسام كل نوع اعلم أن حد الكلام ما أفاد المستمع فائدة يحسن السكوت عليها، وذلك هو اللفظ المركب المفيد، وهو المراد بقوله المنتظم كما سيأتي لأن النظم تركيب مخصوص، ولا يكون إلا من جملة فعلية نحو: سعى زيد، أو اسمية نحو: عمرو متبع. فكل جملة من هاتين الجملتين تسمى كلاماً لأنه مفيد فائدة يحسن السكوت عليها ومركب أيضاً من كلمتين بخلاف قوله مثلاً: سعى فقط، أو زيد

قوله: (ونسخة الأداب) في الصحاح: السنخ الأصل، وأسنخ الأسنان أصولها، ونسخ في العلم سنوخاً رسم فيه اهـ. قوله: (من باب إضافة الصفة إلخ) الصواب من باب إضافة الصفة إلى معمولها كالحسن الوجه، كما نبه عليه

فقط، فإن كلاماً منها على انفراده يسمى كلمة لا كلاماً، وبخلاف قولك أيضاً: إن زيداً غير كلام حتى تقول مثلاً قائم، وكذلك قولك إن قام عمرو حتى تقول مثلاً أكرمه، فهذا حد الكلام، وأما أنواعه فهي التي في قوله:
وَتَوْغِهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبَنَّى اسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

أي وأما أنواع الكلام التي يتركب منها وهو معنى قوله الذي عليه يبني، فالضمير البارز في عليه للنوع، والمستتر في يبني للكلام، فهذه الثلاثة لا يوجد كلام قط إلا مركباً منها، ولا توجد كلمة مفردة إلا وهي واحدة من هذه الأنواع، ويسمى كل واحد من هذه الأنواع كلمة، وجمعها كلم.

تبنيه: احترز بنوعه الذي يبني منه عن نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية، ووصف الحرف بأنه حرف معنى ليخرج حرف الهجاء، لأن حرف المعنى كلمة مستقلة تدل على معنى كالكاف في قوله: زيد كالأسد، فإنه يدل على التشبيه، وكاللام في قوله: الفرس لعمرو، فإنها تدل على الملك بخلاف حرف الهجاء فإنه جزء كلمة كالكاف من كتاب، واللام من لباس، ثم إنه عرف كل نوع بعلامة تخصه تميزه عن النوع الآخر بقوله:

**فَالْأَسْمُ مَا يَذْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمٌ وَذَا وَتْلُكَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَنْ**

أي فالنوع الأول الذي هو الاسم هو كل كلمة يصلح أن يدخل عليه حرف من حروف الجر الآتية في بابها، أو كان مجروراً بها كقولك: مرت بخيل وبزيد وبغم وبيتك وبالذي أكرمه وبمن أكرمه، وكذا قوله: بكم اشتريت الثوب، وقس على ذلك.

تبنيه: إنما غاير بين قوله ما يدخله أو كان ليشمل ما إذا كان مجروراً أو غير مجرور، ولكن يصلح أن يدخله الجر فقوله: أو كان معطوف على قوله ما يدخله، وهو صلة موصول ممحظ، ولعله أشار بتعدد الأمثلة إلى تعداد الاسم إلى معرفة ونكرة ومعرب ومبني ظاهر ومضر ومبهم، واقتصر من علامات الاسم على الجر لما سيأتي.

**وَالْفَعْلُ مَا يَذْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ عَلَيْهِ مَثُلُ بَأْنَ أَفْ يَبِينُ
أَوْ لَحِقَّتُهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَمْوَلُهُمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفَثُ
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ تَخْوُ قُلْ وَمِثْلُهُ اذْخُلْ وَأَبْسِطُ وَاشْرُبْ وَكُلْ**

أي والنوع الثاني الذي هو الفعل، هو كل كلمة يصلح أن تدخل عليها قد: نحو قد بان وقد دخل وقد خرج وابسط واستخرج وأكل وشرب ونحوها، أو يصلح أن تدخل عليه السين التي بمعنى سوف الدالة على الاستقبال نحو: سيبين وسيدخل وسيخرج، أو لحقته تاء المتكلم المضومة، وهو مراده بقوله: تاء من يحدث نحو: دخلت وخرجت، ولست أفت، بضم الفاء وكسرها، والنث نفح خفيف معه ريق، ومثلها تاء المخاطب المفتوحة للمذكر والمكسورة للمؤنث، أو كانت دالة على الأمر بما اشتقت منه كقولك: قل، فإنه يدل على الأمر بالقول، ومثله ادخل أمر بالدخول، وابسط أمر بالابساط، واسشرب أمر بالشرب، وكل أمر بالأكل وقس على ذلك.

تبنيه: إنما اقتصر الناظم في الاسم على علامة واحدة وهي دخول الجر عليه لأنها أهم علاماته وتدخل على قسمين النكرة والمعرفة والمعرب والمبني، وإلا فله علامات آخر كالتنوين والتعريف بأل، وذكر للفعل هذه العلامات كلها لأن الفعل كما سيأتي ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر، فذكر علامة تدخل على الماضي والمضارع معاً وهي قد، وعلامة تختص بالمضارع وهي السين، وعلامة تختص بالماضي وهي تاء المحدث أي المتكلم، وعلامة تختص بالأمر وهي دالة الكلمة

اليمني. قوله: (ثم حرف معنى) حروف المعاني هي الكلمات الموضوعة المقابلة للأسماء والأفعال. وحروف المبني هي التي تبني منها الكلمات، وهي حروف الهجاء أعني جه لا جيم فإنه اسم له اه.

قوله: (فلاسم) قدمه في الإجمال والتفصيل على قسيميه لكونه يخبر به وعنده فله مرتبان، والفعل يخبر به لا عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه فليس له مرتبة اهـ. قوله: (هو كل كلمة إلخ) عبارة الفاكهي الفعل لغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود ونحوهما واصطلاحاً كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ليخرج نعم وبشـ اهـ.

على الأمر بما اشتقت منه كما سبق، واحتزز بذلك من نحو قوله: صه بمعنى اسكت، وهو بمعنى اكف، فإنهما وإن كانا أمرين فليسما بفعلين لعدم اشتقاهم مما دلا عليه أي السكوت والكفت.

**والحرفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ
مِثَالَةُ حَشَى وَلَا وَثَمَّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَا**

أي: وأما النوع الثالث الذي هو الحرف فترك العلامة له علامة وذلك أن كل كلمة أدخلت عليها علامة الاسم فلم تقبلها ثم علامة الفعل فلم تقبل شيئاً منها دل ذلك على أنها حرف مثاله أنه لا يصلح في حتى أن تقول من حتى وإلى حتى، كما تقول: خرجت من الدار إلى المسجد، وكذا لا يصلح قوله: قد حتى وسوف حتى، كما تقول: قد خرج زيد وسيخرج عمرو، ولا تدل على أمر بشيء فدل ذلك على أنها حرف وقس على ذلك.

فائدة: الألف في قوله وثما للإطلاق وكذا نظائره كخف العقبا وأجد الجوابا، قوله: تكن علامة، أي كثير العلم.
تبنيه: لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد معاني الحرف كما سيأتي وانقسامه إلى عامل ك حتى ولا ولما وغير عامل كثم وهل ولو.

تبنيه آخر: قد وفي الناظم رحمه الله تعالى بما وعد من بيان حد الكلام وأنواعه، وبقي ذكر أقسام كل نوع فأشار إلى أقسام الاسم بقوله:

باب المعرفة والنكرة

**وَالْأَنْسُمْ ضَرِبَانْ فَضَرِبْ تَكِرَةٌ
وَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَذَخُّلٌ فَإِنَّهُ مُشَكَّرٌ يَا رَجُلٌ
تَخُوْ غُلامٌ وَكِتَابٌ وَطَبَقٌ كَقُولِهِمْ رُبَّ غُلامٌ لِي أَبْقَى**

أي الاسم ينقسم إلى قسمين: نكرة ومعرفة فالنكرة كل اسم لم يوضع لمعين، ومن علاماته أن يصلح أن تدخل عليه، رب كقولك: رب غلام لي أبقة ورب كتاب فرأته ورجل رأيته، ونحو ذلك.

**وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَغْرِفَةٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيخُ الْمَغْرِفَةُ
مِثَالُهُ الدَّازُ وَزَيْنُدُ وَأَنَا وَذَا وَتِلْكَ وَالْذِي وَذُو الْغَنِي**

أي وما لم يصلح أن تدخل عليه رب فهو معرفة لا يرتات فيه ذو المعرفة الصحيحة كالدار، فإنك لا تقول: رب الدار بنيتها كما تقول رب دار بنيتها، وهكذا سائر ما مثل به الناظم، ومعنى لا يمترى فيه لا يشك، والمريضة الشك، وكذا قوله بلا امترا.

تبنيه: ما ذكره الناظم من تعريف النكرة والمعرفة وهو على سبيل التقرير للمبتدئ قال ابن مالك: إن حددهما عسر، والمختار أن تعد المعرف ثم يقال: وما عدا ذلك نكرة.

تبنيه: إنما مثل الناظم بهذه الأمثلة إشارة إلى أن المعرف ستة أقسام أحدها المعرف بلا معرف كالدار والرجل، وثانيها أسماء الأعلام كزيد وعمرو، وثالثها أسماء الضمائر كأنا ونحن للمتكلم وأنت وأنتما وأنتما وأنتم وأنتن للمخاطب وهو وهي وهما وهم وهن للغائب، ورابعها أسماء الإشارة كذا وتلك وهذا وهذه وهذين وهذين وهؤلاء، وخامسها الأسماء الموصولة كالذى والتي واللذين واللتين واللذين واللائى، وسميت موصولة لأنها لا يتم معناها إلا بصلة وعائد، إلا ترى أنك تقول: جاء الرجل وجاء زيد فيتم الكلام، وإذا قلت جاء الذي لا يتم الكلام حتى تقول: أكرمك مثلا، وسادسها الأسماء المضافة إلى أحد المعرف السابقة نحو: جاء صاحب الدار، ومثله ذو الغنى، أي صاحب الغنى وصاحب زيد وصاحبى وصاحب هذا وصاحب الذي أكرمك، وقس على هذا.

قوله: (وهي دخول الجر إلخ) أي بالحرف فقط فإنه لم يذكر الجر بالإضافة كما ترى. قوله: (فالنكرة إلخ) إنما بدأ بتعريف النكرة لأنها أسبق وجوداً وأقدم رتبة من المعرفة، إذ التعريف طارئ على التنكير ومسبوق به، ولا ينتقض قول الناظم: وكل ما رب عليه تدخل البيت بقولهم رب رجلاً، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنه نكرة مميزة بالنكرة وهو رجلاً فهو نظير رب واحد أمه وعبد بطنه اهـ.

تنبيه آخر: سيأتي أن غيراً ومثلاً وسوى ملازمة للإضافة وهي نكرات لا تعرف بالإضافة إلى المعرف لأنك إذا قلت مررت بمثلك وغيرك وسواك لا يتعين المثل والسوى والغير.

**وَاللهُ التَّغْرِيفُ أَنْ فَمَنْ يُرِدُ
تَغْرِيفَ كَبِدِ مُبْهَمٍ قَالَ الْكَبْدُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطُ
إِذْ أَلْفَ الرَّوْضَلِ مَشَى يُذْرِجُ سَقَطُ**

آل الشيء ما يتوصل به إلى تحصيل ذلك الشيء كالعلم فإنه آلة الكتابة والسلاح آلة الحرب، وإذا أردت أن تتوصل إلى تعریف اسم نكرة وهو المراد بقوله مبهم أي شائع في جنسه، فادرخ عليه آلة التعريف المذكورة، فتقول في رجل وفرس وكبد مبهمات الرجل والفرس والكباد، فيزول الإبهام، واختلف علماء العربية في أن التعريف حصل باللام وحدها أم بها مع ألف الوصل، فذهب الخليل وسيبوه وأتباعهما إلى أنه حصل بهما معاً، وذهب الأخفش وأتباعه، وعزم بدر الدين بن مالك إلى سيبوه إلى أنه باللام، فقط، وإنما زيدت عليها ألف الوصل لأنها ساكنة ولا يمكن الافتتاح بساكن، ولهذا تسقط عند درج الكلام أي وصله.

فائدة: الكبد بفتح الكاف وكسر الباء، ويجوز تسكينها معبقاء فتح الكاف وكسرها أيضاً، فالكبـد المعرف في النظم مكسور الباء على الأصل، وكـبد مسكن الباء، فيجوز في كـافـه الوجهان، وفـقط بالـتـخفـيف بـمعـنى فـحـسبـ، والـضمـيرـ والـمستـترـ في يـدـرـجـ لـلـكـلامـ وإنـ لمـ يـتـقدـمـ لـهـ ذـكـرـ لـلـعـلـمـ بـهـ، ويـجـوزـ عـودـهـ لـأـلـفـ الـوـصـلـ كـالـضـمـيرـ فـيـ سـقـطـ، وـكـانـ الـلـائـقـ بـوـضـعـ هـذـهـ الـمـنـظـومـةـ الـمـخـتـصـرـةـ أـنـ لـاـ يـتـعـرـضـ النـاظـمـ رـحـمـهـ اللهـ لـاـخـلـافـ الـمـذـاهـبـ لـاـ سـيـماـ مـثـلـ هـذـاـ الـذـيـ لـاـ يـضـرـ الـجـهـلـ بـهـ، ثـمـ أـشـارـ إـلـىـ أـقـاسـمـ الـفـعـلـ بـقـوـلـهـ:

باب قسمة الأفعال

**وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجُلِي عَنْكَ صَدَا الإِشْكَالِ
فَهَيَّ ثَلَاثَ مَا لَهُنَّ رَابِعٌ ماضٌ وَفَغْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ**

أي وإن أردت أن تعرف أقسام الفعل فهي الثلاثة المذكورة في النظم، وكل قسم منها علامة تميزه لينجلي بها، أي يظهر. والصدا ما يعلق بالسيف والمرأة من الكدر، والإشكال ضد الانجلاء، ثم بين ذلك بقوله:

فَكُلُّ مَا يَضْلُعُ فِيهِ أَمْسٌ فَإِنَّهُ ماضٌ يُغَيِّرُ لَبِسَ

أي فالقسم الأول من أقسام الفعل الذي هو الماضي يعرف بأن تلحق به أمس كقولك: سار زيد أمس، وخرج عمرو أمس.

فائدة: اللبس بفتح اللام الإشكال، يقال: لبس عليه الأمر يلبسه كضرره بمعنى خلطه، ومنه قوله تعالى: **﴿وَلَلَّبِسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يُلْبِسُونَ﴾** [الأنعام: ٤] **﴿بَلْ هُمْ فِي لَبِسٍ مِّنْ خَلْقِنَا جَدِيدٍ﴾** [ق: ١٥].

تنبيه: قد سبق أن الماضي يعرف بأن تلحقه تاء المحدث أي المتكلم نحو: خرجت ودخلت ولست أنت، فلو اقتصر الناظم على تعريفه بها لكان أولى لأنها مطردة منعكسة بمعنى أنها تصلح في كل ماض، ولا تصلح مع غير الماضي بخلاف أمس فإنه علامة لا تطرد ولا تنعكس إذ لا يصح أن تقول في مثل إن خرج زيد أكرمه، إن خرج زيد أمس أكرمه مع أنه صيغة فعل ماض، وكذلك لا يدخل أمس على ليس وعسى مع أنهما فعلان ماضيان، فقد وجد الماضي ولم يصلح معه أمس، وكذلك يصلح أن تقول في مثل لم يخرج زيد لم يخرج أمس مع أنه صيغة مضارع، فقد صلح أمس مع غير الماضي، والعلة في عدم صلاحية أمس في نحو إن خرج زيد لأن إن الشرطية تقلب معنى الماضي مستقبلاً وإن كان لفظه ماضياً والعلة في صلاحية لم يخرج زيد أمس أن لم النافية تقلب معنى المستقبل ماضياً وإن كان لفظه مضارعاً، وسيأتي في آخر المنظومة أن أمس مبني على الكسر.

قوله: (وقال قوم إلخ) أعلم أن الخليل عَدَ الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبوه عَدَها همزة وصل فهي زائدة لكنها معتمدة فيها في الوضع اهـ. قوله: (أي يظهر) عبارة الفاكهي لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس اهـ.

وَحَكْمُهُ فَشُّ الأَخِيرِ مِنْهُ كَفُولُهُمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

أي وحكم الفعل الماضي أنه مفتوح الآخر أي مبني على الفتح سواء كان ثالثياً كسار وبيان عنه، أي انفصل، أو رباعياً كدحرج وأكرم، أو خماسياً كانطلاق وانبساط، أو سادسياً كاستخراج واستجاج.

تبنيه: ما ذكره الناظم من بناء آخر الماضي على الفتح ليس على إطلاقه، فإنه إذا اتصل به تاء الفاعل أو نونه ببني على السكون كدخلت وخرجت وانطلقت ودخلنا وخرجنا ودخلن وخرجن، وإذا اتصلت به واو الجمع ببني على الضم كدخلوا وخرجوا وانطلقا.

باب الأمر

وَالْأَمْرُ مِنْهُ عَلَى السُّكُونِ مِثَالُهُ أَخْذَ صَفَقَةَ الْمَغْبُونِ

أي والقسم الثاني من أقسام الفعل وهو الأمر، واستغنى الناظم عن تعريفه بعلامته، بما سبق من قوله، أو كان أمراً إذا اشتاق نحو: قل وأحسن، علاماته أن يقبل ياء المؤنث كقولك اركعي واسجدي واعبدني، وهو مبني على السكون كقولك: ادخل وأكرم زيداً، وانطلق واستخرج واحدز صفة المغبون، أي بيته لأنهم يصفقون بيد البائع على يد المشتري.

تبنيه: ما ذكره من بناء الأمر على السكون مقيد بما إذا لم يله ساكن كلام التعريف فإنه يكسر وبما إذا لم يكن آخره حرف علة فإنه يبني على حذف آخره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَإِنْ تَلَاهُ أَلْفُ وَلَامُ فَائِسِزْ وَقُلْ لِيَقُمُ الْغَلَامُ

أي وإذا تلا فعل الأمر، آلة التعريف السابقة وجب كسر آخره فنقول: قم الليل وصم النهار لأن ألف الوصل يسقط في الدرج فالتفى حينئذ ساكنان: لام التعريف الساكنة، مع سكون آخر فعل الأمر، فلا يمكن النطق إلا بتحريكه.

تبنيه: في تمثيله بقوله ليقم الغلام تسامح لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر لا فعل أمر، ثم ما ذكره من كسر آخر فعل الأمر إذا تلاه ألف ولام لا يختص بفعل الأمر ولا بلام التعريف، بل هي قاعدة عند التقاء الساكنيين مطلقاً نحو: «لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ» [البيبة: ١] وكم المال و«قَالَتِ امْرَأَةُ الْغَرِيزِ» [يوسف: ٥١] و«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ» [البقرة: ١٩] وسيأتي في قوله في باب الفاعل، وتكسر التاء بلا محالة، وكذا قوله في الجزم، فليس غير الكسر والسلام، وربما فتحوا آخر الأول نحو: «وَمِنَ النَّاسِ» [البقرة: ٨] أو ضمه نحو: «أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ تَلِيلًا» [المزمول: ٣] وأشار إلى القيد الثاني بقوله:

وَإِنْ أَمْرَتَ مَنْ سَعَى وَمَنْ غَدَا فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبْدَا

تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَخْذِ وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقْيَتِ الرَّشْدِ

وَهَكَذَا كَفُولُكَ فِي اِزْمِ مِنْ رَمَى فَاخْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبَهَ مَا

أي وإذا أمرت من فعل آخر مضارعه ألف كيسعى ويخشى أو واو كيغدو ويدعوا أو ياء كيرمي ويقضى فأسقط الحرف الأخير منه وهو حرف العلة مع بقاء الفتحة التي قبل الألف والضمة التي قبل الواو والكسرة التي قبل الياء، فنقول: يا زيد اغدُ وادعُ واسعَ واحشَ وارِمَ واقتُضِ، وقس على ذلك.

فائدة: قوله: من سعى أي من لفظ فعل مثل سعى فحرف الجر داخل على اسم مقدر وكذلك من غدا ومن رمى، وإنما مثلاً بمضارع هذه الأفعال لأن الأمر مأخوذ منه والرشد الهدى ويجوز ضم الراء مع سكون الشين كما سبق في قوله: اسع لقيت الرشد، قوله فاخذُ بمعنى قسْ، وأصله تقدير طبقات الحذاء على مقدار واحد، واستبهم بفتح التاء والهاء مبني للفاعل أي اشكل.

وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ حَفِ الْعَقَابَا

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤْتَبِ

قوله: (وحكم الفعل الماضي إلخ) أي ما لم يكن آخره ألفاً مثل غداً فإنها تكون ساكنة لامتناع تحريكها اهـ. قوله: (وهو مبني على السكون إلخ) الأحسن أن يقول والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، ذكره الفاكهيـ. قوله: (وربما فتحوا إلخ) أي كراهة أن يتواتي كسرتان في كلمة واحدة فيما يكثر استعماله على أن بعضهم كسر نون من تشبيهاً لها بنون إن كقوله تعالى: «إِنْ أَمْرُ هَلْكَ» [النساء: ١٦٦] اهـ من شرح المصنف.

أي وإذا أمرت من فعل قبل آخر مضارعه حرف علة كيخاف ويبيع أسقطت حرف العلة أيضاً فتقول: حَفْ وَقْلْ وَبْنْ وأجد الجواب، هذا إذا أمرت الواحد المذكر لأنه يلتقي حينئذ ساكنان وما آخر فعل الأمر مع سكون حرف العلة قبله، فبحذف حرف العلة فهو أمرت المؤنثة لم تحدف حرف العلة لأن آخر فعل الأمر معها متحرك بالكسرة التي قبل باء المؤنثة فتقول خافي وقولي وبيعي وأجيدي الجواب.

فائدة: العبث اللعب، يقال: عبث يبعث كلعب يلعب.

تنبيه: إذا اتصل بفعل الأمر نون النسوة حذف له أيضاً حرف العلة الذي قبل الآخر لالتقاء الساكنين أعني آخر الفعل مع حرف العلة فتقول حفن وقلن وبعن وأجدن الجواب، وإذا اتصل به ألف الثنية أو واو الجمع لم يحذف منه حرف العلة الذي قبل آخره لتحرك آخر الفعل فيما فتقول خافاً وقولاً وبيعاً وأجيداً الجواب، وكذا خافوا وقولوا وبيعوا وأجيدوا الجواب، ومحل هذا علم التصريف إذ ليس مثل هذا من علم الإعراب.

باب الفعل المضارع

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً أَوْ نُونَ جَمْعَ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءً
فَذَلِكَ حَقْتَ أَوْلَى كُلَّ فِعْلٍ فَإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُشَتَّغِلِي
وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُغَرِّبُ سِوَاهُ وَالثَّمَثَالُ فِيهِ يُضَرِّبُ

أي والقسم الثالث من أقسام الفعل الذي هو المضارع هو كل فعل زيد في أوله على حروف مضاهيه أحد الجروف الأربع المذكورة وهي الهمزة التي للمتكلم الواحد كقولك: أنا أذهب وأنطلق، والنون التي للجمع المخبر أي المتكلم وهي نحو: نحن ندخل ونضرب ونستخرج، والتاء المثلثة من فوق وهي للمخاطب مطلقاً أي مفرداً أو مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً نحو: أنت تذهب وأنت تذهبين وأنتما تذهبان وأنتن تذهبون وأنتن تذهبين وللغاية أيضاً أو الغائبين نحو: هي تذهب والهندان تذهبان، وأما الياء المثلثة من تحت فتكون للغائب المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعاً نحو هو يذهب مما يذهبان وهم يذهبون وللغايات أيضاً نحو: هُنْ يَذْهَبُون، وأشار بقوله:

وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُغَرِّبُ سِوَاهُ وَالثَّمَثَالُ فِيهِ يُضَرِّبُ

لأنه يدخله الرفع والنصب والجزم، فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه، كما سيأتي إن شاء الله في باب نواصب الفعل، وباب الجزم والمثال في أي، والمثال فيه للمضارع يضرب بفتح الياء، ويصبح أن يقرأ بالتاء للمخاطب وبالنون للجمع، وتمثال الشيء صورته كقوله فاحذ على تمثال.

تنبيه: وأشار بقوله المستعلي إلى أن المضارع لما أشبه الاسم بمشاركته له في الإعراب سما على الماضي والأمر وارتقت درجه بذلك لأن المضارعة المشابهة مأخوذة من اقتسام الرضيعين الضرعين، فكان المضارع آخر الاسم لكونه معرضاً بأمثلة، وسيأتي أنه يبني إذا اتصلت به نون الإناث نحو: الثوق يسرحن، ولم يسرحن.

وَالْأَخْرُفُ الْأَرْبِعَةُ الْمُثَابَعَةُ مُسَمَّيَاتٌ أَخْرُفُ الْمُضَارِعَةُ

وَسِنْطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَائِثٌ فَاسْمَعْ وَعَ الْقَوْلَ كَمَا وَعَنِتْ

أي وهذه الأربعة المذكورة تسمى أحرف المضارعة ويجتمعها قولهن نأيت، فإنه نون وهمزة وباء وتاء.

فائدة: أصل السبط الخيط الذي تنظم فيه الخرزات، فشبه الناظم اجتماع الحروف المترفة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد، وع القول أي احفظه حفظاً كحفظي، فالكاف نعت مصدر محدود وما مصدرية.

تنبيه: يؤخذ من قول الناظم أولاً قد الحقت أول كل فعل أنها لا تسمى أحرف المضارعة إذا كانت من أصل الفعل كالهمزة من أكرم والنون من نصر والتاء من توضاً والياء من يئس فإنها أفعال ماضية لأن الحروف المذكورة في أولها من أصل الفعل لا ملحقة بالفعل.

قوله: (نأيت) أي بعدت، وكان الأحسن منه أنيت تفاولاً بالقرب وإدراك المقصود، ولأنه أنساب بطريقة التضييف والترقي في أمثلة هذه الحروف، إذ ألف مثالها واحد، والنون لاثنين، والياء لأربعة، والتاء لثمانية، كما يؤخذ من عبارته اهـ. قوله: (من أصلها الرباعي) عبارته توهم أنها تضم من الماضي، ولو قال: من فعله الرباعي، لكان أولى اهـ.

وَضَمِّنَهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي
وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَنُخ
وَلَا تُبَلِّ أَخْفَ وَزَنًا أَمْ رَجْنَخ
مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي
وَيَسْتَجِيْشُ شَارَةً وَيَلْتَجِي

أي وضم حروف المضارعة الأربع السابقة ثابت من أصل الفعل الرباعي، أي من الفعل المضارع إذا كان أصله وهو ماضيه رباعياً كدرج وأكرم وأجب، فتقول: أنا أكرمك ونحن نكرمك وأنت تكرمه وهو يكرمك بضم أولها، وكذلك في أنا أجي من الفعل الذي ماضيه أجب وما أشبه ذلك، ويفتح ما سوى الرباعي سواء خفت وزناً أم رجع أي قلل حروفه كالثلاثي أم كثرت كالخمسيني والسادسي فتقول في المضارع من ذهب زيد وجاء وانطلق والتاجاً واستخرج واستجاجش: أنا ذهب ونحن ذهب وأنت ذهب وهو يذهب بفتح أولها، وكذلك في الباقي وما أشبهها.

فائدة قوله: وضمها مبدأً محنوف الخبر أي ثابت ويجوز أن يكون فعل أمر، والضمير فيه عائد للحروف وفي أصلها للأفعال، وقوله من أجب أي فعل ماضيه أجب كما سبق في من سعى ومن غدا، ويجوز رفع وزناً فاعلاً لخف ونصبه تميزاً وفاعل خف عائد إلى ما الموصولة في قوله وما سواه أي وما سوى الرباعي فمفتوح فلا تبل أخف ما سواه وزناً أم رجع، ومعنى استجاجش بالجيم أي اجتمع في نفسه، ومنه سمي الجيش. وأصل لا تبل لا تبالي، فهو معتل الآخر بالياء فحذف آخره للجزم بلا النهاية فصار لا تبالي بلام في آخره مكسورة، ثم لما كانت هذه الكلمة يكثر استعمالها عمليت بعد حذف الياء معاملة الصحيح فسكتت لامها أيضاً، ثم حذفت الألف التي قبلها للتقاء الساكنين أحدهما حرف علة كما في لا تخف، وإنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف كما قالوا في لم يكن: لم يك.

تنبيه: لعل الناظم إنما ذكر أقسام الاسم وأقسام الفعل دون أقسام الحرف مع أنه ينقسم أيضاً إلى حروف مهملة أي غير عاملة كهل وبيل وقد، وحرروف عاملة كحرروف الجر وكان وليت، ولعل، وكحرروف الجزم نحو لم ولما ولا، وحرروف النصب نحو أن ولن وكـي، ونحو ذلك على ما سيدركه الناظم في أبوابه لأن الاسم والفعل يدلان على معانيهما في أنفسهما فهما مستقلان والحرف لا يدل إلا على معنى في غيره فهو تابع فأخره إلى متبعه في الأبواب الآتية، والله أعلم.

باب الإعراب

وَإِنْ ثُرِدَ أَنْ تَغْرِفَ الإِغْرَابَا لِتَقْتَفِي فِي تُطْقِكَ الصَّوَابَا
فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَرِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي

أي فالإعراب في اصطلاح النحو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدالة عليها كقولك زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم ولم يقم زيد ومررت بزيد وقد ذكر أنواعه ومحله وعلاماته فاما أنواعه فهي الأربعة المذكورة وتقتفي أي تتبع وبالرفع متعلق بيجري وأما محله فأشار إليه بقوله:

فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلَا تَمَائِعَ وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ بِلَا امْتِرَاءِ

أي فالرفع والنصب بلا ممانع محلهما الاسم الظاهر والفعل المضارع كقولك: زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم، والجر يستأثر أي يختص بالأسماء، ولا يدخل في الأفعال كمررت بزيد، والجزم يختص بالفعل المضارع ولا يدخل الأسماء نحو لم يقم، وإنما قيدنا الاسم بالظاهر والفعل بالمضارع لأن الأسماء المضمرة والأسماء المبهمة مبنية، والفعل الماضي والأمر مبنيان أيضاً كما سبق، ثم أشار إلى علامات الإعراب بقوله:

فَالرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الْحُرُوفِ وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلَا وُقُوفٍ وَالْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ لِلشَّيْءِيْنِ

قوله: (لما كانت هذه إلخ) عبارة القاموس وما أباليه بالله وبالله وبالله وبالله أي ما أكثرت ولم أبالي ولم أبلغ اللام اهـ وبذلك نعلم أن هذه القاعدة لا ضرورة إليها إذ كسر اللام أيضاً لغة مع هذه المعاملة اهـ. قوله: (في اصطلاح النحو) أما في اللغة فهو الإبانة، يقال: أعراب عن حاجته، أي أبان عنها، ومنه «الثَّيْبُ يُغَرِّبُ عَنْهَا لِسَانُهَا» وله معانٌ آخر ذكرها في القاموس اهـ.

وذلك ظاهر مما سبق وفهم من قوله آخر الحروف أن محل الإعراب آخر المعرب وقوله بلا وقوف إشارة إلى أن الحركات المذكورة إنما تظهر في الدرج فإذا وقف على الاسم أو الفعل حذفت حركته وسكت، وقوله والجر بالكسرة للتبيين أي لإيضاح معنى الاسمية في المجرور وبيان تمكّنه فيها، وقيد الجزم بالفعل السالِم ليخرج المعتَل فإن جزمه بحذف آخره نحو لم يخش ولم يرم، وقد ذكر الناظم ذلك في باب **الجزء** بقوله:

إلى آخره، وقوله والجزم متداً خبره بالتسكين مثل قوله والنصب بالفتح والجر بالكسرة أي حاصل ثم ذكر حكم التنوين يقوله:

باب تنوين الاسم الفريد المنصرف

وَئُونَ الْاسْمَ الْفَرِيدَ الْمُنْصَرِفُ
وَقَفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ
تَقُولُ عَمْرُو فَذْ أَضَافَ رَيْداً
وَيَسْقُطُ التَّثْوِينُ إِنْ أَنْصَفْتَهُ
مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي

أي إن الإعراب يكون بما سبق من الحركات ويزاد للاسم في الدرج نون ساكنة تظهر في اللفظ ولا تثبت في الخط تسمى نون التنوين، وتكون دالة على تمكّن الاسم الممنون في الاسمية أي أنه لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع الصرف، وذكر الناظم لذلك شروطاً منها أن يكون اسمًا، فالأفعال لا يدخلها التنوين ومنها أن يكون ذلك الاسم مفرداً فالثنية والجمع المذكر السالم لا يدخلهما التنوين، بل تكون نون الثنوية والجمع فيهما بدلاً عن التنوين في المفرد، ومنها أن يكون منصراً، فغير المنصرف كإبراهيم وفاطمة لا ينونان لأنه إنما امتنع من الصرف إلهاقاً له بالفعل، والفعل لا ينون، ومنها أن يكون عارياً عن الإضافة وعن التعريف باللام أيضاً وهو معنى قوله:

إلى آخره لاستقال الجمع بين التنوين واللام لأنها زائدة، والتنوين أيضاً زيادة لأن التنوين علامة لانتهاء الاسم لأن المضاف يصير مع المضاف إليه كالاسم الواحد فيحلق التنوين الاسم الثاني وهو المضاف إليه إن لم يعرف باللام أيضاً، ثم محل إلهاق التنوين للاسم أيضاً إنما هو عند الدرج فاما إذا وقف عليه فإنه يسكن آخره إن كان مرفوعاً أو مجروراً، ويبدل من نون تنوينه ألف إن كان منصوباً كما يثبت خطأ، وأمثلة ذلك كله ظاهرة من النظم، والضمير في قوله وقف على المنصوب منه للاسم الفريد المنصرف، فيرد عليه لنكرة المؤنثة كرأيت جارية، فإنه يوقف عليها بالسكون.

باب الأسماء المعتلة المضافة

فِي قَوْلٍ كُلٍّ عَالِمٍ وَرَأَوِي
وَجَرْهَا بِالِياءِ فَاغْرِفْ وَاغْتَرِفْ
وَدُوْ وَفُوكَ وَحَمُوْ عُثْمَانَا
فَاخْفَظْ مَقَالِيْ حَفْظَ ذِي الْذَّكَاءِ

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَارِ
وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلْفِ
وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُوكَ عَمْرَانَا
ثُمَّ هَنْوَكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ

ثم لما ذكر الناظم أن علامات الإعراب تكون بالحركات السابقة أتبع ذلك بذكر أبواب مستثناء أو كالمستثنة من تلك القاعدة، فمن ذلك هذه الأسماء الستة فإذا استعملت مضافة إلى غير ياء النفس كان علامة الرفع فيها الواو، وعلامة النصب منها الألف، وعلامة الجر فيها الياء، فنقول: جاء أخيوك وأبو عمران ذو المال، ورأيت فاك وحما هند وهنا الناقة، ومررت

قوله: (النكرة إلخ) مثلها المعرفة كفاظمة في الوقف عليها بالسكون وإن كانت لا ترد على الناظم لمكان قوله المنصرف ففهم اهـ. قوله: (الحمو إلخ) عبارة القاموس: حمو المرأة بسكون الميم وحموها أي بسكون الواو وحمها وحمها أبو زوجها ومن كان من قبله، والأئمـ حماة، وحموا الرجل أبو امرأته أو أخوها أو عمها أو الأحماء من قبلها خاصة اهـ وفيه أيضاً وهـ كأـ معناه شيء، نقول: هذا هـنـكـ أيـ شـيـئـكـ، وهـنـ المـرـأـةـ فـزـجـهـاـ، ويقال للرجل يا هـنـ أـفـلـ ولـهـ يا هـنـةـ أـقـلـيـ اـهـ وـقـيلـ: الـهـنـ كـنـاـيـةـ عـمـاـ يـسـتـقـيـعـ التـصـرـيـعـ بـهـ اـهـ.

بأخيك وأبيك وذى مال، ونحو ذلك فلو لم تصفها أصلاً أعربتها بالحركات السابقة نحو جاءني أب وأخ ورأيت أباً وأخاً، ومررت بـأب وأخ، وإن أصفتها إلى ياء النفس كانت مكسورة الأواخر كغيرها مما يضاف إلى ياء النفس فإنه لا يكون إلا مكسوراً نحو رأيت أبي وأخي، واشترطت إضافتها إلى غير ياء النفس مأخذ من تمثيله بإضافتها إلى الكاف في أخوك وفوك وإلى الاسم الظاهر في أبو عمران وحمو وعثمان.

فائدة: الحمو قرابة الزوج فلا يضاف إلا إلى المؤنة لكن إضافته إلى عثمان تدل على أنه قد يطلق على أقارب الزوجة. والهُنْ الفرج.

باب حروف العلة

والواو والياء جمِيعاً والألف هُنْ حُرُوفُ الاغْتِلَالِ الْمُكْتَسَفُ

لما ذكر أن الإعراب في هذه في الأسماء الستة يكون بالحروف الثلاثة السابقة ذكر استطراداً أنها تسمى حروف العلة، ولعله إنما ذكرها هنا لأن بعض علماء العربية يزعم أن هذه الأسماء معربة بالحركات السابقة، ولكن تولدت الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة عند الإشارة بدليل إعراب بعض العرب أربعة منها بالحركات، وهي التي تفرد عن الإضافة وسمها مكتففة لأنها لا تكون إلا إلى جانب حرف سابق لها متوسطة أو أخيرة، وكتف الشيء جانبها ولا تكون مبتداة لأنها لا تكون حرف علة إلا إذا كان ما قبل الألف مفتوحاً وما قبل الواو مضموماً وما قبل الياء مكسوراً فلو كان ما قبلها ساكناً كدلوا وظبي لم يكن حرف علة.

باب المنقوص

والياء في القاضي وفي المستشري سَاكِنَةٌ فِي رَفِعِهَا وَالْجَرِّ وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نَصِبَ نَخُولَقِيْتُ الْقَاضِيَ الْمُهَدِّبَا

المراد بالمنقوص كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، فخرج بالخفيفة ياء النسب ونحوها كفرشي وكرسي، ويكسر ما قبلها نحو ظبي فإنه كالصحيح كما سيأتي في قوله: وكل ياء بعد مكسور إلخ، وأما المنقوص كالقاضي والمستشري والعامي والشجي فإن ياءه تكون ساكنة في حالتي الرفع والجر خاصة لاستثناء الضمة والكسرة عليها فتقول: جاء القاضي ومررت بالقاضي، وذلك كالمستثنى من الإعراب بالحركات وسمى منقوصاً لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب، أو لحذف آخره عند تنوينه كما سيذكره النظام.

فائدة: المستشري اسم فاعل من استشري إذا طلب شراء المتعار، أو اشتدى غضبه، وكأنه من التشبيه بأسد الشرى كاستأسد إذا تشبه بالأسد، وأما نصبه فهو جار على القاعدة فتقول: لقيت القاضي فظهور الفتحة على الياء لخطتها، ثم هذا الحكم إنما هو في المنقوص المعروف باللام كما مثل الناظم به ومثله المضاف ك جاء قاضي البصرة ومررت بقاضي البصرة بسكون الياء، ورأيت قاضي البصرة بفتحها، وذلك حيث يسقط التنوين كما سبق، فإن كان منكراً فقد أشار إليه بقوله:

وَتَوْنَ الْمُثْكَرَ الْمَثْقُوْصَا فِي رَفِعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا تَقُولُ هَذَا مُشَتَّرٌ مُخَاهِيْغٌ وَأَفْرَغَ إِلَى حَامٍ جَمَاءَ مَائِيْغٌ

أي إذا كان الاسم المنقوص منكراً حذفت ياءه وأبقيت ما قبلها مكسوراً ونونته وذلك في رفعه وجره خاصة فتقول: جاءني قاضي ومررت بقاضٍ، ومثله هذا مشترٌ وأفرغ إلى حام، وأصله هذا قاضي بضمتين على الياء في الرسم وهي في اللفظ ضمة وتنوين، وكذلك مررت بقاضي بكسرين، فحذفت الياء لكونها متطرفة حرف علة مع استثناء ذلك فبني التنوين على الحرف الذي قبلها وأبقوه على كسرته ليدل على الياء المحذوفة، وأما نصبه فهو كالصحيح فتقول: رأيت قاضياً وتفق عليه أيضاً بالألف في حالة النصب كغيره إن كان منكراً وبسكون الياء إن كان معروفاً، فإن وقفت على غير المنصوب منه سكتت ياوه إن كان معروفاً نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي، وحذفت الياء ثم سكتت ما قبلها أيضاً إن كان منكراً فقلت: هذا قاض ومررت بقاض بسكون الصاد، ويجوز مثل ذلك في المعرف أيضاً ك جاء القاضي ومررت بالقاض، وذلك قليل.

تبنيه: انتصب خصوصاً على الحال، والمراد بهذا التنوين تنوين العوض عن الياء المحذوفة، ولهذا يدخل ما لا ينصرف كجوار وليل، فلا يرد المنكر المنصوب كرأيت قاضياً، فإن تنوينه تمكين لأنه حيث ذه غير منقوص.

قوله: (ك جاء قاضي البصرة) الأولى التمثيل بنحو: هذا قاضيكم، ومررت بقاضيكم، ورأيت قاضيكم، أو قاضي صنوع من كل مضاف إلى غير المعرف بالألف واللام، وأما مثل الشارح فإن الياء فيه ساقطة في حالتي الرفع والجر

وَهَكُذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجْيِ
وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِيءِ
هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخْفَفَةٌ فَأَفْهَمَهُ عَنِّي فَهُمْ صَافِي الْمَغْرِفَةِ

أي وهكذا تفعل في تسكين الياء في المعرفة في حالتي الرفع والجر، وفتحهما في النصب، وتثنين المنكير في رفعه وجره خاصة، وإثبات ياء المقصوب منه مفتوحة في كل اسم آخره ياء خفيفة مكسورة ما قبلها، وهذا ضابط المقصوب كالشجي بخلاف قريشي وكرسي وظبي وجمي وحدي كما سبق ذكر ذلك، قوله وكذا تفعل، تقديره: وتفعل مثل ذلك، فالكاف نعت مصدر محدود، قوله هذا مبتدأ محدود لخبر أي هذا ثابت إذا ما وردت، وما زائدة.

باب الاسم المقصور

وَلَيْسَ لِلإِغْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرَ مِنَ الْأَسَامِي أَثْرٌ إِذَا ذُكِرَ
مِثَالُهُ يَخْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَرَحَا أَوْ كَحْصَى
فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلِفِ

المرام بالمقصور ما كان آخره ألفاً مقصورة كموسى ويعسى ويعسى ورعا وحيا وحصى وسمى مقصوراً لأنه لا يظهر فيه شيء من حركات الإعراب فكانه حبس عنها والمقصور المحبوس، وهو أيضاً كالمستثنى فإنه لا يختلف آخره باختلاف العوامل، فتقول كلام موسى عيسى، وضررت بالعصا فيكون على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر، وهو مراده بتصاريف الكلام، والمؤتلف المتنظم أي المركب المفيد، والرحا معروفة تذكر وتؤثر، والحياة مقصوراً المطر. تنبية: لعله وأشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد المقصور إلى اسم علم كحيي وموسى، ومعرف بألف كالعصا، ومنكراً أصل ألفه وأوكرحا وكحصياً مفرداً كما سبق، أو جمعاً كحصي.

تنبية آخر: عقب الناظم حروف الاعتلال بمعتلى الاسم وهو المقصوب والمقصور، وليس للعرب اسم آخره وأو قبله ضمة، وأما المضارع فيكون معتلاً بالواو والألف وبالباء أيضاً كيري ويخشى ويدعوا، وسيأتي في باب إعرابه إن شاء الله تعالى. تنبية ثالث: إذا نون المقصور في الدرج سقطت ألفه لاتفاق الساكنين، واختلفوا فيها عند الوقف فقيل هي أصلية فثبتت، وقيل بدل من التثنين في الأحوال الثلاثة لأن تثنين قبله فتحة، والراجح وهو مذهب سيبويه أنها أصلية في رفعه وجره وبدل عن التثنين في نصبه كالأسم الصحيح.

باب التثنية

وَرَفِعُ مَا ظَنَّتْهُ بِالْأَلْفِ كَفَرْزِلُكَ الرَّزِيدَانِ كَانَا مَأْلَفِي
وَتَضَبُّهُ وَجَرْهُ بِالْيَاءِ بِعَيْنِرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءِ
تَقُولُ رَزِيدٌ لَأِسْنَنْ بُرْزَدِينِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدِينِ
وَتَلْحَقُ الْثَّوْنُ بِمَا قَدْ ثَنِي مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَنْرِ الْوَهْنِ

أي ورفع المثنى ثابت بالألف ونصبه ثابت بالياء وجره كذلك، وهذا الباب أيضاً مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات السابقة، فإذا أردت أن تعبر عن اسمين متتفقين في اللفظ كزيد وزيد وعمرو وعمرو مثلاً بلفظ واحد أخذت أحدهما وفتحت آخره وزدت عليه ألفاً في حالة الرفع بدلاً عن الضمة وياء مفتوحة ما قبلها في حالتي النصب والجر بدلاً عن الفتحة والكسرة وزدت أيضاً بعد عالمة الإعراب نوناً مكسورة عوضاً عن التثنين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن أي الضعف الذي لحقه بفowات التثنين، فتقول: جاء الزيدان والعمران، والزيدان كانوا مألفي أي محل إلفي، ورأيت الزيدان والعمرين، وزيد لابس بردين أي ثوبى صوف، ومررت بالزيدانين، وخالد منطلق اليدين أي مطلقهما.

باب الجمع المذكر السالم

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحٌ فِيهِ وَاجِدَةٌ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَانِدَةٌ
فَرَفِعَهُ بِالْلَّوَاءِ وَالْثَّوْنِ ثَبَغٌ نَخُوْ شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمْعِ

للتقاء الساكنين اهـ. قوله: (الشجي) في القاموس وشجي كرضي والشجي المشغول، وشدّد ياؤه في الشعر اهـ. قوله: (وانرحا معروفة إلخ) الذي في كتب اللغة التي بآيدينا أنها مؤنثة فقط، قوله أصل ألفه وأوكرحا في الصحاح والألف

**وَنَضْبُهُ وَجَرْهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبِيَّةِ
تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مَئِيَّ وَسْلُ عَنِ الرَّزِيْدِيْنَ هَلْ كَانُوا هُنَا**

هذا الباب أيضاً مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات ويسمى الجمع المذكر السالم لأن لفظ الواحد يسلم بناؤه فيه كمسلم ومؤمن من زيد وعمرو في قوله: جاء المسلمين والمؤمنون والزيتون والعمرون، وهو معنى قوله صح فيه واحد، بخلاف رجل وكتاب في رجال وكتب ونحوهما فإنه يسمى الجمع المكسور، وسيأتي، وحكم جمع المذكر السالم أن رفعه بالواو المضموم ما قبلها، ونصبه وجره بالياء المكسورة ما قبلها، وتلحظه نون مفتوحة عوضاً عن التنوين الذي كان في المفرد، فالواو والياء علامات الإعراب وهي علامة جمع أيضاً كما نبهنا على ذلك في الثنوية، وهذا مراده بزائده الآتي بعد التناهي أي بعد انتهاء حروف الواحد والنون تبع لهما كما سبق في الثنوية، يقول: جاء الزيتون، ومثله شجاني الخطاطيون، يقال: شجاه يشجيه بمعنى أحزنه وأطربه من الأصداد، وكلاهما محتمل لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيطرب، وبالترهيب أخرى فيحزن، وتقول: رأيت الزيدين بكسر الدال، ومثله: حي النازلين في مني، أي: سلم عليهم، ومررت بالزيدين، وسل عن الزيدين بكسر الدال.

تبنيه: لعله أشار بقوله عند جميع العرب العرياء وهي الملزمة للبادية لأنه لم تختلف لغة العرب في الجمع باعرابه هكذا إلا ما شد، وأما الثنوية فإنبني أسد يعربون الثنوي بالألف في جميع أحواله فيقولون: رأيت الزيدان ومررت بالزيidan، وعليه حمل بعضهم «إن هذان لساحران» [سورة طه، الآية: ٦٣].

تبنيه: قوله: والنون تبع مرفوع بالابتداء أي أنه اتبع لعلامة الإعراب ثم قال:

**وَنُؤْنَهُ مَفْتُوحَةً إِذْ ثُدَّرُ وَالثُّوْنُ فِي كُلِّ مُشَّئِي ثُكَّسَرُ
وَتَسْقُطُ الْثُوْنَانِ فِي الإِضَافَةِ تَخُوَّلَقِيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَةِ
وَقَذَلَقِيْتُ صَاحِبِي أَخِيْنَا فَاغْلَمَهُ مِنْ حَذْفِهِمَا يَقِيْنَا**

أي: إن نون الجمع المذكر السالم مفتوحة ونون الثنوية مكسورة للفصل بينهما، وتسقط كل منهما في الإضافة كما يسقط التنوين لما سبق أنهما بدل عنه في المفرد فتقول في الثنوية: جاء غلاماً زيد، ولقيت صاحبي أخيها، ومررت بغلامي زيد، وفي الجمع جاء بنو زيد وساكنو الرصافة، ومررت بيني زيد وساكني الرصافة، ورأيت بيني زيد وساكني الرصافة، وهي الجانب الشرقي من بغداد والضمير في حذفهما للโนين أي نون الجمع ونون الثنوية. ويفقينا مصدر منصوب باعلامه كقعدت جلوساً، وقد يحذف هذا البيت في بعض النسخ.

باب جمع المؤنث السالم

**وَكُلُّ جَمِيعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ فَازْفَغَهُ بِالضَّمِّ كَرَفْعٌ حَامِدَةٌ
وَنَضْبُهُ وَجَرْهُ بِالْكَسْرِ تَخُوَّلَقِيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِيْ**

أي وكل جمع سالم فيه تاء زائدة للتأنيث كمسلمات وحامدات فرفعه بالضم كمفرده، وكذلك جره بالكسر كمفرده، وأما نصبه بالكسر أيضاً حملأه على جره كما حملوا نصب الجمع المذكر السالم على جره فجعلوهما معاً بالياء فتقول: جاءت الحامدات وال المسلمات بالضم، ومررت بالحامدات وال المسلمات بالكسر، كما تقول: جاءت الحامدة والمسلمة بالضم، ومررت بالحامدة والمسلمة بالكسر، وتقول رأيت الحامدات وكفيت المسلمات شري بالكسر بدلاً عن الفتحة، ونصبه مستثنى من قاعدة النصب بالفتحة والكاف في قوله كرفع نعت مصدر محدوف أي رفعاً كرفع واحتتز بقوله: كل جمع عن نحو: «تتغيّي مرضاه أزواجك» [سورة التحرير، الآية: ١] لأنه مفرد لا جمع أصله مرضوة وبقوله فيه تاء زائدة عن نحو أبيات وأقوات، فإن التاء فيما أصلية لوجودها في بيت وقوت، ولا يرد عليه أيضاً نحو قضاة ورمادة لأنه ليس بسالم، والتترجمة للسالم.

منقلبة من الياء نقول هما رحيان، وكل من مد قال رحاء ورحاءان وأرجية، فجعلتها منقلبة من الواو وما أدرى ما حجته وما صحته اهـ وفي القاموس: وهو رحوان ورحيان اهـ. قوله: (يقال شجاه إلخ) صنبع القاموس والصحاح يقتضي أنه واوي فقط اهـ. قوله: (النون تبع إلخ) لعل في هذه العبارة نقصاً وصوابها مبتدأ وخبر اهـ. قوله: (فتقول جاءت الحامدات وال المسلمات إلخ) لعله أشار بالتمثيل بهما إلى اختصاص هذا الجمع غالباً بمؤنث الأدباء علماء أو صفة اهـ. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان بالواو أو الياء أو الألف اهـ.

تبنيه: بقى مما هو مستثنى من قاعدة الإعراب بالأربع العلامات السابقة ثلاثة أبواب من الأسماء باب ما لا ينصرف فإنه يجز بالفتحة كما سيأتي عكس الجمع المؤنث السالم ومن الأفعال باباً أحدهما باب الفعل المعتل فإنه يجز بحذف آخره ويعرف بالسكون مطلقاً وينصب بالفتحة إن كان آخره واواً كيدعوا أو ياءً كيرمي وثانيهما الأمثلة الخامسة وهي يفعلان ويفعلون وتفعلون فإنها ترفع بثبوت النون وتتصب وتجزم بحذفها، وقد ذكر الناظم ذلك كله في آخر المنظومة.

تبنيه آخر: الحاصل أن الإعراب يكون بما سبق من العلامات الأربع إلا في سبعة أبواب الأسماء الستة والثنية والجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم وما لا ينصرف والفعل المعتل والأمثلة الخامسة، وأما المنقوص والمقصور فالتحقيق أنهما معربان بحركات مقدرة فهما كالمستثنى في الظاهر، وكذا نحو يخشى ويدعوا ويرمي في حالة الرفع، ونحو يخشى فقط في حالة النصب.

تبنيه آخر: قد علم أن الأسماء الستة والثنية والجمع المذكر السالم ثابت فيما حروف عن حركات، ومثلها الأمثلة الخامسة في حالة الرفع، وأن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف ثابت فيما حركة عن حركة، والفعل المعتل والأمثلة الخامسة ناب فيما في حالة الجزم حذف عن السكون، وكذا في حالة نصب الأمثلة الخامسة ناب الحذف عن الحركة.

تبنيه آخر: قد علم أيضاً مما سبق أن الألف وقعت علامة للنصب في الأسماء الستة خاصة وللرفع في الثنية خاصة والواو ووقيع علامة للرفع في موضعين: الأسماء الستة والجمع المذكر السالم، والياء وقعت علامة للنصب في موضعين أيضاً: الثنية والجمع المذكر السالم، وللجر في ثلاثة مواضع الأسماء الستة والثنية والجمع المذكر السالم، والكسرة علامة للنصب في الجمع المؤنث السالم خاصة، والفتحة علامة للجر فيما لا ينصرف خاصة، والحدف علامة للجزم في موضعين الفعل المعتل والأمثلة الخامسة، وللنصب في الأمثلة الخامسة فليحفظ ذلك فإنه معين للطالب.

باب جمع التكسير

**وَكُلُّ مَا كُسِرَ فِي الْجُمُوعِ كَالْأَسْدِ وَالْأَبَيَاتِ وَالرُّبُوْعِ
فَهُوَ تَظِيرُ الْفَرْزِ فِي الْإِغْرَابِ فَأَسْمَعَ مَقَالِي وَأَتَيْغَ صَوَابِي**

أي إن حكم ما لم يسلم فيه بناء الواحد من الجموع وهو الجمع المكسر حكم المفرد في إعرابه بالحركات السابقة سواء تغير بحركات فقط من غير زيادة ولا نقص كالأسد بضم الهمزة وسكون السين في جمع أسد محركاً أم بها مع الزيادة كأبيات وربوع في جمع بيت وربع أم بها مع نقص كالكتب والرسل في جمع كتاب ورسول والربع المتزل في الرابع والمقال القول، وقد أنصف الناظم رحمة الله تعالى حيث أمر باستعمال مقاله كله واتباع الصواب منه فقط، والكاف في قوله كالأسد في موضع نصب على الحال من عائد ما الموصولة وهو الضمير المستتر في كسر أي مماثلاً للأسد.

باب حروف الجر

**بِأَخْرُبُ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفَتِ
وَعَنْ وَمَنْذُكُمْ وَحَشَّى وَعَلَى
وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا
وَرَبُّ أَيْضًا ثُمَّ مُذْفِيْمَا حَضَرَ
تَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْيَوْمَنَا وَرَبُّ عَنْدِ كَيْسِ مَرَّ بِنَا**

قد سبق أن الجر يختص بالأسماء، ولهذا قال الناظم: والجر في الاسم، وقيده بالصحيح ليخرج المعتل وهو المنقوص والمقصور لما سبق أن الجر لا يظهر أثره فيما، وبالمنصرف ليخرج ما لا ينصرف، فإن جره يكون بالفتحة كما سيأتي في بابه، ثم الجر يكون إما بإضافة اسم إلى اسم كما سيأتي وإما بحروف تجر ما دخلت عليه وهي كما ذكره الناظم أربعة عشر حرفاً وما في قوله: هُنَّ إِذَا مَا زَادَهُ وَهُنَّ مِنْ إِلَى كَوْلُكَ خَرَجَتْ مِنَ الدَّارِ إِلَى الْمَسْجَدِ، وفي كاعتكتفت في المسجد،

قوله: (والربع إلخ) عبارة القاموس: الربع الدار بعينها حيث كانت والمحللة والمنزل والتشع وجماعه الناس والموضع يرتبون فيه في الربع كالمربع كمقعد اهـ. قوله: (با حرف إلخ) حقيقة حرف الجر ما وضع للإففاء ب فعل أو معناه إلى ما يليه، والإفضاء الإيصال، والمراد بإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء تعديتها إليها حتى يكون المجرور بها منصوب المحل فلذلك جاز العطف عليه بالنصب في نحو قوله تعالى: «وَامْسَحُوهُ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» [سورة المائدة،

وحتى كحتى مطلع الفجر، وعلى نحو ركبت على الفرس، وعن كسألت عن العلم، ومنذ في حاضر الزمان نحو ما رأيته منذ اليوم أو منذ يومنا هذا، وهكذا ماضية نحو رأيته منذ يومين وحاشا وخلا في الاستثناء نحو جاء القوم حاشا زيد، وخلا عمرو، وكذا عدا كما سيأتي في الاستثناء بشرط أن لا تتصل بها ما المصدرية والباء الزائدة كمررت بزيد، وتكون أيضاً للقسم كما سيذكره الناظم فيما سيأتي قريباً والكاف الزائدة أيضاً نحو زيد كالأسد، وإلى الباء والكاف يعود ضمير التثنية في قوله: إذا ما زيدا وما زائدة، وكذا اللام الزائدة نحو: المال لعمرو ورب كقولك رب عبد كيس من بنا أي حاذق، ومذ في الزمان الحاضر فقط نحو ما رأيته منذ يومنا كما مثل به الناظم، ومثله مذ اليوم دون ما غير من الزمان، أي مضى وهو بغين معجمة، وقد تكون بمعنى بقي، ويجوز أن تقرأ بالمهملة فإذا قلت ما إذا قلت ما إذا رأيته مذ يوماً أو مذ يوم، كذا رفعت ما بعده.

تنبيه: ما ذكره الناظم من أن مذ يجر بها الزمان الحاضر والماضي، ومذ لا تجر إلا الحاضر منه دون الماضي هو مذهب سيبويه، لكن الأرجح عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما، وإذا جر الماضي فهذا بمعنى من أو الحاضر فهذا بمعنى في، ويجوز أيضاً رفع الاسم بعدهما على أنه مبتدأ مؤخر وهذا الخبر، وبالعكس.

تنبيه آخر: تختص حتى والكاف ورب ومذ ومنذ بجر الاسم الظاهر فلا تقول: حتاه وكه وربه ومنذه، وكذا واو القسم وتأوه بخلاف الباء الموحدة واللام وغيرهما فيجوز بك ولك ومنك وإليك وعليك وفيك وعنك.

**وَرَبُّ تَأْتِي أَبْدَا مُضَدَّرَةٍ وَلَا يَلِيهَا الْأَنْسُمُ إِلَّا نَكَرَةٌ
وَتَأَرَةٌ تُضَمِّرُ بَعْدَ الْوَaoِ كَقُولِهِمْ وَرَاكِبٌ بِجَاوِي**

أي وتحتخص رب مع مشاركتها لم聲يات حروف الجر في الجر بأمور منها أنها لا تقع إلا في صدر الكلام لأن أصل مجرورها مبتدأ، ولهذا لا يتم الكلام، حتى يخبر عنه كما سبق في رب عبد كيس مرانا بخلاف غيرها فإنك تقول مثلاً خرجت من الدار إلى المسجد، فتقع من وإلى في أثناء الكلام، ويتقديمهما ومنها أنها لا تجر إلا النكرة كما سبق أن كل ما تدخل عليه رب فهو نكرة بخلاف غيرها فإنه يجر المعرفة والنكرة كخرجت من الدار إلى المسجد مثلاً، ومنها أنه يجوز أن يجر بها محنوقة مضمرة بعد واو يدل عليها كقول الشاعر:

**وَلَيْلِيْلِ كَمَوْجِ الْبَخْرِ أَزْخَى سُدُولَهُ عَلَيْيِ بِأَثَوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْنَتِلِي
أَيْ وَرَبُّ لَيْلٍ وَمِثْلِهِ وَرَاكِبٍ بِجَاوِيْيِيْ أَيْ وَرَبٍ رَاكِبٍ بِجَاوِيْيِيْ أَيْ مَنْسُوبٍ إِلَيْ بِجَاوِيْيِيْ بَعْدَ اِتَّبَاعِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْجِيمِ وَهُمْ قَبِيلَةُ الْعَرَبِ إِبْلِهِمْ مَشْهُورَةُ بِالْجُودَةِ يَسْكُنُونَ بِرِسْوَانِ بَرِسْوَانِ فِيَجُوزُ كُونَ الْبَجَاوِيْيِيْ مَجْرُورًا نَعْتًا لِلرَّاكِبِ وَمَنْصُوبًا بِهِ، فَهُوَ نَعْتُ لِلْمَرْكُوبِ.**

باب حروف القسم

**وَقَدْ يَجْرُ الْأَنْسُمَ بَاءَ الْقَسْمِ وَوَaoُهُ وَالْتَاءُ أَيْضًا فَاغْلَمْ
لِكِنْ تَخْصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبَتِ بِلَا اشْتِبَاءَ**
أي وما يجر الاسم أيضاً حروف القسم الثلاثة المذكورة نحو الله والله والله وتأله لأفعلنَّ كذا والباء الموحدة هي الأصل، ولهذا تجر الظاهر والمضمر نحو بك لأفعلنَّ الواو وفرعها والتاء بدل عن الواو، وتحتخص باسم الله تعالى وحده دون غيره نحو: تاالله، كما سبق، وفيها معنى التعجب، ولا يقال: تالرحمن، وندر قولهم: ترب الكعبة.
تنبيه: واو القسم كواو رب لفظاً، والفرق بينهما آنَّ واو القسم يجوز أن يقع بعد حروف العطف نحو: فوالله والله ثم والله بخلاف واو رب.

باب الإضافة

وَقَدْ يُجَرُ الْأَنْسُمُ بِالإِضَافَةِ كَقُولِهِمْ دَازْ أَيْيِيْ ُخَافَةٌ

الآية: ٦ فسموها باعتبار معناها كما قالوا حروف النفي وحروف الاستفهام، فقالوا في هذه حروف الجر وحروف الإضافة باعتبار المعنى اهـ من شرح ابن المعافي، والجرـ عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين، ومؤذاهما واحد، ولا مشاحة في الاصطلاح اهـ فاكهيـ. يوجد بالهامش زيادة مغزوة لبعض النسخ، وهي تنبيه آخر لا بد للقسم من جواب بجملة اسمية مؤكدة بيان وحدها أو مع اللام، أو فعلية مؤكدة باللام مع نون التوكيد في المضارع أو باللام مع قد في الماضي، وهذا في الإثبات نحو والله إن زيداً قائم أو إن زيداً لعالم أو ليقومـ: أو لقـد قـام زـيد اـهـ.

فَتَأْرَةٌ تَأْيِي بِمَغْنَى الَّامِ تَخُوُّ أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَّامَ
وَتَأْرَةٌ تَأْيِي بِمَغْنَى مِنْ إِذَا قُلْتَ مَنَا زَيْنِتَ فَقِيسْ ذَاكَ وَذَاهَ

الإضافة ضم اسم إلى اسم لقصد تعريفه به أو تخصيصه، ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه، ويصيران بالإضافة كالأسم الواحد، ولا يدخل الأول منها التنوين ولا التعريف بألف، وإذا أضفت اسمها إلى اسم أعربت الأول منها بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر، وجررت الثاني أبداً، فتقول: جاء غلامٌ زيدٌ ورأيت غلامٌ زيدٌ ومررت بغلامٌ زيدٍ، وهكذا دار أبي قحافة، وهو والد أبي بكر الصديق فأبٌ مجرور بإضافة دار إليه، والباء علامه جره، وقحافة مجرور بآبٍ والجار للمضاف إليه عند سيبويه الاسم المضاف كغلامٌ ودار، وعند ابن مالك الحرف المقدر لأن الإضافة تكون تارة بمعنى اللام الدالة على الملك والاختصاص كما مثلنا به، وهو الأكثر، فالتقدير غلامٌ لزيدٌ ودار لأبي قحافة عبد لأبي تمام وهو شاعر مشهور، وتارة تكون بمعنى من التي لبيان الجنس، وذلك إذا أضيف الشيء إلى جنسه كخاتم حديد وثوب حرير ورطل زيت، ألا ترى أنك لو نونت المضاف لقلت خاتمٌ من حديدٍ ورطلٌ من زيت، ومثله من زيت، وهو اسم مفرد مقصور كعصا لغة في المن بالتشديد الذي هو رطلان، وقوله فقسْ ذاكَ أَيْ عبدَ أَبِي تمامَ وذايَّا من زيت.

باب الأسماء التي تجر بمعنى الإضافة

وَفِي الْمُضَافِ مَا يَجُرُّ أَبَداً مِثْلُ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدِي
وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَدُوْ وَمِثْلُ وَمَغْ وَعَنْدَ وَأَوْلُو وَكُلُّ
ثُمَّ الْجِهَاثُ السُّتُّ فَوْقُ وَوَرَا وَيَمْنَةٌ وَعَكْسُهَا بِلَا مِرَا
وَهَكَّاً غَيْرُ وَبَغْضُ وَسَوَى فِي كَلِيمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى

أي إن أكثر الأسماء يجوز أن تأتي مضافة كغلامٌ زيدٌ، ويجوز أن تقطع عن الإضافة بالتنوين والتعريف بألف كغلامٌ والغلام، ومن الأسماء ملزمة للإضافة فلا تستعمل أبداً إلا مضافة، فتكون هي معربة بما يقتضيه الإعراب، وما بعدها مجروراً بها أبداً، فقوله: ما يجر أبداً بفتح الياء صريح في أن المضاف هو الجار للمضاف إليه على رأي سيبويه وهو الأصح، وهي كلمات شتى أي متفرقة ذكر الناظم بعضها وأشار إلى الباقي، فتقول: جلست لدن زيدٌ أَيْ عنده، وإن شئت لدى زيد لغتان فمن الأولى قوله تعالى: «وَعَلِمْنَا مِنْ لَدُنَا عِلْمًا» [الكهف: ٦٥] من الثانية قوله تعالى: «وَلَدِينَا مَزِيدًا» [ق: ٣٥] ولا يصح أن تقول: جلست لدن أو لدى أو عند أو فوق أو تحت من غير أن تضيفها إلى زيد ونحوه وقس الباقي، وأما مع فالأكثر فتح عينها وقد تسكن كما في النظم، ولا يخفى أن عكس فوق تحت وراء قدام وعكس يمنة يسراً وستائياً في باب الظروف وسوى بكسر السين وضمها وستائي في الاستثناء وشتي غير منون، لأنه لا ينصرف، ومما لم يذكره الناظم قولهم: معاذ الله، وأي الناس جاءك، وجاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وزيد شبه عمرو ودون بكر، وسائر الناس أي باقيهم، وقيل إن سائر بمعنى جميع ذات اليمين وأولات الأحمال ولعمر الله وجلست بين القوم ووسط الناس بفتح السين وقد تسكن، وما أشبه ذلك.

تنبيه: ذو التي ذكرها الناظم هي السابقة في الأسماء الستة، وذات مؤنثة، وأولو يعرب إعراب الجمع المذكر السالم، فتقول: جاءني أولو الفضل، ورأيت أولي الفضل ومررت بأولي الفضل بالياء. وأولات مؤنثة ولها يعرب إعراب الجمع المؤنث السالم كجاءني أولات حمل بضم التاء، ورأيت أولات حمل، ومررت بأولات حمل بكسرها، وزيدت الواو في أولو وأولات كما زيدت في أولنث لفرق بينه وبين إيلك في الرسم.

تنبيه آخر: المراد أن هذه الكلمات ملزمة للإضافة لفظاً أو تقديرأً بما قطع منها عوض التنوين كمثل ومع وكل في نحو هذا مثل وجاؤوا معاً «وَكُلُّ أَنْوَهٌ دَاهِرِينَ» [النمل: ٨٧] ويجوز مراعاة معنى كل كهذه الآية ومراعاة لفظه نحو: «إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسْلَ» [ص: ١٤].

قوله: (دون بكر إلخ) عبارة القاموس: دون نقىض فوق، ويكون ظرفاً أو بمعنى أمام ووراء وفوق وضد، وبمعنى

باب كم الخبرية

وَاجْرُزْ بِكُمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُجِبِّراً مُعَظَّمًا لِقَدْرِهِ مُكَثِّرًا
تَقُولُ كُمْ مَايِّلُ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكُمْ إِمَاءَ مَلَكَتْ وَأَغْبَدَ

اعلم أن كم تأتي تارة في الإخبار ومرة في الاستخار، فإن أخبرت بها غيرك فمعناها حينئذ التكثير وأضفتها إلى الاسم الذي بعدها كما مثل به الناظم، ولهذا ذكرها الناظم في الإضافة وجعلها هي الجارة ومكثراً بالتاء المثلثة وضدتها التقليل، وضد التعظيم التحقيق، وضد التكبير التصغير، والتاء في ملكت تاء التأنيث الساكنة وإن استفهمت غيرك بكم نصت ما بعدها على التمييز، ولهذا آخرها الناظم إلى باب التمييز.

تنبيه: أشار الناظم بقوله في المثالين كم مايِّل وكم إمَاء إلى أنه يجوز أن يقع الاسم الذي بعد كم الخبرية مفرداً كمال وبعد وجمعأً كإمَاء وأغْبَد لأن كم موضوعة للعدد المجهول، وتمييز العدد المعلوم مجرور ومنصوب، والمجرور تارة يكون جمعاً كثلاثة أبْعَد وتارة يكون مفرداً كمائة عبد، والمنصوب لا يكون إلا مفرداً كما أن تمييز العدد المنصوب كذلك فتقول: كم كوكباً تحوي السماء، كما تقول: أحد عشر كوكباً وثلاثون شهراً.

باب المبتدأ والخبر

وَإِنْ فَتَحْتِ النُّطْقَ بِاسْمِ مُبْتَدَأ فَارْفَغْهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبْدَا
تَقُولُ مِنْ ذِلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمْيَرُ عَادِلٌ

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللغوية ليخبر عنه، والخبر ما تتم به فائدة الكلام، وهو وخبره مرفوعان كقولك: زيد عاقل، وزيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام، وزيد يقوم. فزيد في جميع هذه الأمثلة هو المبتدأ وعاقل والجار والمجرور والظرف والفعل خبره في الجميع، ولا يظهر فيه الرفع إلا إذا كان اسمًا ظاهراً، وأما المبتدأ فلا يكون إلا اسمًا إما معرفة من أنواع المعارف الستة السابقة كقولك الصلح خير وزيد عاقل وأنا مؤمن وهذا كتاب والذي جاءك فقيه وغلام زيد قائم ونحو ذلك، وإنما نكرة تحصل بها الفائدة كقوله تعالى: «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١] ونحو ذلك، وقد يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر فترفع كلها كقولك: زيد فقيه عاقل أديب، ولهذا قال الناظم: فارفعه والأخبار عنه أبداً بصيغة الجمع.

تنبيه: عبارته توهם اشتراط فتح النطق بالمبتدأ وعدم تقديم الخبر عليه وليس كذلك كما سيأتي، وإنما مراده تجرده عن العوامل وحيث قدم الخبر فأصله التأخير، واحترزنا بقولنا المجرد عن العوامل عن مثل قولك: كان زيد قائماً وإن زيداً قائم وظنت زيداً قائماً لأن هذه العوامل تغير حكمه، فكان ترفع الاسم الذي أصله المبتدأ وتتصبب الخبر، وإن بالعكس وظنت تنصبهما معًا كما سيأتي في أبوابها، فلو أدخل عليه ما لا يعمل أصلاً لم يغير حكمه، ولهذا قال:

وَلَا يَحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ لِكُنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَيَلْ

أي ولا يتحول حكم المبتدأ إذا دخلت لكن الخفيقة على جملته أي عليه وعلى خبره كقولك: لكن زيد عاقل، وكذا هل كقولك هل زيد قائم، وبل كقولك: بل زيد قاعد، وما أشبه ذلك مما يفيد معنى ولا يعمل شيئاً في جملة المبتدأ كهمزة الاستفهام، ولو لا وإنما احترزنا بالخلفية عن المشددة فإنها تدخل على جملته فتنصب الاسم وتترفع الخبر.

فائدة: لا يحول بالحاء المهملة أي يتحول ولكن فاعل دخل ولو قال دخلت لكن أظهر، وإنما قال على جملته لأن المبتدأ مع خبره يسمى جملة اسمية كما سبق، والداخل عليها من العوامل إما أن يغير المبتدأ فقط أو الخبر فقط أو يغيرهما معاً.

وَقَدْمُ الْأَخْبَارِ إِذْ تَسْتَفِهِمُ كَفُولِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ
وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُذَنِفُ وَأَيْهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنَصَّرُ

اعلم أن الأصل تقديم المبتدأ على خبره، ويجوز تقديم الخبر عليه كقولك زيد في الدار وفي الدار زيد، وقد يجب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام كقولك: أين الكريم المنعم، وكيف المريض المذنف، ومتى المنصر، وبكم مالك، فأين خبر مقدم، وال الكريم مبتدأ مؤخر، وكذا ما بعدها وذلك لأن لاسم الاستفهام صدر الكلام.

غير، قيل: ومنه «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقِ صَدَقَةٌ أَيْ فِي غَيْرِ خَمْسٍ أَوْ أَقِ، وَدَانَ يَدُونَ دُونًا وَأَدِينَ بِالضمِّ صَارَ دُونَ خَسِيسًا، أَوْ ضَعْفًا، وَهَذَا دُونَهُ، أَيْ أَقْرَبَ مِنَهُ، وَدُونَكَهُ إِغْرَاءٌ أَهٌ. قَوْلُهُ: (المنصرف) بفتح الراء مصدر ميمي بمعنى الانصراف. وكيف ومتى مبنيان لتضمنهما معنى الاستفهام، ومحل كيف ومتى في النظم الرفع، وكيف سؤال عن الحال،

فائدة: المدندن بكسر النون وفتحها يقال: أدنفه المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض يتعدى ولا يتعدى.

وَإِنْ يَكُنْ بَغْضُ الظُّرُوفُ الْخَبَرَا
فَأَوْلِهِ التَّضَبَّ وَدَغْ عَثَكَ الْمِرَا
تَشْوُلُ زَيْدَ خَلْفَ عَمْرَو قَعْدَا
وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا

قد ذكرنا أن الخبر إنما يرتفع إذا كان اسمًا ظاهراً وأنه قد يكون غير اسم فيقي حينئذ على حكمه، وسيأتي أن الظرف منصوب، فإذا كان الخبر ظرف مكان كأمام وخلف أو ظرف زمان كيوم وغد رفعت المبتدأ ونصبت الخبر الظرف كما مثل به للناظم، والخبر في الحقيقة ما يتعلق به الظرف.

تنبيه: الأسماء تقسم إلى أسماء أعيان وأسماء معان، فظرف المكان يصح أن يخبر به عنهما كزيد خلفك والعلم عندك، ولا يخبر بظرف الزمان إلا عن المعاني فقط كالصوم يوم السبت والسير غداً في تمثيله بقوله: زيد خلفك وعمرو قعد نظر، فإن الخبر فيه قعد وخلف متعلق به لا خبر له:

وَإِنْ تَقْلِ أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسُ
وَفِي فَنَاءِ الدَّارِ بِشَرْ مَائِسُ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعا
وَقَدْ أُجِيزَ التَّضَبُّ وَالرَّفْعُ مَعَا

قد سبق أن الخبر قد يكون غير اسم: وقد يكون اسم استفهام، وجاراً ومجروراً وظرفاً وأن الخبر هو ما تتم به الفائدة، فإذا أتيت بمبتدأ وأخبرت عنه باسم استفهام مقدم عليه كقولك: أين الأمير؟ وكيف زيد؟ أو بجار ومجرور أو ظرف متقدمين أو متأخرین، كقولك: في الدار بشر وزيد خلفك، وما أشبه ذلك مما يعد كلاماً مفيداً، ثم أتيت بعد تمام الكلام باسم نكرة، جاز لك أن تجعله الخبر فترفعها، وتلتقي اسم الاستفهام والجار والمجرور والظرف، وأن تجعلها حالاً فتنصبها كما سيأتي أن الحال منصوب، وأنه يأتي فضلة منكراً بعد تمام الجملة، فتقول: أين الأمير جالساً؟ وفي فناء الدار بشر مائساً، أي مائلاً وفباء الدار ساحتها، وزيد خلفك قاعداً فلو أتيت بالاسم النكرة قبل تمام الكلام، كقولك: متى قادم زيد؟ وزيد قاعد خلفك، وعمرو قائم في الدار لم يجز فيها إلا الرفع على أنها الخبر، وذلك مفهوم مما مثل به الناظم.

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدَ لَمْتَهُ وَخَالِدُ ضَرَبَتَهُ وَضَمَّنَتَهُ
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالْتَّضَبُ كِلَامًا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

أي وهكذا يجوز الرفع والنصب إذا فتحت النطق باسم هو مفعول في المعنى لفعل هو متاخر عنه قد نصب ضمير ذلك الاسم، كما مثل به الناظم، فالرفع على أن زيداً مبتدأ ولمته خبره، وهو جملة فعلية مركبة من فعل ماض وفاعل، وهو تاء المتكلم ومفعول به، وهو الهاء التي هي ضمير زيد والنصب على أنه مفعول لفعل مضمر، ويسمى هذا اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، أي بضمير المفعول فلو حذفت الهاء، فقلت: زيداً ضربت تعين النصب على أنه مفعول متقدم لما سيأتي أن المفعول يجوز تقديمها على الفاعل وعلى الفعل أيضاً، ولو لم يكن الاسم السابق مفعولاً في المعنى للفعل المتاخر عنه كقولك زيد ضرب، وزيد يضرب تعين الرفع على الابتداء.

تنبيه: لمته بضم اللام وضمنته بكسر الضاد المعجمة والضيم الظللم، وإنما ضم أول لمته وكسر أول ضمته، لأن عين لامه يلومه واو وعين ضامه يضمه ياء، فأعطي الفاء عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل بعد حذف العين حركة مجانية للعين، وهي الضمة في لمته والكسرة في ضمته.

تنبيه آخر: لا يخفى أن التشبيه بين نصب جالس وزيد لمته إنما هو في مجرد جواز النصب، ولا فقد علم انتساب جالس ومائس حالين وزيد وخالد مفعولاً به.

باب الفاعل

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ الْبَيَاءِ
فَازْفَغَهُ إِذْ تُغَرِّبُ فَهُوَ الْعَامِلُ تَحْوُ جَرَى الْمَاءُ وَجَارٌ الْعَامِلُ

ومتى سؤال عن الزمان، وأين سؤال عن المكان. قوله: (فإن الخبر فيه قعد) أي فليس من باب الإخبار بالظرف، بل بالجملة الفعلية، والظرف لغو كما في الفاكهي. قوله: (يجوز الرفع والنصب) فالتقدير في مثال الناظم لمت زيداً لمته،

أي الفاعل هو كل اسم جاء بعد فعل وقع منه، وهو أي ذلك الفعل سالم البناء، أي باق على صيغته الأصلية واحترز بقوله سالم البناء عما يبني لما لم يسم فاعله، فإنه يتغير بناؤه كما سيأتي، وإعراب الفاعل الرفع كما مثل به الناظم، وأشار بالمثلين إلى أنه لا فرق بين الفاعل الحقيقي كجار العامل، ودخل زيد مما يقع الفعل منه باختياره، والمجازي كجرى الماء وسقط الجدار، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح، وبقوله عقيب فعل إلى أنه لا يكون الفاعل إلا عقيب الفعل، فلو تقدم الفاعل في المعنى على فعله، نحو زيد قام وعمرو يقوم انتقل من باب الفعل والفاعل إلى باب المبتدأ والخبر، لأنه حينئذ جملة اسمية، فيقدر الفاعل في قام ويقوم ضميراً يعود إلى زيد يظهر في التثنية والجمع كقولك الزيدان قاماً والزيدون يقومون.

وَوَحِدَ الْفَعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَفَرُولِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةُ

أي ووحد الفعل إذا أسننته إلى فاعل ظاهر، ولو كان مثني أو مجموعاً، كما توحده مع المفرد فتقول: قال رجلان، وقال الرجال، كما تقول: قال رجل، ولا تقل قالاً رجال، ولا قالوا رجال، فهذا الإفراد واجب عند إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، فإن أسننته إلى ضمير اسم متقدم قلت الرجال قاماً والرجال قاموا.

وَإِنْ تَشَاءْ فَرِزْ عَلَيْهِ التَّاءِ نَخُوْ اشْتَكَثْ عَرَاثَتَا الشَّتَاءِ

أي وإذا كان الفاعل جماعة فوحد الفعل كما سبق، ثم إن شئت قلت سار الرجال الساعة باعتبار المعنى، وإن شئت ألحقت به تاء التأنيث فقلت: سارت الرجال، أي جماعة الرجال، ومثله اشتكت عراتنا الشتاء، وهم جمع عار عن اللباس بالمهملتين، ويجوز أن يقرأ بالمعجمتين جمع غاز في سبيل الله تعالى.

تنبيه: أطلق الناظم جواز إلحاق التاء لفعل الجماعة، وذلك مقيد بجمع التكسير فقط، كما مثل به بخلاف نحو جاء المسلمين، فلا يجوز إلحاقه التاء، وبخلاف نحو جاءت المسلمات فلا تختلف منه التاء غالباً.

وَتُلْحِقُ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيَتْ حَقِيقِي

كَفَرُولِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةِ وَأَنْطَلَقَتْ تَأَقَّةُ هِئِدِ رَاتِكَةِ

أي ما سبق من التخيير في إلحاق الفعل تاء التأنيث، إنما هو في فعل الجماعة كما سبق، وأما فعل المفرد المذكر، فلا يجوز إلحاق فعله التاء، فلا تقول قامت زيد والمؤنث إن كان تأنيثه مجازياً جاز إلحاقه التاء، ولم يلزم كطلاع الشمس وطلع الشمس، وإن كان حقيقياً حيواناً له فرج لزمت كما مثل به الناظم.

فائدة: قوله وتلحق هو بضم التاء وكسر الحاء ليناسب ووحد، ويجوز فتح الحاء بالبناء لما لم يسم فاعله، وسعاد غير منون، لأنه لا يتصرف وراثتك بالباء المثلثة فوق يقال: رتك البعير يرتك كنصر ينصر إذا انطلق راتكاً، أي راكضاً محركاً إعجازه.

تنبيه: أطلق الناظم لزوم التاء فيما تأنيثه حقيقي، وهو مقيد بالفعل المتصل بفاعله كما مثل به، فإن انفصل عنه جاز حذف التاء، نحو أتى القوم هند ومفهومه أنها لا تلزم في غير ذلك، وليس كذلك بل تلزم أيضاً إذا كان الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث متقدم، وإن كان تأنيثه مجازياً كالشمس طلعت، فلا يجوز الشمس طلع.

تنبيه آخر: الحصول أن التاء تلزم في موضعين حيث كان الفاعل حقيقي التأنيث، واتصل بفعله كجاءت سعاد أو ضمير مؤنث يعود إلى متقدم، وإن لم يكن حقيقي التأنيث كشمس طلعت، ويجوز الحذف والإثبات حيث كان الفاعل جمع تكسير كسار الرجال، أو مفرداً غير حقيقي التأنيث كطلع الشمس، أو منفصلاً عن فعله كأتى القوم هند، والرابع حيث كان الفعل نعم وبئس، كنعم المرأة هند، ونعت المرأة هند، ولم يذكره الناظم رحمة الله.

وَشَكَسُرُ التَّاءُ بِلَا مَحَالَةً فِي مِثْلِ قَذْ أَقْبَلَتِ الْغَرَالَةِ

وقد سبقت الإشارة إلى شرح هذا البيت عند قوله وإن تلاه ألف ولام، لأنه من قاعدة التقاء الساكنين، ومنه **﴿قَالَتِ الْأَغْرَابُ﴾** [الحجرات: ١٤].

فائدة: قوله بلا محاله أي بلا مانع والغزال الطبيعي كما سبق في مقال أقبل الغلام كالغزال. ولا يقال الغزالة بالباء إلا للشمس ففي تمثيله نظر.

وضربت خالدأ ضربته، فحذف الأول للقرينة والعرض، فالقرينة هي النصب، والععرض هو المفسر المذكور، والرفع في هذه المسألة أولى لسلامته من الحذف والتقدير اهـ من شرح ابن المعافي. قوله: (حيث كان الفاعل حقيقي التأنيث إلخ) أي وكان مفرداً فلا ينافي ما تقدم له في نحو: جاءت المسلمات، من أنها قد تحذف في غير الغالب اهـ.

قوله: (ففي تمثيله نظر) لا وجه لهذا النظر فإن مراده تشبيه المقبلة بالشمس على حد زيد أسدـ اهـ.

باب ما لم يسم فاعله

وَأَفْضِلُ قَضَاءٌ لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
مِنْ بَغْدِ ضَمْ أَوْلِ الْأَفْعَالِ كَقُولُهُمْ يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي

أي حكم للمفعول الذي لم يسم فاعله بالرفع إقامة له مقام الفاعل المجهول، وإذا أريد بناء الفعل له ضم أوله مضارعاً كان، كما مثل الناظم أو ماضياً كضرب زيد وكتب العهد. تنبية: لم يزد الناظم على ضم أول الفعل، ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره إن كان ماضياً كضرب، وفتحه إن كان مضارعاً ككتاب.

تنبية آخر: إذا بني الفعل المتعدد إلى مفعولين كسى زيد عمراً لينا، لما لم يسم فاعله لم يرفع إلا واحداً، كما لا يكون الفاعل إلا واحداً، فانصب الثاني فتقول سقي عمرو لينا، فإن كان الفعل لازماً ناب عنه المصدر، نحو «إذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفَخَةً وَاحِدَةً» [الحaque: ١٣].

وَإِنْ يَكُنْ ثَانِ الْثَّلَاثِيُّ أَلْفُ فَأَكْسِرُهُ حِينَ تَبَثَّدِي وَلَا تَقِفُ
تَقُولُ بِيَعْ اشْتُوْبُ وَالْغَلَامُ وَكِيلُ زَيْنُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

أي إن ضم أول الفعل الماضي إنما هو إذا كان صحيح العين، فإن كان عين ماضيه ألفاً سواء كانت منقلبة عن ياء كباء وكال: أو عن واو كقال يقول واسق يسوق، كسر أوله وقلبت الألف ياء نحو بيع الثوب وكيل الطعام وقيل وسيق. تنبية: ما ذكره الناظم لا يختص بالثلاثي بل يأتي أيضاً في نحو انقاد واختار فيقال انقيد واختير، وما ذكره أيضاً من كسر أوله غير لازم، بل يجوز إشمام الضم كما قرئ بهما في نحو قيل وسيق.

باب المفعول به

وَالنَّضْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمُ أُوْجَبَا كَقُولُهُمْ صَادَ الْأَمِيرُ أَزَبَا
وَرَبِّيْمَا أُخْرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ تَخُوَّقَدِ اشْتَوْقَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ

وهذا ظاهر لا يحتاج إلى شرح وأوجب بضم الهمزة وكسر الجيم، والخرج أجرة الأرض، وإنما جعل النصب إعراب المفعول ليفرق بينه وبين الفاعل، والأصل أن يؤتى بالفعل، ثم الفاعل ثم المفعول كصاد الأمير أربنا، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل كما مثل به، وعلى الفعل أيضاً نحو قوله تعالى: «فَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتَلُونَ» [البرة: ٨٧].

وَإِنْ تَقْلُ كَلْمَ مُوسَى يَعْلَى فَقَدْمُ الْفَاعِلَ فَهُوَ الْأَوْلَى

إنما يجوز تقديم المفعول إذا لم يخف اللبس، فإن خفيت التباس الفاعل بالمفعول، لعدم ظهور الإعراب فيما معه، كما مثل به، وجب أن يكون الفاعل أولهما، فلو ظهر الإعراب في أحدهما، نحو كلم موسى زيد أو في تابع أحدهما نحو كلام موسى الكليم يعلى، أو دل العقل على الفاعل كأرضعت الصغرى الكبرى، جاز تقديم المفعول لأمن اللبس.

باب ظنت وأخواته

وَكُلُّ فِغْلٍ مُشَعَّدٌ يَثْصِبُ مَفْعُولَةً مِثْلُ سَقَى وَيَشَرِّبُ
لِبَكَنْ فِغْلَ الشَّكْ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
تَقُولُ قَذِ خَلْتُ الْهَلَالَ لَائِحَا وَقَذَ وَجَذَتُ الْمُسْتَشَارَ تَاصِحا
وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا
وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي رَعَمْتُ وَهَكَذَا تَضَئُّ فِي عَلِمْتُ

قوله: (بل يجوز إشمام الضم إلخ) ليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير صوب لأن هذا غير ممكن، وإنما المراد هنا إشراب الكسرة شيئاً من صورة الضمة، ولهذا قيل إنه ينبغي أن يسمى هذا روماً، ولكن عبارة المتقدمين فيه هي الإشمام أهـ. قوله: (فاللازم إلخ) علامته أن يكون من فعل جميع البدن، أو كان من فعل مضموم العين أو مكسورها، أو كان لوناً أو خلقياً كعور وحمر وعلامة المتعدد أن يكون فعل عضو كضرب بيده وركض برجله وأبصر وسمع وتكلم، أو حاسة كذاق وشم، أو قلب كعلم وظن أهـ.

أي إن الفعل ضربان لازم ومتعد، فاللازم ما لا يتجاوز بنفسه إلى مفعوله، كقام زيد وخرج عمرو، والمتعدي بخلافه، فيرفع فاعله وينصب مفعوله كما سبق أن الفاعل مرفوع، وأن النصب للمفعول حكم واجب، فأعاده هنا توطة وعلامة الفاعل أن يجعل محله تاء المتكلّم، كأشبعت الضيف، وعلامة المفعول أن يجعل محله ياء المتكلّم كأشبعني الرغيف، ثم المتعدي قد يتعدى إلى مفعول واحد، كشرب زيد لينا، وإلى اثنين كسقى زيد عمرأ لينا، وإلى ذلك وأشار بقوله سقى ويشرب، لكن يجوز حذف المفعول الواحد كشرب زيد، والاقتصر على أحد المفعولين كسقى زيد عمرأ، إلا في باب ظن وأخواتها، وهي أفعال الشك واليقين، فإنه لا يجوز حذف المفعولين معاً ولا الاقتصر على أحدهما، وقد ذكر الناظم منها سبعة: ثلاثة للظن، وهي: ظن وحال وحسب، وثلاثة لليقين وهي: علم ووْجَد ورأي، وواحد يحتملهما وهو زعم وأمثالتها ظاهرة من النظم، ولا يجوز أن تقول خلت الهلال فقط، ولا خلت فقط وكذا غيرها.

تبنيه: لعله مثل بالماضي منها كخلت وووجدت، وبالمضارع كأظن وأرى ليشير إلى أن كل ما يتصرف من هذه الأفعال من مضارع، أو فعل، أو أمر، أو اسم فاعلاً، أو نحوه، حكمه حكم الماضي، كأظن، ونظن، وتظن، وأنا ظان زيداً عالماً.

تبنيه آخر: إنما امتنع حذف مفعولي ظن وأخواتها والاقتصار على أحدهما لأنها إنما تدخل على المبتدأ والخبر، فتتصبّهما معًا كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فكما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون خبره، ولا عكسه، فكذا لا يحذف أحدهما هنا، لأنهما يقصد بهما ما يقصد بالمبتدأ والخبر من الإفادة، ولعله يعني قوله في التلقين، أي في إعلام غيرك بما في قلبك، ولهذا تسمى أفعال القلوب لقيامها بها.

تبنيه آخر: قد علم أيضاً أن المبتدأ يجب أن يكون اسماً، وأن الخبر قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً وجاراً ومجروراً وظفرياً، فكذلك هنا يجب أن يكون المفعول الأول اسماً لأن أصله مبتدأ وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون مفعولاً ثانياً هنا، كقولك: ظننت زيداً قام وفي الدار وعندك.

نبه آخر: قد سبق أن المفعول منصوب سواء تقدم عليه الفعل أم تأخر، وتحتخص هذه الأفعال بجواز رفع ما تقدم عليها على الابتداء كقولك زيد أظن قائماً.

باب اسم الفاعل

فَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعْلُمْ مُؤْنَةً
فَأَزْفَقْتُ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ
تَقُولُ زَنْدٌ مُسْتَوٌ أَبُوهُ
وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرَمٌ عُثْمَانًا

أي إن اسم الفاعل المستقى من الفعل كفائم وضارب وغيرهما إذا نون، كان بمثابة الفعل المضارع، فترفع به الفاعل من الفعل اللازم، وتتصبب به مع ذلك المفعول من الفعل المتبعدي، فتقول في اللازم: زيد قائم أبوه. كما تقول زيد يقوم أبوه، ومثله مستو أبوه من الاستواء، ويوجد في بعض النسخ مشترأ أبوه من الشراء، وهو ضعيف، لأنه يكون حينئذ مثالاً للمتعدي، فيبقى اللازم بلا مثال، وينتكر مثل المتعدي، وتقول: زيد ضارب أبوه عمراً، كما تقول: يضرب أبوه عمرو أو مثله سعيد مكرم عثمان.

تبنيه: ذكرنا أن اسم الفاعل إذا نون كان بمنزلة الفعل المضارع، لأنه كالمضارع صالح للحال والاستقبال، وأن المضارع يشبهه في حر كاته وتجدد حروفه، فمعنى اسم الفاعل بمعنى الماضي لم ينون بل يضاف إلى مفعوله، كقولك هذا ضارب زيد أمس، فيدل على أنه قد ضربه بخلاف قولك هذا ضارب زيداً بالتثنين، فإنه يدل على أنه لم يضربه.

باب المصدر

وَالْمَاضِرُ الْأَضْلُّ وَأَيُّ أَضْلُّ وَمِنْهُ يَا صَاحِبِ اشْتِقَاقِ الْفِعْلِ

وَأَوْجَبَتِ لَهُ النُّحَاةُ التَّضَبَا كَقُولِهِمْ ضَرِبَتِ زَيْدًا ضَرِبَا

أي أن المصدر هو الأصل الذي اشتقت منه الأفعال والصفات، لأنه هو في الحقيقة الفعل المعنوي والقيام والقعود، والضرب مثلاً هي الفعل الصادر من قام وقعد وضرب، وإنما الفعل اللفظي كقام وقعد وضرب، والصفات كقائم وقاعد وضارب أخبار عنه، فذكرها يعني عن ذكره، فإذا ذكر معها صار تأكيداً، ووجب نصبه، لأن المفعول في الحقيقة، ويسمى المفعول المطلق، فإذا قلت قام زيد قياماً، فكأنك قلت أحدث زيد قياماً، وقام يعني عن قولك قياماً، وإنما ذكره تأكيداً كما في وسلموا تسليماً، ولو ذكر المصدر مع غير المشتقات منه، نحو أعجبني قيام زيد لم يتتصب، وإن كان لفظه لفظ المصدر، لأن أعجب لا يدل عليه، فلا يكون ذكره تأكيداً له، ولهذا خص وجوب النصب ب نحو ضربت يزيداً ضرباً نعم إذا اتحد اللفظان في المعنى قام أحدهما مقام الآخر. فقول جلس زيد قعوداً وقعد جلوساً.

وَقَدْ أُقِيمَ الْوَضْفُ وَالآلَاثُ مُقَامَهُ وَالْعَدَدُ الْإِثْبَاتُ

**نَخُوْ ضَرِبَتِ الْعَبْدَ سَوْطًا فَهَرَبَ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَعْشَى الرَّبَّ
وَاجْلِذْهُ فِي الْخَمْرِ أَزْبَغِينَ جَلْدَهُ وَأَخْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَؤْلَى عَبْدَهُ**

أي وقد يقام مقام المصدر في انتصابه أشياء منها وصفه كضربيته شديداً، أي ضرباً أشد الضرب، وكذلك قوله واحبسه مثل أي حبساً مثل حبس مولى عبده، لأن فيه معنى التشبيه، ومنها الآلة التي فعل بها، كضربيته سوطاً أو عصا، ومنها عدده كضربيته ضربتين، ومنه قوله واجله في الخمر أربعين جلدة.

تبنيه: لعله إنما خص العدد بالإثبات دون النفي، لأنك لو قلت مثلاً ما جلدته أربعين عقبته بالإضراب فقلت: مثلاً بل عشرين، فصار نيابة العدد عن المصدر ملزمة للإثبات والريب مواضع التهم، وهمة أربعين في النظم موصولة لإقامة الوزن ومقامه بضم الميم الأولى.

**كَقُولِهِمْ سَمِعاً وَطَوْعَا فَأَخْبِرْ
وَرَبِّيْمَا أَضْمِرْ فِيْغُلُ الْمَضْدَرِ وَمِثْلُهُ سَقِيَا لَهُ وَرَغِيَا
وَإِنْ تَشَأْ جَذِعَا لَهُ وَكَيَا**

أي إن المصدر ينتصب بما سبقه من فعل أو وصف مشتق منه، وربما أضمر فعله كقولهم عند الأمر بفعل سمعاً لك وطوعاً وحباً وكرامة، أي أسمع لك سمعاً، وأطيع طوعاً، وأحبك حباً وأكرمك كرامة، وقولهم في الدعاء للإنسان سقياً له ورغياً بفتح أولهما، أي سقاهم الله ورعاهم، وفي الدعاء عليه جدعنا له وكياً، أي جدع الله أنهه وكواه، فهي في الحقيقة منصوبة بأفعال من جنسها، لأن المقدر كالمنطوق به، وهو معنى قوله فاخير بضم الباء الموحدة فعل أمر، أي فاختبر ذلك، ولكن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا في الطلب، وهو الدعاء كما مثل به الناظم، وكذلك الأمر نحو فضرب الرقاب.

وَمِنْهُ قَذْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضَا وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ إِذْ ثَوَضَا

أي ومن المصدر المنصوب بفعل مضمر أيضاً ما جاء من المصادر واقعاً موقع الحال، كقولك جاء الأمير ركضاً أي يركض ركضاً وأقبل زيد سعيَا، أي يسعى سعيَا، فلو قلت جاء الأمير راكضاً، وأقبل زيد ساعياً، لكان انتصابهما على الحال كما سيأتي.

تبنيه: إنما اختار الشيخ تبعاً لجماعة انتصاب مثل هذا على المصدر، لأن الحال لا يكون إلا وصفاً والجمهور وهو مذهب سيبويه، والأرجح عند ابن مالك وأتباعه أن مثل ذلك منصوب على الحال الواقع بلفظ المصدر، ومما أقيم مقام المصدر أيضاً نوع المصدر المبني لهيئة الفعل إذا كان له هيئات متعددة، كقوله اشتمل الصماء، أي الشملة بكسر الشين لمن يسترجع بذنه بثوب، لأن الاشتتمال يقع على هيئات كثيرة والصماء نوع منها، ومثله قولهم قعد القرفصاء لمن احتبى بيديه، ومشى المطبلطاء بتحفيض الطاء لمن يبتخر في مشيته، ويرد بيده إلى ورائه، وظاهر كلام الشيخ إن اشتتمل الصماء منصوب بفعل مقدر، ك جاء الأمير ركضاً، وليس كذلك بل هو من أمثلة ما أقيم فيه النوع مقام المصدر.

بَابُ الْمَفْعُولِ لِهِ

**فَإِنْ جَرَى لُطْفُكَ بِالْمَفْعُولِ لَهُ فَائِصِبَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَذْ فَعَلَهُ
وَهُوَ لَعْمَرِي مَضْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنْ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ**

عنه أي أخذ منه وقيل بعكس ذلك، وهو مذهب الكوفيين اهـ. قوله: (ضرباً أشد إلخ) الأولى ضرباً شديداً اهـ. قوله: (ومنه قد جاء إلخ) إنما فصله عما قبله للخلاف الذي ذكره الشارح فيه، وعبارة تقتضي أن ذلك مما يجب إضمار فعله وليس

وَغَالِبُ الْأَخْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابَ لِمَا فَعَلْتَ مَا ثَهَوَاهُ
تَقُولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوفَ الشَّرِّ وَغُضْتُ فِي الْبَخْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

اعلم أن المفعول له ويسمى أيضاً المفعول لأجله منصوب، والناتصب له ما يتقدمه من الفعل الذي فعله فاعل المفعول له، ولا يكون إلا بلفظ المصدر، لكن سبق أن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف مشتق منه كضربيه ضرباً بخلاف المفعول له، فإنه يكون علة لفعل جنسه غير جنسه، ثم تارة يكون مضافاً كما مثل به الناظم، فالناتصب لخوف الشر زرتك، والناتصب لابتغاء الدر غصت، وهما من غير جنسهما، وقعا علة للفعل الناتصب لهما إذ لو سئلت لم زرت؟ لقلت خوف الشر وتارة يكون منكراً كجئت إكراماً لك، وضربيه ضربت العبد تأدباً له، ونحو ذلك.

تبنيه: يصح جر المفعول له بلام العلة، ولهذا سمي المفعول له نحو زرتك لخوف الشر، وجئت لإكرامك، والجر بلام العلة لا يحتاج إلى شرط، وشرط النصب ما أشار إليه الناظم من كونه بلفظ المصدر، وأن يقع هو الفعل الذي نصبه من فاعل واحد، لأن الزائر هو الخائف، ولعل مراده بقوله فانصب بالفعل الذي قد فعله فاعل المفعول له، فجعل الفعل فاعلاً مجازاً، فلو لم يكن مصدراً وهو علة، وجب جره باللام كجئت للمال، وكذا لو لم يتحد فاعلها كجئت لإحسانك إلي.

باب المفعول معه

وَإِنْ أَقْمَتَ الْوَao فِي الْكَلَامِ مَقْامَ مَنْ فَانِصِبَ بِلَا مَلَامِ
تَقُولُ جَاءَ الْبَرْزُ وَالْجَبَابَا وَاسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا
وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسَعْدًا فَقِنْ عَلَى هَذَا تُصَادِفُ رُشْدًا

أي إذا دلت الواو على مجرد المعاية من غير مشاركة في الفعل، فانصب ما بعد الواو، ويسمى المفعول معه كما مثل به الناظم، فالواو في قوله والجبابا بمعنى مع، فلا تدل على مشاركة الجباب للبرد في المجيء، والمراد جباب النخل، أي تلقيجه والجب القطع، ويجوز فتح جيم الجباب وكسرها، كما في الجناد والحصاد، وكذا الواو في قوله استوت المياه والأخشابا، أي مع الأخشاب إذا لم يصدر منها استواء يماثل المياه، بل المراد أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشب، فاستوى معها بمعنى ارتفع كما في ثم استوى إلى السماء، وكذا الواو في قوله ما صنعت يا فتى، وسعداً أي مع سعد، إذ المقصود السؤال عن صنعه مع سعد، فلو قصد السؤال عن صنع كل منهما لقليل ما صنعت يا فتى، وسعد أي وما صنع سعد، قالوا وحيثند للعطف لدلائلهما على مشاركة ما بعدها لما قبلها في الفعل.

باب الحال والتمييز

وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي
ثُمَّ كِلا التَّنْوِعَيْنِ جَاءَ فَضْلَةً مُنْكَرًا بَغْدَ تَمَامِ الْجُملَةِ

أي يشتراك الحال والتمييز في كونهما منصوبين نكرين فضليتين، أي يتم الكلام بدونهما، كما يتم بدون المفعول به ودون المصدر، فالحال نحو جاء زيداً راكباً في الجملة الفعلية، وهذا زيد راكباً في الجملة الاسمية، وفي الدار عمرو جالساً، وعندك زيد واقفاً في الجار والمجرور والظرف، وهو معنى قوله على اختلاف الوضع والمبنائي، أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها وجاء بألف واحد، لأن كلا وكلتا يكون الخبر عنهما مفرداً لا مثنى، كما في «**كُلَّتَا الْجَيْتَنِيْنِ آتَثَ أَكْلَهَا**» [الكهف: ٣٣]، والتمييز ققولك جاءني عشرون عبداً، وهو لاء عشرون عبداً، ولو قلت جاء زيد وهذا زيد، وجاءني عشرون، وهو لاء عشرون، لكان كلاماً مفيداً، لكن جيء بالحال مبينة لهيئة الفاعل، أي صفتة وبالتمييز مبيناً لذات الفاعل، وهو العشرون أي جنسه.

لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَذَتْهُ اثْبَثْتَ مِنَ الْأَفْعَالِ

ذلك اهـ. قوله: (الناظم وغالب الأحوال إلخ) التقيد به لا معنى له فإن أراد تقدير السؤال فهو واجب لا غالب، وإن أراد الغلبة في الاستعمال فليس كذلك لأن أكثر الكلام المتداول في المخاطبات أن المفعول له لا يبني على سؤال بلم لفظاً ولا استقراء يشهد له ثم إن غالباً مبتدأ خبره أن تراه أو بالعكس اهـ بالهامش معزواً لبعض النسخ. تبنيه: ويشترط وجود المفعول له والفعل الناتصب في زمن واحد ألا ترى الزيارة والغوص في البحر هو وقت خوف الشر وطلب الدر، فلو قلت زرتك اليوم لإحسانك إلـي أمس وجب جره اهـ. قوله: (وجاء بألف إلخ) عبارة الفاكهي: وقوله جاء بالإفراد مراعاة للفظ

ثُمَّ تَرَى عِنْدَ اغْتِبَارٍ مَّنْ عَقَلْ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مَّنْ سَأَلْ
مَثَالُهُ جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسْنِ فِي عَكَاظٍ خَاطِبًا

أي ويفترقان من حيث إن الحال لا يكون إلا وصفاً مشتقاً من فعل غالباً، وإنه إذا اعتبر به جواب لسؤال مقدر بكيف لأن كيف يسأل بها عن الحال، ألا ترى أن راكباً في جاء زيد راكباً مشتق من الركوب، وأنه جواب عن قول القائل كيف جاء زيد؟ أي على أي حالة ماشياً أم راكباً أم غير ذلك. فتفقول راكباً بياناً للحال المبهمة.

فائدة: قوله أشتق هو بضم الناء ولعل مراده باشتقاقة من الأفعال الفعل المعنوي، وهو المصدر لما سبق أنه الأصل الذي اشتق منه الفعل والوصف، وقس بن ساعدة فصيح من فصحاء العرب، مات قبل بعثة نبينا محمد ﷺ، وكان مؤمناً بظهوره وعكااظ سوق كانت لهم مشهورة وهو غير منصرف.

وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا وَيَغْثُهُ بِذَرَّهُمْ فَصَاعِدًا

أشار في هذا البيت إلى مسالتين: إحداهما: أن عامل النصب في الحال قد يكون فعلاً ووصفاً مشتقاً، وقد يكون اسم إشارة لما فيه من معنى الفعل، كقولك هذا زيد مقبلاً، لأنه بمعنى أشير إلى زيد ومن ذا بالفناء قاعداً، فمن مبتدأ وذا خبره وقاعداً حال، وبالفناء متعلق بقاعداً.

تبنيه: وما يعمل في الحال أيضاً الظرف والجار والجرور لما فيهما من معنى الاستقرار، كقولك في الدار بشر مائساً، وخلفك عمرو قاعداً، وكذا أين الأمير جالساً لأن أين ظرف مكان. المسألة الثانية: أن عامل الحال قد يحذف وجوباً إذا جاءت لبيان تدريج زيادة أو نقص، كقوله بعثه بدرهم فصاعداً، أي فعلا الدرهم صاعداً وأعطه درهماً فسافلاً، أي فانحط الدرهم سافلاً.

تبنيه: وما يحذف فيه عامل الحال وجوباً إذا وقعت بدلاً من لفظ الفعل في توبيخ قولهم أقائماً وقد قعد الناس؟ وجوازاً إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: «فَإِنْ حَفِظْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُجَبَانًا» [آل عمران: ٢٣٩] أي فصلوا.

باب التمييز

إِنْ تُرِدْ مَغْرِفَةَ التَّمِيِيزِ لِكَيْ نُتَعَدْ مِنْ ذَوِي التَّمِيِيزِ
فَهُوَ الَّذِي يُذَكَّرُ بَغْدَ الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ وَالْكَيْنِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
وَمَنْ إِذَا فَكَرْتَ فِيهِ مَظْهَرِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذَكَّرَهُ وَتَظْهِرَهُ
تَقُولُ عِنْدِي مَنْوَانِ زَيْدًا وَخَفْسَةً وَأَرْبَغُونَ عَبْدًا
وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعِ خَلَا وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبِ تَخْلَا

أي وإن أردت معرفة التمييز في صناعة أهل النحو لتعد من أهل التمييز بين الأشياء أو بينه وبين الحال، والمراد معرفة محله، وأما حده فسبق أنه فضلة منكر كالحال، فهو الذي يذكر، أي غالباً بعد الأقدار مبيناً لجنسها، أي شيء هو، ولهذا يصح أن تجره غالباً من التي لبيان الجنس، كقولك في الموزون، عندي منوان زيداً، أي من زيد لأنك لو اقتصرت على قولك عندي منوان لباقي الموزون مبهمةً مع أنه كلام مفيد، فلما قلت زيداً ميزت جنسه وزال الإبهام، وكقولك في المعدود: عندي خمسة وأربعون عبداً، أي من العبيد، وفي المكيل تصدق بصاع خلاً أي من خل، وفي المذرع: له جريب تخلأ، أي من التخل.

فائدة: المنوان ثانية مما السابق في قوله: منا زيت، والصاع أربعة أداد، والمد رطل وثلث بالبغدادي، والرطل نصف المن، وهو مائة وثلاثة وثلاثون درهماً، والدرهم قفلة، والجريب بفتح الجيم مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، والقصبة ستة أذرع، فالجريب إذن ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً، ومبليغ مساحته ثلاثة آلاف وستمائة ذراع.

تبنيه: قد سبق أن الإضافة تارة تكون بمعنى من، وذكرنا أن ذلك في إضافة الشيء إلى جنسه، كمنا زيت وختام فضة وثوب

كلا فإنه مفرد اللفظ مثنى المعنى اهـ. قوله: (غالباً) أي في غالب أحواله وقد أتى جاماً بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جاماً كما سيأتي. (ضابط) جميع العوامل اللغوية تعمل في الحال إلا كان وأخواتها، وعسى على الأصح اهـ فاكهيـ.

قوله: (إذا دل عليه دليل إلخ) الدليل في الآية هو الفاء التي في جواب الشرط إذ لا يكون بعدها إلا الفعل اهـ.

قوله: (والدرهم قفلة) في القاموس: القفلة بالفتح الوزن من الدرهم اهـ.

حرير، وحيثند يجوز في التمييز الآتي بعد الأقدار ثلاثة أوجه، نصبه على التمييز بعد تنوين المضاف كالأمثلة المذكورة، وإضافته إلى جنسه كما سبق في الإضافة، وجره بمن كما ذكرنا وهو تمييز في أحوالها كلها إلا أن المجرور بمن بعد الأقدار نادر.

وَمِنْهُ أَيْضًا نَفْعَمْ زَيْدَ رَجُلًا وَبِشْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدْلًا
وَحَبْدًا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا وَصَالِحُ أَطْهَرُ مِنْكَ عِزْضًا
وَقَدْ قَرِزْتُ نَفْسًا إِذَا قَضَيْتُ الدَّيْنَا وَطَبَّتْ نَفْسًا إِلَيْابِ عَيْنَا

أي ومن التمييز ما يكون بعد أفعال المدح والذم، وبعد أفعال الفاعل الممحول أما أفعال المدح والذم فهي: نعم وحبدا وبشـ، وهي أفعال ماضية إلا أنها جامدة لا تتصرف إلى مضارع وأمر ومصدر، فإذا جاء بعدها المعرف بأـ أو الإضافة إلى ما فيه أـ ارتفع كنعم الرجل زيد فالرجل فاعل وزيد المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر خبر الجملة قبلـ، ومثلـ نعم عقبـي الدارـ الجنةـ، وقد يضمـر فاعـلها وجـوبـاـ إذا فـسرـه اسم منـصـوبـ علىـ التـميـزـ كـقولـكـ: نـعمـ زـيدـ رـجـلاـ، فـلـما حـذـفـ الفـاعـلـ الذـيـ هوـ الرـجـلـ، وـصـارـ مـبـهـماـ فـسـرـتـهـ بـقـولـكـ رـجـلاـ، وـالتـفسـيرـ هوـ التـميـزـ، مـثـلهـ بـشـسـ عبدـ الدـارـ منهـ بـدـلـاـ، وأـمـا حـبـدـاـ أـرـضـ الـبـقـيـعـ أـرـضـاـ، فـحـبـدـاـ فـعـلـ وـفـاعـلـ وـأـرـضـ الـبـقـيـعـ الـمـخـصـوصـ بـالـمـدـحـ، وـأـرـضـاـ تـمـيـزـ كـنـعـمـ الرـجـلـ زـيدـ رـجـلاـ، إـلـاـ مـذـهـبـ سـبـبـويـهـ أـنـ لـاـ يـجـمـعـ فـيـ نـعـمـ وـبـشـسـ بـيـنـ الـفـاعـلـ وـالـتـمـيـزـ، وـقـسـ عـلـىـ ذـلـكـ مـاـ أـدـىـ مـعـنـاهـمـ، نـحـوـ «ـكـبـرـتـ كـلـمـةـ»
«ـحـسـنـتـ مـسـتـقـرـأـ»
«ـوـسـاءـ قـرـيـنـاـ»، أـيـ كـبـرـتـ الـكـلـمـةـ قـوـلـهـ: اـتـخـذـ اللهـ وـلـدـاـ كـلـمـةـ، وـحـسـنـتـ الـمـسـتـقـرـ الـغـرـفـةـ مـسـتـقـرـأـ، وـسـاءـ الـقـرـيـنـ الشـيـطـانـ قـرـيـنـاـ، وـأـمـاـ الـوـاقـعـ بـعـدـ أـفـعـلـ التـفـضـيلـ، فـنـحـوـ أـنـاـ أـكـثـرـ مـنـكـ مـاـلـاـ وـأـعـزـ نـفـرـاـ، وـصـالـحـ أـطـهـرـ مـنـكـ عـرـضـاـ وـأـحـسـنـ خـلـقـاـ، وـأـمـاـ الـفـاعـلـ الـمـحـولـ، فـنـحـوـ قـرـيـنـاـ وـطـابـ نـفـسـاـ، أـصـلـهـ قـرـتـ عـيـنـ زـيدـ وـطـابـ نـفـسـهـ، فـحـوـلـ إـلـىـ التـمـيـزـ لـأـنـكـ لـوـ قـلـتـ طـابـ زـيدـ اـحـتـمـلـ أـنـ يـطـيـبـ رـائـحةـ أـوـ مـعـيـشـةـ أـوـ غـيرـهـمـاـ، فـلـمـاـ فـسـرـتـ الـمـبـهـمـ بـقـولـكـ نـفـسـاـ نـصـبـتـهـ عـلـىـ التـمـيـزـ.
فـائـدـةـ: أـرـضـ الـبـقـيـعـ مـقـبـرـةـ أـهـلـ الـمـدـيـنـةـ الشـرـيفـةـ، وـالـعـرـضـ بـكـسـرـ الـعـيـنـ النـفـسـ، وـقـرـرـتـ بـكـسـرـ الرـاءـ وـمـضـارـعـهـ يـقـرـ بـفـتحـ الـقـافـ وـاشـتـقـاـهـ، إـمـاـ مـنـ الـقـرـارـ، أـيـ الـأـطـمـثـانـ، أـمـاـ مـنـ الـقـرـ بـضـمـ الـقـافـ، وـهـوـ الـبـرـدـ، وـالـإـيـابـ الـعـودـ مـنـ السـفـرـ.

باب كم الاستفهامية

وَكَمْ إِذَا جَئْتَ بِهَا مُسْتَهْمِمًا فَانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَخْوِي السَّمَا

وـشـرـحـ هـذـاـ الـبـيـتـ قـدـ سـبـقـ فـيـ كـمـ الـخـبـرـيـةـ، وـالـفـرقـ بـيـنـهـمـ أـيـضاـ أـنـ الـمـنـصـوبـ بـكـمـ الـاـسـتـفـهـامـيـةـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ بـعـدـ تـامـ الـكـلامـ، لـأـنـ هـذـاـ شـأـنـ الـتـمـيـزـ لـأـنـكـ إـذـاـ قـلـتـ كـمـ مـالـكـ اـحـتـمـلـ؟ـ أـنـكـ تـسـأـلـ عـنـ عـدـ إـبـلـهـ أـوـ غـنـمـهـ أـوـ غـيرـهـمـاـ، فـإـذـاـ فـسـرـتـ بـقـولـكـ إـبـلـاـ نـصـبـتـهـ تـمـيـزـاـ، وـمـثـلهـ كـمـ تـحـوـيـ السـمـاءـ، أـيـ كـمـ تـجـمـعـ، فـيـحـتـمـلـ كـمـ تـجـمـعـ مـنـ الـمـلـاـكـةـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ، أـمـاـ الـغـمـامـ أـوـ الـنـجـومـ وـغـيرـهـمـاـ، فـلـمـاـ قـلـتـ كـوـكـبـاـ أـزـلـتـ الـإـبـاهـامـ.

تـنبـيـهـ: أـجـازـ جـمـاعـةـ مـنـهـمـ اـبـنـ مـالـكـ فـيـ تـمـيـزـ كـمـ الـا~س~ت~ف~ه~ام~يـةـ الـجـرـ أـيـضاـ عـلـىـ تـقـدـيرـ إـضـمـارـ مـنـ قـبـلـهـ كـتـمـيـزـ الـمـقـادـيرـ، لـكـنـ قـيـدـ اـبـنـ مـالـكـ جـواـزـ ذـلـكـ بـدـخـولـ حـرـفـ الـجـرـ أـيـضاـ عـلـىـ كـمـ كـفـولـكـ بـكـمـ درـهـمـ شـرـيـتـهـ، أـيـ بـكـمـ مـنـ الدـراـمـ.

باب الظروف

وَالْظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمَئَةِ
وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِي
نَفْوُلُ صَامِ خَالِدٌ أَيَّامًا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ
وَالرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةً الْمُصَلِّيِ
وَقِيمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الْذَّهَبِ
وَدَارَةُ غَرْبِيِّ فَيْضِ الْبَضْرَةِ

قولـهـ: (ـوـأـمـاـ الـفـاعـلـ الـمـحـولـ إـلـخـ)ـ حـاـصـلـ مـسـأـلـةـ التـمـيـزـ أـنـهـ مـاـ يـرـفـعـ الـإـبـاهـامـ عـنـ مـضـمـونـ الـجـمـلـةـ، وـهـوـ قـسـمانـ:ـ مـحـولـ، وـغـيرـ مـحـولـ.ـ فـالـأـوـلـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ:ـ مـحـولـ عـنـ الـبـيـتـ، وـمـحـولـ عـنـ الـفـاعـلـ، وـمـحـولـ عـنـ الـمـفـعـولـ.ـ وـلـمـ يـتـرـعـضـ لـهـ النـاظـمـ نـحـوـ:ـ «ـوـقـجـرـنـاـ الـأـرـضـ عـيـونـاـ»ـ [ـالـقـمـرـ ١٢ـ]ـ أـصـلـهـ وـفـجـرـنـاـ عـيـونـ الـأـرـضـ، فـحـوـلـ الـمـفـعـولـ وـجـعـلـ تـمـيـزـاـ وـأـقـعـ

اعلم أن كل فعل لا بد له من وقت ومكان يقع ذلك الفعل فيه، فإذا ذكرت وقت الفعل أو مكانه معه نصيحته، لأنه مفعول فيه، ويسمى ظرف الفعل كالظروف التي توضع فيها الأments، كقولك كسا زيد عمراً ثوباً يوم الجمعة تحت المنبر، فكسا فعل ماض وزيد فاعله، وعمراً مفعول أول وثوباً مفعول به ثان، ويوم الجمعة زمان الفعل، وتحت المنبر مكانه، فهما منصوبان على إضمار في، أي في يوم الجمعة وفي تحت المنبر، فاعتبر بذلك في ظروف الزمان الجارية مع الدهر، أي السائرة بسيره، فالدهر كل الزمان وهي أبعاضه المعتبر بها عن أوقاته، كعام وسنة وشهر ويوم ويومنين وساعة ووقت وزمان وظهر وعصر وعشاء، ومنه صام خالد أيامًا وشهرًا عامًا، وجنتك عشاء وظروف المكان كالجهات الست السابقة، وهي فوق وتحت ووراء وأمام، ويمين وشمال، وما أدى معناها كأعلى وأسفل وتوجه وحذاء وتلقاء وخلف، وقدام، وغربي وشرقي دون ولدن، وثم بفتح الثاء المثلثة وأمثلة ذلك ظاهرة في النظم.

فائدة: الفرس الأبلق الأبيض. والحياناً مقصورةً سبق أنه المطر، والمنهل المنصب بشدة، ودون هنا بمعنى تحت، وثم يشار بها إلى المكان البعيد، نحو وإذا رأيت أي هناك وفيض البصرة موضع زيادة دجلتها ومرة رجل كمعبده وخالد وزيد.

وَقَدْ أَكْنَتْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَخَلْفَهُ وَإِثْرَهُ وَعِنْدَهُ

أي وهذه من الظروف، وإنما أفردها هنا، لأنها تصلح لأن تكون ظروف زمان وظروف مكان، باعتبار ما تضاف إليه، فإن أضفتها إلى زمان كقولك: صمت بعد الخميس، وقبل السبت وإثر رمضان وخلف شعبان، وعند طلوع الفجر، وشبه ذلك نصيحتها نصب ظروف الزمان، وإن أضفتها إلى ما هو ظرف مكان، وقلت مثلاً، داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه، وعنه نصيحتها ظروف المكان.

وَعِنْدَهَا التَّضْبُ يَسْتَمِرُ لِكِنَّهَا يَمِنْ فَقَطْ تُجَرِ
وَأَيْنَمَا صَادَفَتْ فِي لَا تُضْمِرُ فَازْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الْخَمِيسِ تَيْرُ

أي إن عند ملازمة للظرفية، فلا يدخلها الرفع بحال، وكذلك الجر إلا بمن فقط، أي فحسب نحو، ولو كان من عند غير الله، وأما غيرها من أسماء الزمان والمكان، فإنها لا تنصب إلا إذا كانت مفعولاً فيها، وسبق أن ذلك يعتبر بإدخال في عليها فإن صح جرها بفي ظرف، وإن فهي كغيرها من الأسماء على حسب ما يقتضيه عوامل الإعراب، فإذا قلت مثلاً أقبل يوم الجمعة فهو فاعل، ويوم الخميس نير، أي كثير النور، فهو مبتدأ وفضل الله يوم الجمعة، فهو مفعول به، أو سألت عن يوم الجمعة، فهو مجرور، وحيثند يحمل قول الشيخ فارفع على ما إذا ابتدأت النطق بها، كما في يوم الخميس نير، وعبارة توهم أن الظرف منصوب على نزع الخافض، وليس كذلك بل على تضمن معناها.

باب الاستثناء

وَكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتُهُ مِنْ مُوجِبٍ ثُمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلَتَثْثِيبٌ
تَقُولُ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَغَدَا وَقَامَتِ النَّسَوَةُ إِلَّا هِنَّا

أي إن الاسم المستثنى معدود من جملة المفاعيل، ولنصبه شروط أن يكون من كلام وجب بفتح الجيم، أي غير مسبوق ببني أو شبيهه، وأن يكون المستثنى فصلة يتم الكلام بدونه، كما مثل به، فلو استثنى من كلام غير تمام لم يكن للاستثناء أثر، بل يكون وجود إلا كعدمه، ويسمى الاستثناء المفرغ، ولا يكون إلا بعد النفي، وهو كقولك ما جاء إلا سعد وما قام إلا دعد، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بعمرو، ولعل الشيخ احترز عنه، ولم يتعرض لحكمه لأنه جاء على حسب العوامل.

وَإِنْ يَكُنْ فِي مَا يَسْوَى الإِيجَابِ فَأَوْلَهُ الْإِبْدَالُ فِي الْإِغْرَابِ
تَقُولُ مَا الْمَفْخُرُ إِلَّا الْكَرَمُ وَهَلْ مَحْلُ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ

أي وإن لم يكن الاستثناء في غير الموجب، وهو النفي والنهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي، فأوله الإبدال، أي

الفاعل على الأرض. والثاني غير محول عن شيء نحو أمثلة الإناء ماء، أفاده الفاكهي. قوله: (الظروف إلخ) فهو بهذا اعتبار ظرف لوقوع الفعل فيه على التجوز، فشابه الظرف الحقيقي أهـ. قوله: (وأمثلة ذلك إلخ) حاصلها أن الناظم مثلاً بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص وبقية الأمثلة لظرف المكان أهـ. قوله: (ويسمى الاستثناء المفرغ) سمي مفرغاً لأن ما قبل إلا تفرئ لطلب ما بعدها، ولم يستغل عنه بالعمل فيما يقتضيه أهـ.

أعطه إيه، أي فاجعل المستثنى تابعاً للمستثنى منه في إعرابه بدلاً منه، كقولك: ما جاء أحد إلا زيد، برفع زيد بدلاً من أحد، وما رأيت أحداً إلا زيداً بنصبه، وما مررت بأحد إلا زيد بجره، ومثله لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيداً.

تبنيه: قد فهم من تقرير قول الناظم، وإن يكن أن كان تامة وفاعلها مقدر، وما في قوله فيما زائدة، وأما تمثيل الشيخ فيه نظر، لأنه من قبيل الاستثناء المفرغ لأن قوله ما المفخر مبتدأ، قوله إلا الكرم، خبره كقوله وما محمد إلا رسول، وهكذا قوله وهل محل الأمان إلا الحرم، وهل محل الأمان مبتدأ، قوله إلا الحرم خبره، فالاستثناء فيهما من كلام غير تام، إذ قلت ما المفخر، وهل محل الأمان لم يفدي إلا على مذهب يحيى الفراء بتقدير ما يتم به الكلام قبل إلا، كان يقدر، وهل محل الأمان مكان إلا الحرم.

تبنيه: ما ذكره من أن إعراب المستثنى في غير الموجب إعراب المستثنى منه بدلاً، ليس هو على سبيل الوجوب، كما توهם عبارته، بل هو الأرجواد مع أن نصه مطلقاً كالموجب عربي فصيح، وبه قرئ قوله تعالى: **﴿مَا فَعَلُواْ إِلَّا فَيَلِإِ﴾** [النساء: ٦٦].

وَإِنْ تَقُلْ لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ فَارْفَعْهُ وَازْفَغْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

أي وإذا استثنى من اسم لا التي لنفي الجنس المبني على الفتح، فارفع المستثنى باعتبار محل اسمها، ولا تفتحه باعتبار لفظه فتقول: لا رب إلا الله بالرفع، لأنها لا تعمل إلا في النكرة، ومحل اسمها قبل دخولها الرفع، والاستثناء هنا من كلام تام، لأن التقدير لا رب لنا إلا الله.

تبنيه: ما ذكره أيضاً إنما هو على إرادة الإبدال وأما على قراءة من قرأ ما فعلوه إلا قليلاً بالنصب، فيجوز النصب لا رب إلا الله وشبهه على الاستثناء.

وَأَنْصِبْ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَغْنَى

أي إن ما ذكر من الإبدال في غير الموجب، إنما هو إذا تأخر المستثنى عن المستثنى منه ليصبح إتباعه إيه كما سبق، فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه، تعين نصبه كقولك في النفي ما جاء إلا زيداً أحد، وفي النهي لا يقم إلا زيداً أحد، وفي الاستفهام هل إلا العراق مغني؟ أي محل إقامة يقال غني بالمكان يعني كرضي يرضي، أي أقام ومنه كان لم يغنو فيها، والتقدير هل لنا منزل إلا العراق.

تبنيه: وما ذكره من الإبدال أيضاً إنما هو في الاستثناء المتصل، وهو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، كالأمثلة السابقة، وأما إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، فيتعين نصبه أيضاً كقولك، ما في الدار أحد إلا حماراً، ولم يتعرض له في النظم.

تبنيه آخر: الحال ما سبق أن الاستثناء إذا كان عن كلام غير تام، فلا أثر له، وإن كان عن كلام تام فهو متصل ومنقطع، فالمنقطع منصوب مطلقاً، والمتصل إن قدم فيه المستثنى على المستثنى منه، فهو منصوب أيضاً، وإن تأخر فهو موجب وغير موجب، فالموجب منصوب أيضاً وغيره ويجوز نصبه أيضاً، والأرجواد إبداله من المستثنى منه مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، والناصب للمستثنى ما قبل إلا من فعل ونحوه بواسطة إلا، كما نصب المفعول معه بواسطة الواو، وقيل الناصب نفس إلا واختاره ابن مالك.

**وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنَى بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ قَائِصِبْ أَبْدَا
تَقُولُ جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّداً وَمَا خَلَا عَمَراً وَلَيْسَ أَخْمَدَا**

أي إن ما سبق من إبدال غير الموجب إنما هو إذا استثنى، بـإلا، فإن استثنى بالثلاثة المذكورة نصبت المستثنى أبداً كما مثل به، فاما خلا وعدا ومثلهما حاشا، فالمنصوب بهما مفعول به، وهو فعلان ماضيان غير متصرفين، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه، أي جاء القوم وجائز بعضهم محمداً، وترك بعضهم عمراً، وأما ليس فالمنصوب بها خبرها لما سيأتي أنها ترفع الاسم وتتصب الخبر فاسمها مستتر على ما سبق، أي جاء القوم وليس بعضهم أحمداً وهي واسمها وخبرها في موضع الحال.

تبنيه: قد سبق للشيخ أن حاشا وخلا من حروف الجر، وألحقنا بهما عدا وذكر هنا أن خلا وعدا، وألحقنا بهما حاشا

من أدوات الاستثناء، وإن المستثنى بهما منصوب وذكرنا أنها حيتند فعلان، وعنده أن حاشا حرف جر بدا وعدا فعل ينصب المستثنى أبداً وخلا حرف إن جرت وفعل إن نصب، والنصب عند الشيخ مشروط باتصالهما بما المصدريه، كما أن الجر مشروط بعدم اتصال خلا بما، وهذا هو مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، لكن مذهب الكوفيين ورجحه ابن مالك وأتباعه أن عدا وخلا وحاشا يجوز بهن الجر إذا تجردن عن ما، والنصب إذا اتصلن بما إلا أن حاشا لا تدخل عليها ما، فيجوز بها الجر والنصب مطلقاً.

وَغَيْرُ إِنْ چَثَتْ بِهَا مُسْتَثْنَيَةُ
جَرَثَ عَلَى الإِضَافَةِ الْمُسْتَثْنَيَةِ
وَرَأْوَاهَا يَخْتَكُمْ فِي إِغْرَابِهَا
مِثْلَ اسْمِ إِلَّا حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

أي ومن أدوات الاستثناء غير والمستثنى بها مجرور لما سبق أنها ملازم للإضافة، وهي معنى قوله جرت بفتح الجيم وتشديد الراء على الإضافة المستثنية، أي الغالبة عليها وحكم رائتها أنها تعرب بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من النصب في جميع الأحوال السابقة، لكنه هنا على الحال، ومن الإبدال حيث كان الاستثناء متصلةً عن كلام تام غير موجب، ولم يقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، فتقول جاء القوم غير سعد، وهل غير العراق مغني بنصب غير فيهما، وكذا ما جاء أحد غير حمار في المنقطع بالنصب، بخلاف ما جاء أحد غير زيد، فيجوز نصبه والرفع على الإبدال أرجح، وقوله مثل اسم لا منصوب نعت مصدر محوذ، أي حكمأ مثل حكم اسم لا.

تنبيه: الحاصل أن الاستثناء يكون إما بحرف وهو إلا وفي المستثنى بها التفصيل السابق، وإما بفعل وهو خلا وعدا وكذا حاشا، وليس المستثنى بها منصوب، وإنما باسم وهو غير المستثنى بها مجرور، ولم يذكر سواء منها لأنها عند سيبويه ليست منها إلا في الشعر.

باب لا التي لنفي الجنس

وَأَنْصِبْ بِلَا فِي النَّفِيِّ كُلَّ تَكْرَرَةً
كَقُولِيهِمْ لَا شَكَّ فِي مَا ذَكَرَهُ
وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُغَرَّضٌ فَازْفَعَ وَقُلْ لَا لَأْبِيكَ مُبْغَضٌ

أي إذا أردت بلا نفي الجنس نصبت الاسم المنفي بها، بشرط أن يكون نكرة متصلةً بها، كما مثل به ونحو لا ريب فيه، وشملت عبارته المضاف أيضاً، نحو لا صاحب بر مقوت، فلو كان معرفة، فهو مرفوع على الابتداء نحو لا زيد في الدار، ولا الأمير فيها، وهكذا لو كان مفصولاً عنها كما مثل، ونحو **﴿لَا فِيهَا غُول﴾** [الصفات: ٤٧].

تنبيه: ظاهر كلام الشيخ أن اسم لا منصوب هنا بها نصب إن المشددة لاسمها، لكنه هنا لا ينون، ففتحته فتحة إعراب، ولهذا لم يفرق بين المفرد والمضاف، وهذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون ورجحه ابن مالك، وأتباعه، إلى أن اسمها المفرد مبني على الفتح مرکب منها تركيب خمسة عشر، والمضاف وشبيهه منصوب.

وَازْفَعْ إِذَا كَرَزْتَ نَفْتَأَ وَأَنْصِبْ
نَقْرُولْ لَا بَيْنَعْ وَلَا خَلَالُ
وَالرَّفِيعُ فِي الثَّانِي وَقَشْخُ الْأَوَّلِ
وَإِنْ تَشَأْ فَأَنْصِبْهُمَا جَمِيعًا

قوله: (فيجوز الجر إلخ) عبارة الصحاح: قال سيبويه: حاشا لا تكون إلا حرف جر لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صلة لما كما يجوز ذلك في خلا، فلما امتنع أن يقال: جاءني القوم ما حاشا زيداً، دل أنها ليست بفعل، وقال المبرد: حاشا قد تكون فعلاً واستدل بقول النابعة:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي التَّأْسِ يُشَبِّهُهُ وَمَا أَخَشِي مِنَ الْأَقْرَامِ مِنْ أَحَدِ

فتصرفه يدل على أنه فعل، ولأنه يقال: حاشا لزيد فحرف الجر لا يجوز أن يدخل على حرفة الجر، ولأن الحذف يدخلها كقولهم: حاشا لزيد، والحدف، إنما يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف اهـ.

أي إذا اجتمعت شروط النصب في لا وكررتها بعد عاطف كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله، جاز لك أربعة أوجه: رفعهما معاً منونين على إلغائهما، ونصبهما معاً مفتوحين على إعمالهما، وبهما قرئ في نحو فلا رفت ولا فسوق ولا بيع ولا خلة ولا لغو فيها ولا تأثيم، والمغایرة بينهما بنصب الأول بفتحة، ورفع الثاني منوناً على إعمال الأولى، وإلغاء الثانية كقول الشاعر:

هَذَا وَجَدْكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِيهِ لَا أَمْ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبْ

وعكسه:

وَلَا لَغْرُ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدَا مُقِيمُ

تنبيه: هذه الأربعة الأوجه هي معنى قوله وارفع إلخ، أي وارفعهما معاً أو انصبهما معاً، أو غير بینهما أي رفع الأول دون الثاني، وعكسه، وسمى الفتح نصباً جرياً على ما قدمناه عنه، وأما استخراج أمثلتها الأربعة من البيت الثاني، فتقول في صدره لا بيع ولا خلل برفعهما، وفي عجزه لا بيع بالفتح، ولا خلل بالرفع، ثم تعيد البيت تنصب قافية، فتقول لا بيع ولا خلل بفتحهما في صدره، وفي عجزه لا بيع بالرفع ولا خلل بالفتح، والخلة والخلال الصداقة، ويقي وجه خامس، وهو فتح الأول ونصب الثاني منوناً على إلغاء لا، وعطفه على محل الاسم الأول إن قلنا إنه مبني، أو لفظه إن قلنا إنه معرب كقول الشاعر:

لَا تَسْبَ الْبَيْوْمَ وَلَا خَلَّةَ أَشَعَّ الْخَرْقَ عَلَى الرَّاقِعِ

ولعله مراد الناظم بقوله في بعض النسخ إن صح، وإن تشاً فانصبهما جميعاً، لكنه غير ظاهر في المراد لأنه كقوله وانصب لما سبق أن معناه وانصبهما جميعاً والتقرير بالكاف التوبخ.

باب التعجب

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعْجِيبِ نَصَبَ الْمَفَاعِيلِ وَلَا تَسْتَغْرِبِ
تَقُولُ مَا أَخْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدُ سَيِّفَةَ حِينَ سَطَا

أي انصب الاسم المتعجب منه نصب المفعول به، ولا تستغرب ذلك بجهلك وجه إعرابه، فإنك إذا قلت ما أحسن زيداً فما اسم تام مرفوع المحل بالابتداء، وأحسن فعل ماض فاعله ضمير يعود إلى ما، والجملة الخبر والتقدير شيء عجيب حسن زيداً.

تنبيه: يصاغ أيضاً للتعجب أفعل به كأحسن يزيد ونحوها بصيغة الأمر كقوله تعالى «أَسْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ» [مريم: ٣٨] ولم يتعرض لها الناظم لأن المتعجب منه مجرور بالباء.

وَإِنْ تَعْجَبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةَ تَخْدُثُ فِي الْأَبْدَانِ
فَابْنِ لَهُ فِغْلًا مِنَ الْثَّلَاثِي ثَمَّ ائْتِ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَخْدَابِ
تَقُولُ مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ وَمَا أَشَدُ ظُلْمَةَ الْدِيَاجِي

أي إن فعل التعجب لا يبني من الألوان كالسودان والبياض، ولا من العاهات أي من العلل الحادثة في الأبدان كالعمى والعرج، بل إذا أريد التعجب منها توصل إليها ببناء فعل ثلاثي دال على المبالغة، كأشد وأقبح ونحوهما، فيدخل على مصدرهما، كما مثل به فينصب ويفضف إلى المتعجب منه، كما مثل به فلا يقال ما أبيض العاج، وما أظل الدياجي، وكذا لا يقال ما أعماه وما أغراه، بل تقول ما أقبح عرجه وما أشد عماه.

قوله: (والغایرة بينهما إلخ) غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة وعلى ما يصحبه تنون تارة أخرى اهـ فاكهيـ . وقوله وعكسه أي إلغاء عمل الأولى وإهمال الثانية اهـ . قوله: (أَشَعَّ الْخَرْقُ إلخ) هو مثل يضرب للأمر الذي يعسر تداركهـ ، وصوابه على الرائق من رتق ضد فتق لأن القافية قافية كما هو مشهور اهـ .

فائدة: الدياجي ظلمة الليل قال الجوهرى كأنها جمع ديجة.

تنبيه: أشار بقوله فابن له فعلاً من الثلاثي إلى أن صيغة التعجب لا تبني من الرباعي فأكثر كدحاج وانطلق واستخرج، بل يقال فيه أيضاً ما أشد دحاجه وأسرع انطلاقه، وأحسن استخراجه ونحو ذلك، وأجازه سيبويه من نحو أكرم كقولهم ما أعطاه للدرهم، وأولاً للمعروف ومن شرطه أيضاً أن يقبل التفاضل، أي الزيادة والنقصان، ليصح أن يختص المتعجب منه بالزيادة، لا يبني من نحو مات وفيه لتساوي الفاعلين فيه، فلا يقال ما أموته ولا ما أفناء، بل ما أفعج موته وما أسرع فناءه.

باب الإغراء

**وَالْتَّضْبُ بِالْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسٍ وَهُوَ لِفَعْلٍ مُضْمَرٍ قَافِهِمْ وَقَسْنٍ
تَقُولُ لِلْطَّالِبِ خَلَا بَرَا دُونَكَ زَيْدًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا**

أي ونصب الاسم المغرى به ظاهر غير خاف، لأنه مفعول به، والعامل فيه فعل مضمر يدل عليه بأسماء أفعال موضوعة، كما مثل به، فتقدير دونك زيداً الزمه من أدنى مكان، وكذا عليك عمرأ، لكن لا يجوز إظهاره لثلا يجتمع البدل والمبدل منه. فائدة: أصل الإغراء الإلصاق ومنه **﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾** وفي الاصطلاح تبني المخاطب على أمر محظوظ ليلزمها، والخل بكسر الخاء الصديق، والبر بفتح الباء الممحن، يقال ببر يفتح المضارع أي أطاع وأحسن.

**وَتَنْصِبُ الْاسْمَ الَّذِي ثَكَرَرَةُ عَنْ عَوْضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ
مِثْلَ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ اللَّهُ اللَّهُ عِبَادُ اللَّهِ**

أي إن عامل النصب يجب إضماره إذا تكرر الاسم، لأن التكرار عوض عنه كقولك الصلاة الصلاة يعني الرزموا الصلاة، وفهم منه أنه إذا لم يتكرر لا يجب إضمار فعل الإغراء، كقولك: الصلاة، وإن شئت الزموا الصلاة.

تنبيه: التحذير مثل الإغراء في أحکامه، فيكون تارة بالفاظ موضوعة له نيابة عن الفعل كإياك والأسد، أي احذره وبالتكثير نحو الأسد الأسد، ويجب إضمار الفعل في هاتين الحالتين منه كقول الناظم حاكياً عن الخطيب الله الله، أي اتقوا الله، وإذا لم تكرر الاسم جاز إضمار الفعل كالأسد، وإظهاره كاحذر الأسد، وكان الناظم اكتفى بذكر الإغراء عنه لاستوائهمما في الحكم، ولهذا مثل للإغراء بما يصلح للتحذير، ومثل منصوب نعت مصدر محذف، أي نصباً مثل والأواه كثير التأوه الدال على الخوف من الله سبحانه وتعالى.

باب إن وأخواتها

**وَيَسِّئَةُ تَنْتَصِبُ الْأَسْمَاءِ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَنْبَاءُ
وَهُنَّ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمَلَيْتَ إِنْ وَأَنْ يَا فَتَى وَلَيْتَ
ثُمَّ كَأَنْ ثُمَّ لَكِنْ وَعَلَنْ وَالْأُلْعَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفَضْحَى لَعَلَنْ**

أي أن هذه ستة الأحرف تدخل على جملة المبتدأ والخبر، وهي: إن وأن للتأكيد، ولكن للاستدراك، ولعل للرجاء، والخوف، وليس للتشبيه، وكان للتشبيه، فتغير حكم المبتدأ، كا سبقت الإشارة إلى ذلك، فتنصب الاسم المبتدأ اسمأ لها وترفع الأخبار كقولك: إن زيداً قائم، وسمعت أن زيداً قائم، ولكن عمراً كاذب، ولعل زيداً قريب، وكذا عل لكن الأفصح لعل كما ذكره الناظم، وليت زيداً مقيم وكان زيداً أسد، وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ، جاز أن يكون خبراً لهذه الأحرف نحو إن زيداً قام وفي الدار وعندك.

فائدة: الأنباء جمع نبأ، وهي الأخبار والرواية حكاية القول لم ينقله والإملاء حكايتها لمن يكتبها، والكاف في قوله كما للتشبيه وما مصدرية، أي كرفع الأنباء بها.

قوله: (قال الجوهرى إلخ) عبارته: دجا الليل يدجو دجوأ، وليلة داجية، وكذا ادجي الليل وتدجي، ودياجي الليل حنادسه، كأنها جمع ديجة، قال الأصمعي: دجا الليل إنما هو أليس كل شيء، وليس هو من الظلمة، قال: ومنه قولهم: دجا الإسلام أي قوي، وأليس كل شيء أهـ. بهامش الأصل مع زيادة من بعض النسخ وهي لا يخفى أن في عبارة الناظم قبلـاً إذ الصواب تشبيه ارتفاع الأخبار بتنصب الأسماء لأن عمل هذه الحروف التنصب في الأسماء متفق عليه، وأما عملها الرفع في الأخبار فعلـي مذهب البصريين فقط، ولو قال كذا ترفع الأنباء لسلم من هذا على أنه لا مشابهة بين الأسماء والأخبار إلا مجرد عمل هذه الحروف فيها مع اختلاف الإعراب أهـ.

وَإِنْ بِالْكَسْرَةِ أَمْ الْأَخْرُفِ
وَاللَّامُ تَخَصُّ بِمَغْمُولَاتِهَا
مَثَالُهُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلَ
وَقَيْلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنْ هِنْدًا لَبُرُوا مَعَالِمُ
أي إن أم هذه الأحرف الستة إن المكسورة، كما أن أم حروف الجر من وأم أدوات الشرط إن المكسورة الخفيفة، وأم نواصي الفعل أن المفتوحة الخفيفة، ومما تميز به في هذا الباب إن المكسورة عن المفتوحة أن المكسورة تأتي مع القول، أي محكية به نحو قال: إني عبد الله، وقيل: إن خالداً قادم، ومنه يقول وقل، وما اشتقت منه، وتأتي بعد الحلف بكسر اللام، وهو اليدين، أي في جواب القسم، سواء كانت اللام في خبرها نحو: «يس والقرآن الحكيم إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ» [يس: ٢] أم لا نحو: «حَمْ وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» [الدخان: ١] وتأتي أيضاً في ابتداء الكلام نحو: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» [القدر: ١] وإن الأمير عادل، ومعرفة الفرق بين المكسورة والمفتوحة مهم جداً وضابط المفتوحة أن يصبح تأويله مع معنويتها بمصدر، نحو سمعت أن زيداً قادم، أي بقدومه، وبلغني أنه لقادم، أي قدومه إلا أن تدخل اللام على أحد معنويتها، فيجب الكسر لأن المفتوحة نحو سمعت إن زيداً لقادم، وبلغني إنه لقادم، لأن اللام تختص بمعنولات المكسورة، وهي خبرها كالأمثلة المذكورة، واسمها المتأخر عنها نحو إن في الدار لزيداً ومعمول خبرها إن زيداً لعمرو لضارب ولفي الدار مقيم، ومعنى قوله ليستبيهن فضلها، أي ليظهر تمييزها في هذا الباب على أخواتها في ذاتها، أي في نفسها، وإنها أم الباب لاختصاص معنولاتها باللام دون أخواتها، فتحصل أن المكسورة كثر مجئتها في أربعة مواضع بعد القول واللحيف، وقيل لام الابتداء كما ذكره الناظم، وفي ابتداء الكلام كما ذكرنا.

وَلَا تَقْدُمْ خَبَرُ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَفَوْلِهِمْ إِنَّ لِزِيْدٍ مَالًا وَإِنْ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالًا

أي ولا تقدم خبر هذه الحروف الستة على أسمائها، فاللام للعهد بل الزم الترتيب بذكرها، ثم أخبارها كالأمثلة السابقة إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جار أو مجروراً، فيجوز تقديمها على الاسم كما مثل به، ومنه «إِنْ فِي ذَلِكَ لَعْبَرَةٌ» [النور: ٤٤] و«إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَهُ» [الحجر: ٧٧ وغيرها] و«إِنْ لَدَنَا أَنْكَالًا» [المزمول: ١٢] و«إِنْ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ» [الانتصار: ١٠].

وَإِنْ تَزِدْ مَا بَغَدَ هَذِي الْأَخْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالثَّضْبُ أَجِيزَ فَاغْرِفْ
وَالثَّضْبُ فِي لَيْتَ وَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَأْنَ فَاسْتَمْعْ مَا يُؤْثِرُ

أي إذا زيدت ما بعد هذه الأحرف الستة، نحو إنما إلهكم الله، جاز في الاسم الرفع على أنها كفت عملهن، فصيরتهن مثل هل وبل، مما لا يغير حكم المبتدأ والنصب على إعمالهن، وإنما الغيت في نحو مما خطيباتهم، مما رحمة من الله. تنبية: وما ذهب إليه الناظم من جواز الوجهين في الأحرف كلها، قد قال به جماعة كالزجاج وابن السراج وابن مالك قياساً على ليت، لأنه لم يسمع إلا في ليت، اختار الناظم أن النصب في ليت ولعل وكان أظهر لقوة شبههن بالفعل الناسخ للابتداء، ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في ليت وحدها، وروي بالوجهين قول الشاعر:
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا السَّحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِضَفَةُ فَقَدِ
ومعنى ما يؤثر أي ما ينقل يقال أثر الحديث يأثره كنصر وضرب أي نقله.

باب كان وأخواتها

وَعَكْسُ أَنْ يَا أَخِي فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا أَنْفَكَ الْفَتَنَى وَلَمْ يَرْزَنْ
وَهَكَذَا أَضَبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَبَاتَ ثُمَّ ظَلَ ثُمَّ أَضَحَى

قول الناظم: (وقد سمعت إلخ) في الفاكهي هذا مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت إنه لراحل لكان أنساب، ويحتمل إرادة التمثيل لأن وأن المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما أهـ وبهذا الاحتمال جزم الشارح أهـ. قول الناظم: (ولا تقدم إلخ) أي لعدم تصرف هذه الحروف وإن عملت عمل الأفعال، قوله: إلا مع المجرور والظروف، أي لاساعهم فيها ما لم يتسعوا في غيرها أهـ.

وَمَا فَتَيْهُ فَافْقَهَ بَيَانِي الْمُتَضَيْخِ
وَأَخْذُهَا مَا دَامَ فَاخْفَهَ ظَلَّهَا
ثَقُولُ قَذْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا
وَأَضْبَعَ الْبَرْزُ شَدِيدًا فَاغْلَمَ

أي إن هذه الأفعال المذكورة من نواسخ المبتدأ، فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً له بالفاعل، وتتصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول، وذلك عكس عمل إن وأخواتها وأمثالها في النظم ظاهرة، ومعنى ما انفك وما زال وما برح وما فتن، ملازمة الاسم للخبر، فمعنى ما انفك وما زال وما برح زيد قائماً لازم زيد القيام، وشرط هذه الأربعية أن يتقدمها نفي أو شبهه، كما مثل به وما دام ملازمة لما المصدرية الظرفية، كما نطق به الناظم، وما تصرف من هذه الأفعال من مضارع أو أمر وغيرهما يعمل عمل الماضي، كقولك سيكون زيد فقيهاً، وكن فقيهاً وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ، جاز أن يكون خبراً لهذه الأفعال، كقولك: كان زيد يصلني، وعندي وفي الدار قوله: فاقهه، أي فاقهه ويجوز أن يقرأ قوله غالباً بالمهملة والمثناة فوق وعكسه.

وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ مُقْدَمَاتٍ فَلَيَقْلُلْ مَا اخْتَارَ
مِئَالُهُ قَذْ كَانَ سَمْحَاً وَائِلُ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

أي ويجوز في هذا الباب أن يتقدم الخبر على الاسم، فيكون متوسطاً بين العامل والاسم، نحو قد كان سمحاً وائل، أي جواداً، ووائل بالمثناة من تحت وهو أبو قبيلة، ويجوز أيضاً أن يتقدم على العامل، نحو واقفاً بالباب أضحى السائل، لأن الخبر هنا كالمفعول به، وقد سبق جواز الأمرين فيه.

تنبيه: أما توسط الخبر، فيجوز في جميعها، وأما تقديمها فيجوز أيضاً، إلا في الأربعية الملازمة للنبي إن كان حرف النبي ما، وكذا ليس على الصحيح، فلا تقول قائماً ما برح زيد ولا قائماً ما دام زيد، ولا قائماً ليس زيد، فإن كان حرف النبي غير ما جاز تقديمها، نحو قائماً لم يزل زيد ومقيماً لا ينفك عمرو وعاكفاً لم بيرج بكر.

وَإِنْ ثَقْلَنْ يَا قَوْمَ قَذْ كَانَ الْمَطْرَنْ فَلَسْتَ تَخْتَاجُ لَهَا إِلَى حَبْزٍ
وَهَذِهَا يَضْئُلُ كُلَّ مَنْ نَفَثَ إِذَا بَهَا جَاءَتْ وَمَغْتَاهَا حَدَّثَ

أي إن كان تستعمل ناقصة، أي تفتقر إلى خبر كما سبق، وقد تستعمل تامة، أي غير محتاجة إلى خبر، ويصير الاسم فاعلاً لها كقولك: كان المطر، أي وقع، كقولك: قام زيد، وهكذا حيث كان معناها حدث أو وقع أو وجد، فهي تامة من باب الفعل والفاعل.

تنبيه: ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها كذلك، نحو ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُضْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] و﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨] إلا ثلاثة أفعال وهي: ليس وما زال وما فتن فلا تستعمل إلا ناقصة.

وَالْبَاءُ تَخْتَصُ بِلَيْسَ فِي الْخَبَزِ كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُخْتَرِ

أي وتحتخص ليس دون غيرها بجواز دخول الباء على خبرها، كما مثل به ومنه ﴿أَلِيسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدِهِ﴾ [آل عمران: ٣٦].

تنبيه: إذا دخلت الباء على خبر ليس، وعطفت عليه اسمها كقولك ليس زيد بقائم، ولا قاعداً، جاز نصب المعطوف باعتبار محل المعطوف عليه وجراه، باعتبار لفظه، ومن النصب قول الشاعر:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

باب ما المجازية

وَمَا أَلَّتِي تَثْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةَ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةَ
كَقَوْلِهِمْ مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا

أي إن عرب الحجاز قاطبة، أي جميعهم وهم قريش ومن والاهم وبلغتهم نزل القرآن يجعلون ما النافية وليس، كما

قوله: (ووائل بالمثناة إلخ) ضبطه له بالمثناة فيه تسامح نظراً لأن صورة الهمزة فيه ياء في الرسم، وإن فهو مهموز كما يقتضيه صنيع اللغويين اهـ. قوله: (نفت) أي لفظ وهو تفسير مراد وإن فهو من النفت النفع، أو أقل من التفل، كما في القاموس اهـ. قوله: (قول الشاعر إلخ) صدره كما بهامش الأصل معاوبي إنثا بشر فأسجح إلخ وأسجح بمعنى ارقن اهـ.

مثل به ومنه **«ما هذَا بَشَرًا»**، **«مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ»** وتدخل الباء أيضاً على خبرها نحو ما زيد بقائم، **«وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَيْدِ»**، وأما غير أهل الحجاز كبني تميم، فهي عندهم ملغاة، ولا يتغير بها حكم المبتدأ كهل وبيل.

تبنيه: أطلق الناظم إعمالها كليس، والإعمالها عند الحجازيين شروط منها أن لا يدخل الاستثناء على الخبر نحو **«وَمَا محمد إِلَّا رَسُولٌ»** ومنها أن لا يتقدم الخبر على الاسم، نحو ما قائم زيد فإنها حينئذ ملغاة على اللغتين.

باب النداء

وَنَادَيْهِ مَنْ تَذَغَّوْ بِهَا أَزْبَلْيَا

أي إن النداء يصلح بكل واحد من هذه الحروف الخمسة، ويما هي أم الباب، ولهذا ينادي بها القريب والبعيد، والهمزة كأزيد للقريب، وأي للوسط وأيا وهي للبعيد، والهاء في هيا مبدلته من الهمزة في أي.

وَأَنْجِبَ وَتُؤْنَ إِذْ ثَانِي الْكِرَّةِ كَفَزْلِهِمْ يَا نَهْمَا دَعَ الْمُسْرَةِ

أي وإذ ناديت نكرة غير مقصودة فانصبه ونونه، كما مثل به وكقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي.

فائدة: النهم والشره متقاربا المعنى يقال: نهم كفرح نهماً ونهمة متحركتين إذا أفرطت شهوته، وشره يشره شرهماً إذا اشتد حرصه في الطلب.

وَإِنْ يَكُنْ مَفْرِقَةً مُشَاهِدَةً
ثَقُولٌ يَا سَفَدٌ يَا سَعِيدٌ

أي وإن يكن المنادى معرفة فلا تنونه، بل ضم آخره، ومراده المفرد من المعارف دون المضاف، لأنه سيأتي والمفرد ثلاثة أنواع: معرفة قبل النداء كزيد وعمرو وسعد وسعيد، وهو مراده بالمشهورة، ومعرفة بأي كالرجال، ومعرفة حدث لها التعريف بالنداء، وهي النكرة المقصودة التي احترز عنها في تمثيله بيانهما دع الشره فقول: يا سعد أيها سعيد ويا أيها رجل.

تنبيه: وأشار بقوله يا أيها العميد إلى أن ما فيه ألل لا ينادى إلا إذا توصل إليه بألي، فزد عليه ها التي للتنبيه عوضاً عمما ، أي من الإضافة فيقال: يا أيها الرجل ولا يجوز يا الرجل إلا في قولك يا الله بقطع الهمزة ووصلها والمنادى في الحقيقة ألل، وضمتها ضمة بناء وما فيه ألل صفة لها وضمنتها ضمة اعراب لبناء.

تبنيه آخر: ما ذكره النظام من بناء المندادى المعرفة على الضم هو في غير المثنى والمجموع، فإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً يبني عليه، ما يرفع به كذا زيدان ويا زيدون.

وَتَشَفَّعُ الْمُهَضَّافُ فِي التَّلَاءِ كَمَذْلِيمٍ يَا صَاحِبَ الرَّدَاءِ

أيًّا وَإِذَا كَانَ الْمَنَادِيُّ مُضَافًا فَهُوَ مُنْصُوتٌ كَمَا مُثَابٌ يَهُ، وَنَحْوُ يَا عِيدَ اللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا أَهْلَ الْكِتَابِ.

تبنيه: ومثل المضاف الاسم المُطْوَلُ كـفُرْزِكَ يا طالعاً جيلاً، ويا حسناً وجهاً، ويا طيفاً بالعياد، لأنه شبيه المضاف.

وَجَاهِزْ عِنْدَ ذُبِي الْأَثْهَامْ
وَجَرْزُوا فَشَحَةْ مَذِي الْبَاءْ
وَالرَّقْفُ بَعْدَ فَتْجَهَا بِالْهَاءْ
كَلَرْقَفْ بِالْهَاءْ عَلَى شَلْطَانِيَّةْ
كِمَاتِلْوَأْ يَا حَسْرَتِا غَلَى مَا

أي وإذا نوادي الاسم المضاف إلى ياء النفس جاز فيه أربعة أوجه: أحدها وهو أفضحها: حذف الياء مع بقاء الكسرة، نحو غلام بكسر الميم، وثانيها وثالثها إثبات الياء ساكنة كيا غلامي بسكون الياء، وفتحها كيا غلامي، فإذا وقفت قلت على الوجه الثالث يا غلاميه بزيادة هاء السكت حفظاً لفتحة الياء، لأنك لو وقفت بسكون الياء لم يحصل الفرق بينه وبين الوجه

بها مش الأصل زيادة نسخة نصها وإذا عطف على خبرها المنصوب ببل، ولكن وجب رفع المعطوف لزوال النفي عنه، تقول: ما زيد مقيماً بل مسافر اهـ. قوله: **(متحركتين إلخ)** الذي في كتب اللغة التي بأيدينا أن التهمة بالسكون فليحرر اهـ. قوله: **(بل ضم آخره)** أي ابنه على الضم لفظاً إن كان صحيحاً الآخر، أو تقديرأ إن كان معتلاً أو مبنياً قبل النداء نحو: يا موسى ويا قاضي ويا حذام ويا خمسة عشر وقوله دون المضاف أي والمشبه به اهـ فاكهيـ. قوله: **(وجهان آخران إلخ)** ترك وجهاً ثالثاً وهو إثبات الآلف مع التاء نحو يا أبنا ويا أمتاـ. قوله: **(خلاف المشهور)** بالـ هو المشهور كما

الثاني، وهذا معنى قوله والوقف بالرفع على الابتداء، وبالها خبره، أي وإذا فتحت الياء، فالوقف بالهاء لا بسكون الياء، وتسمى هذه الهاء السكت، وإلى ذلك أشار بقوله كالهاء في الوقف على سلطانيه، لأن هاء السكت يحسن وصلها في الوقف بياء النفس المفتوحة مطلقاً منادياً كان أو غيره، ونحو «ما أَعْنَى عَنِي مَالِيَّهُ هَلَكَ عَنِي سُلْطَانِي» ورابعها إيدال الألف من ياء النفس نحو يا غلاماً، كما ورد في التلاوة يا حسرتا وياأسفاً أصله يا حسرتي وياأسفي، أي احضرني هذا أوانك.

تبنيه: إذا نودي الأب والابن مضافين إلى ياء النفس، جاز فيهما الأوجه الأربع، ويجوز فيهما أيضاً وجهان آخران وهما: تعويض تاء التأنيث عن ياء النفس مفتوحة ومكسورة كيا أبٌت ويا أمٌت وقرئ بهما في «يا أبٌت».

تبنيه: أطلق الناظم جواز هذه الأوجه الأربعة في المنادي المضاف إلى ياء النفس، وهو مقيد بأن لا يكون مقصوراً كالفتى والعصا، ولا منقوصاً كرام وقاض، فلا يجوز فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة، كيا فتاي بفتح الياء مخففة، ويا رامي بفتحها مشددة مدغمة في ياء المنقوص، وكذا إذا كان المضاف إلى ياء النفس مضافاً إليه كيا غلام ابني، ويا ابن أخي، فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكتة دون سائر الأوجه إلا في يا ابن أم ويا ابن عم، فإنهم لما كثر استعمالهما جاز فيهما حذف الياء مع كسر الميم وفتحها، وقرئ بهما أيضاً في «يا ابن أم» وما ذكره الناظم في شرحه من أنه يجوز فيهما الأوجه الأربع بعد خلاف المشهور.

وَحَذْفُ يَا يَجْوُزُ فِي النَّدَاءِ كَقُولِهِمْ رَبُّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
وَإِنْ تَقْلِلْ يَا هَذِهِ أَفْ يَاذَا فَحَذْفُ يَا مُفْتَنِعْ يَا هَذَا

أي إنه يجوز حذف حرف النداء منفرداً كان المنادي أو مضافاً، نحو «يوسف أعرض عن هذا»، و«قل: اللهم فاطر السموات والأرض» إلا إذا كان المنادي اسم إشارة كهذا وهذه وهؤلاء، فلا يجوز عند البصريين كما ذكره الناظم وأجازه الكوفيون وابن مالك وأتباعه.

تبنيه: ومفهوم اقتصار الناظم على اسم الإشارة أن حذف حرف النداء يجوز مع النكرة المقصودة، وهو مذهب الكوفيين ومنعه البصريون أيضاً فلا يقال في يا رجل رجال ادخل.

باب الترخيم

فَأَخْصُصُ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْتَرِدَا
وَإِنْ تَشَأْ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا
وَاحْذِفْ إِذَا رَخَمْتَ آخِرَ اسْمِهِ
تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامَ اسْمَعَا

أي ويجوز الترخيم في النداء، وهو حذف آخر الاسم في النداء تخفيفاً، ولجوائه شروط منها أن يكون معرفة، أي علماً فلا ترخيم النكرة مقصودة كانت أو غير مقصودة، فلا يقال في راكب أو فارس يا راك ويا فار وشد قولهم يا صاح كما سيأتي، فإن كان فارس عملاً جاز ترخيمه، ومنها أن يكون مفرداً فلا يرخص المركب تركيب المزج كسيبويه، أو إضافة كعبد الله، ومنها أن يكون رباعياً فأكثر كما سيأتي، كجعفر وزينب وعامر وسعاد فنقول فيها: يا جعف ويا زين ويا عام ويا سعا بحذف آخرها مع إبقاء حركة ما قبله، وهو معنى قوله ولا تغير ما بقي من رسمه، أي من حروفه المرسومة وسكون الياء من بقي للضرورة، ويجوز أن يقرأ بفتح القاف للضرورة.

وَقَدْ أَجِيزَ الْضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ تَقُولُ يَا عَامُ بِضَمِّ الْجَيْمِ
أي ويجوز أن يجعل ما بقي من الاسم كالأسم التام فيضم فيقال يا عام بضم الميم ويا جعف بضم القاء.

في الكافية وغيرها من كتب النحو، كذا بهامش الأصل اهـ. قوله: (الترخيم) هو في اللغة التسهيل والتلبيين يقال: كلام رخيم، وبمعنى التحسين، قال الشاعر:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْخَرِيرِ وَمَثْطَقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءٌ وَلَا تَزْرُ

والترقيق من قولهم رَخَمْ صوته إذا رقه، والقطع من قولهم رخمت الدجاجة ببستها إذا قطعتها، وفي الاصطلاح حذف آخر الكلمة اعتباطاً جوازاً في المنادي وضرورة في غيره اهـ. من شرح ابن المعافي.

قوله: (ويجوز أن يقرأ إلخ) لا ضرورة في الفتح فإنه لغة كما في القاموس اهـ وشرط حذف حرف العلة الأخير أن

وَالْقِ حَزَفِينِ بِلَا عُفُولِ
تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْوَانَ اجْلِسِ
وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ قَائِمُهُمْ وَقِيسُ

أي إذا أردت ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف من حروف العلة مسبوق بثلاثة أحرف فأكثر، كمروان وسلمان ومنصور ومسكين، علمًا لشخص فاحذف حرف العلة مع الآخر هنا كما مثل به الناظم بخلاف، نحو سعاد وثمود وسعيد، فإن حرف العلة لا يحذف لأنه غير مسبوق بثلاثة أحرف، وهذا مفهوم من قوله من وزن فulan ومن مفعول.

وَلَا تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النَّدَاءِ
وَلَا ثَلَاثِيًّا خَلَا مِنْ هَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هَبَّةٍ يَا هَبَ مِنْ هَذَا الرَّجُلُ

أي لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي كهند وعدد وعمرو وزيد، فإن كان فيه تاء التائيث جاز ترخيمه مطلقاً أي ثنائياً كان بالحذف كهبة، أو ثلاثياً كطلمحة، ورباعياً كفاطمة أو أكثر.

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبِ يَا صَاحِ شَدِّلَمْغَنِي فِيهِ بِاضْطِلاعِ

أي إن قول العرب يا صاح في يا صاحب في الترخيم شاذ، لأنه ليس بعلم، فالقياس أنه لا يرخم كما لا يقال في راكب وفارس يا راكب ويا فار ولكتهم تسماحو في صاحب لكثرة استعمالهم.

باب التصغير

وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَفَرَ إِمَّا لِهَوَانِ وَإِمَّا لِصَعْزَ
فَضْمَ مَبْدَأَهُ لِهَلْدِي الْحَادِيَةَ وَزِدَهُ يَاءَ لِشَكُونُ ثَالِثَةَ
تَقُولُ فِي فَلْسِ فُلَنِسِي يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثَلَاثِيَّ أَتَى

أي إذا أردت تصغير الاسم إما لإهانته أي تحقيره، وإن كان كبيراً كجميل في جمل بالعجم، وإما لكونه صغيراً في نفسه، كطفيل في طفل فضم مبدأه، أي أوله لهذه الإرادة الحادثة لك وزده ياء بعد ثانية لتكون ثلاثة، وذلك بعد فتح ثانية، فيكون وزنه فعال، وهذا الوزن مطرد في كل اسم ثلاثي، سواء كان مفتوح الأول كفلس أو مكسوره كحبر، أو مضمومه كقفيل ساكن الوسط، كما مثلنا به أو محركاً كفمر ورجل وصرد وعنق وعنف وإبل، وهذه الأوزان العشرة تصغر كلها على فعال.

وَإِنْ يَكُنْ مُؤْنَثًا أَزْدَفَةَ هَاءُ كَمَا ثُلْحَثُ لَزَ وَصَفَتَةَ
فَصَغَرِ التَّأَزَّ عَلَى نُوَيْرَةَ كَمَا تَقُولُ نَازُهُ مُنْيِرَةَ
وَصَغَرِ الْقِدْرَ فَقُلْ قَدْرَةَ كَبِيرَةَ

أي وإن يكن الاسم الثنائي مؤنثاً عارياً عن تاء التائيث كنار وقدر وعين وأدن ويد ورجل وكتف وكبد وساقي قدم أردفته، أي الحقته في تصغيره تاء التائيث كما تلحق التاء في الوصف، لأن التصغير نوع من الوصف فتقول: نويره وقديره، كما تقول: نار منيرة وقدرة كبيرة، وهكذا الباقى واحتزز بالثلاثي عن الرباعي كزيتب وعقرب، فإن التاء لا تلحقه في التصغير، وإن لحقته في الوصف.

تبنيه: ما ذكره الناظم من وجوب إلحاق التاء في التصغير مشروط بأن لا يؤدي إلى اللبس، فإن التبس لم تلحقه كخمس في العدد المؤنث وشجر وبقر، ونحو ذلك من أسماء الجنس الذي لا يفرق بينه وبين واحده إلا بالتاء، فيقال: فيه خميس وشجير وبقير بلا هاء إذا لو قيل خميسة وشجيرة وبقيرة للتبس بتصغر خمسة للعدد المذكر وشجرة وبقرة في الواحد.

تبنيه آخر: قد جاءت ألفاظ من المؤنث الثنائي العاري عن تاء التائيث مصغرة من غير إلحاق تاء التائيث مع عدم اللبس، فتحفظ ولا يقايس عليها كحرب ودرع وقوس وفرس وبقر وإبل وذود لما بين الثلاث إلى العشر من الإبل، وناب للمسنة من الإبل ونعل وعرس وغرب للدللو الكبير، فيقال: حريب ودربيع وقويس وهكذا الباقى والقياس إلحاق التاء بها كما تلحق بها في الوصف في قولهم حرب كريهة ودرع سابعة ونحو ذلك.

يكون قبله حركة من جنسه بخلاف نحو فرعون، فلا تمحض حركة الواو منه. قوله: (واحتزز بالثلاثي عن الرباعي إلخ) أي وعما فيه ألف التائيث كحبلى وصحراء فلا تلحقهما التاء اهـ فاكهي بهامش الأصل زيادة نسخها. تبنيه آخر: دخل في كلام الناظم رحمة الله المؤنث بالألف المقتصورة كحبلى والممدودة كحمراء مع أنه لا تلحقه التاء في التصغير بل تبقى ألفه كما

وَصَغْرِ الْبَابِ فَقُلْ بُونِيبْ وَالْبَابِ إِنْ صَعْرَتْهُ تُيَنِّيْبْ
لَاَنْ بَاباً جَمْعَهُ أَبْوَابْ وَالْبَابِ أَخْلُجَمْعِهِ أَنِيَابْ

أي إذا صغرت الثلاثي الذي ثانية ألف قلبها وأواً إن كانت منقلبة عن واو كباب، وباء إن كانت منقلبة عن ياء كتاب للفرس فقول: بوب ونيب، لأن أصل باب بالباء الموحدة بوب محركاً، وأصل ناب بالتون نيب محركاً أيضاً، لأن قاعدة التصريف أن الواو والياء، إذا تحركتا وافتتح ما قبلهما فإذا صغر الاسم وضم أوله زال السبب الموجب لقلبها، وهو افتتاح ما قبلهما فترت الألف التي أصلها الواو وأواً، والألف التي أصلها الياء ياء، كما يرد كل منها إلى أصله في جمعه لزوال السبب المذكور فيقال: أبواب وأناب.

تنبيه: يقال في نحو ثوب وبيت ثواب وببيت بلا قلب بخلاف ريح وقيمة، فيقال فيهما رويع وقويمة ويجوز كسر الأول من ببيت وعيينة، ولما انتهى تصغير الثلاثي ذكر ما زاد عليه بقوله:

وَفَاعِلْ تَضْغِيرَهُ فُؤِنِعْلْ كَفَولِهِمْ فِي رَاجِل رُونِحِلْ

أي وكل اسم رباعي بالزيادة ثانية ألف، فتصغيره فويعل بقلب ألفه وأواً لانضمام ما قبلها كرويحل في راحل بالحاء أو بالجييم في راجل وفويرس في فارس وعيمر في عامر.

تنبيه: أما الرباعي المجرد كجعفر، فتصغيره على فعيعل كجعifer ولم يذكره الناظم.

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيَهُ أَلْفَ فَأَقْلِبْهُ أَبْدَأْ وَلَا تَقْفِ

تَقْلُوْ كَمْ غَرِيلْ ذَبْخُتْ وَكَمْ دُنِيَّرْ بِهِ سَمَخْتْ

أي وإن تجد الألف من بعد ثاني الاسم الرائد على الثلاثة، سواء كانت ثلاثة كغازل وغраб وكتاب، أم رابعة كدينار ومثقال، فاقلب ذلك الألف ياء بعد زيادة ياء التصغير ثلاثة له ولا تقف، أي ولا توقف فتقول غزيل بادغام الياء المبدلة من الألف في ياء التصغير ودنيير بباءين: أولاًهما ياء التصغير، والثانية المبدلة من الألف.

تنبيه: لا يختص فويعل، أو فعييل بالتشديد، وفعييل بما ثانية أو رابعه ألف، بل وما ثانية أو رابعه وأواً ياء كجوهر وزينب ومحمود وسعيد ومنصور ومسكين، كذلك فيقال جويهر وسعيد ومسكين بقلب الواو والياء ياء.

وَقُلْ سُرِيَحِينْ لِسَرِحَانْ كَمَا تَقْلُوْ فِي الْجَمْعِ سَرَاحِينْ الْحَمَى

وَلَا تُعَيِّزْ فِي عَثِيْمَانَ الْأَلْفَ وَلَا سُكِنِيَّرَانَ الْذِي لَا يَنْصَرِفِ

أي وإذا صغرت ما جاء على وزن فعلان، فإن كان مما ينصرف اسمًا كان كسرحان بمهملتين للذئب وسلطان وشيطان، أو وصفاً كندمان قلبته ألفه ياء فتقول: سريحين كما تقول في جمعه سراحين مكسرأ، وإن كان مما لا ينصرف علمًا كان كعثمان وعمران، أو وصفاً مؤنثه فعلى كسكران وغضبان لم تغير ألفه لتبقى علة منع الصرف، فتقول عثمان وسكنيران.

وَهَكَذَا رُعَيْفَرَانْ فَاغْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ فَافْقَهْهُ مَا ذَكَرْ

أي وهكذا لا يغير ألف الاسم السادس المزيد في آخره ألف ونون، وإن كان مصروفًا كزعفران واعتبر به السادسيات، أي قسها، والمراد ما قبل الألف والنون فيه أربعة أحرف، كمرطبان، فتقول: زعفران ومرطبان.

وَازْدَدْ إِلَى الْمَخْدُوفِ مَا كَانَ حُدْفَ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَغُوَّدْ مُثَثَّصِفْ

كَفَولِهِمْ فِي شَفَّةِ شُفَيْهَةِ وَالشَّاءِ إِنْ صَعْرَتْهَا شُوَيْهَةَ

أي وإذا أردت تصغير الاسم الثنائي بالحذف، ردت إليه ثلاثة المحذوف مذكرةً كان كدم وأب وأخ، أو مؤنثًا كيد وشفة وشاة، فتقول دمي وأبي وأخي ويدية وشفيهة وشويهة، وإنما ردوا إليه ثلاثة المحذوف ليتمكن منه بناء فعال، فيصير رباعياً باء التصغير، ولعله المعنى بقوله حتى يعود متتصف، أي رباعياً له نصف صحيح، لأنه أقل أبنية التصغير.

باب حروف الزيادة

وَأَلْقِ فِي التَّضْغِيرِ مَا يُسْتَثْقِلْ رَائِدَهُ وَمَا تَرَاهُ يَنْفَلْ

تبقى تاء المؤنث بها كطلحة، فمراد الناظم المؤنث المعنوي اهـ. قوله: (إذا صغرت، الثلاثي إلخ) عبارة الفاكهي: إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين رددته في التصغير إلى أصله لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلى أصولها اهـ.

وَالْأَخْرُفُ الْلَّاتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمِ
 تَشُولُ فِي مُنْتَطِلِقِ مُطَنِيلِقِ
 قَافِهِمْ وَفِي مُرْتَزِقِ مُرَيْزِقِ
 وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلِ سَفَنِيرِجِ

وقد سبق أن للتصغير ثلاثة أوزان، فعigel ومثله فويجل للرباعي كجعifer ورويجل، وفعييل وهو للخمساوي الذي رابعه ألف أو واو أو ياء كدنينير، فإذا أردت تصغير الاسم الخامسوي الذي رابعه حرف صحيح القيد زائد، إن كان خمسياً بالزيادة كمنطلق، وخامسه إن كان مجرداً عنها، وهو المراد بقوله وما تراه يشق، وهو اللام من سفرجل مثلاً ليعود الاسم رباعياً، فيمكن منه وزن فعييل فتقول في منطلق مطيلق بحذف التون، واختصت بالحذف دون الميم لدلالة الميم على بناء اسم الفاعل، فلم تحذف لثلا يفوت البناء بحذفها، وكذا تقول في تصغير مرترق مريزق ويحذف التاء دون الميم لما ذكرناه، وتقول في سفرجل سفيرج بحذف اللام، لأنها بها حصل ثقل الاسم، وكذا إذا صغرت السادساسي حذفت منه حرفين من حروف الزيادة، ليعود رباعياً فتقول في مستخرج مخيرج بحذف السين والتاء دون الميم، ولما أمر الطالب بإلقاء الزوايد ذكر حروف الزيادة لتعلم، وهي عشرة، يجمعها. كما قال: يا هول استنم، أي اسكن، وفي نسخة سائل وانتهم، أي واحرص على السؤال، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أن الحرف الزائد على الأصول لا يكون إلا منها إلا أنها تكون أبداً زائدة، لأنها قد تكون أصولاً.

تنبيه: أعلم أنه لا يعرف الزائد من الأصلي إلا بمعرفة الميزان، وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة المجردة بفانها، وعن ثاني أصولها بعينها، وعن ثالثها بلامها، وكذا رابعها فيقال في وزن خرج فعل، وفي وزن دحرج فعل، وفي وزن فلس فعل، وفي وزن جعفر فعل وهكذا، وأما الزيادة لغير تكرار فيعبر عنه بلفظه، فيقال في وزن انطلاق، انفعل، وفي منطلق: منفعل لأن أصوله طلق، وفي ارتراق افتعل، وفي مرترق مفتعل، لأن أصوله رزق، وكذا في استخرج ومستخرج استفعل ومستفعل، لأن أصوله خرج وأقوى الدلالة على زيادة الحرف سقوطه في بعض التصاريف.

وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلْمُضَعِّفِيْضِ وَالْجَبْرُ لِلْمُضَعِّفِيْضِ
 كَقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمُطَنِيلِقَيْتِي وَأَخْبَا السَّفَنِيرِجَيْتِي

أي ويجوز أن تزداد ياء قبل الآخر على ما حذف منه حرف، وهو الخامسوي أو حرفان، وهو السادساسي المردودان إلى أربعة ليصبح فيما وزن فعييل فيقال فيما فعييل، كما مثل به بزيادة الياء عوضاً عن المحذوف وجراً له، والمهیض المكسور اسم مفعول كالمبعث من هاض العظم إذا كسره ولم يبنه.

وَشَدَّ مِمَّا أَصْلُهُ ذِيَا تَضْغِيرُ ذَا وَمَثْلُهُ الَّذِيَا

أي أن الأصل في التصغير اختصاصه بالأسماء الظاهرة لتمكنها في الإعراب، وشد عن هذا الأصل تصغير أسماء الإشارة والمواضولات، ولهذا خالفوا فيها قاعدة التصغير، ففتحوا أولها وزادوا في آخرها ألفاً فقالوا في تصغير ذا وتا وذين وتين وهؤلاء: ذيا وتيان وتيان وهؤلية، وفي تصغير الذي والتي اللذيا والتي بفتح اللام.

وَقَوْلِهِمْ أَيْضًا أَنِيسِيَانُ شَدَّ كَمَا شَدَّ مُغَيْرِيَانُ
 وَلَيْسَ هَذَا بِمُثَالٍ يُخْذَى قَائِبُ الأَضْلَلِ وَدَغَ مَا شَدَا

أي وشد أيضاً تصغيرهم إنسان على إنيسيان ومغرب على مغيريان لما سبق أن قياس إنسان إنيسيان كسريحين في

قوله: (مجموعها إلخ) أعلم أن كلآ من المصنفين عبر عن هذا الحروف بعبارة جمعها فيها فقال بعضهم: أمان وتسهيل، وقال بعضهم: تسهيل وأمن ما ألطف جواب أبي عثمان المازني لما سأله المبرد عنها فقال له:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبْتَنِي وَمَا كُنْتُ قَدْمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

فراجعه وقال له: إننا نسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدنا الشعر فقال: قد أجبتك مرتين يعني أن مجموعها قوله في أول البيت هويت السمان فكرره في البيت مرتين، وأحسن ما قيل في جمعها في الشعر قوله:

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الْزَّائِدَاتِ عَنْ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ أَمَانُ وَتَسْهِيلُ اهـ

سرحان، وقياس مغرب مغيرة كجعفر في جعifer، ولكن مثل هذا يحفظ، ولا يحذى عليه، أي لا يقاس عليه.
تبنيه: ومما شد أيضاً قولهم في تصغير رجل رویجل وقياسه رجيل، وفي صبية وغلمة جمعاً أصبية وأغlimة، وقياسه
صبية بتشديد الياء، كتصغير قرية قرية وغlimة، وفي ليلة ليليلة وقياسه ليلاة، وفي عشية عشيشه، وقياسه عشية بباءين الأولى
مكسورة مشددة، والثانية مفتوحة مخففة كتصغير قبيلة قبile.

باب النسب

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ
فَشَدِّدِ الْيَاءَ بِلَا تَوْقِفِ
تَقُولُ قَذْ جَاءَ الْفَتَى الْبَكْرِيُّ
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأَضْلَلِ هَاءُ فَأَخْذِفِ

أي إذا نسبت إلى قبيلة أو بلد أو نحوهما الحقّ في آخره ياء النسّب، وهي مشددة مكسورة ما قبلها، وإنما شددوها لثلا لتلبيس بباء النفس، وإن كان فيه تاء تأنيث كمكة والبصرة حذفتها لثلا يجتمع في اسم زiyادتان متطرفتان كل منها يقع عليه الإعراب، فلتقول فرشي وبكري ومكي وبصري، كما مثل به وبكري المجرد عن الهاء والبصري لما فيه الهاء وفي بعض النسخ هنا اضطراب .

فَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ مَتَى
فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْآخِيرَ وَأَوْا
ثَقُولَ هَذَا عَلَوَيْ مُغْرِقُ

أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ فَتَى
وَعَاصِنَ مَنْ مَارَى وَدَعَ مَنْ نَاوَى
وَكُلُّ لَهُو دُنْيَوِي مُوْبِقُ

أي وإن يكن المنسوب إليه مقصوراً ثلاثة، كالفتى والعلى، أو رباعياً ثانية ساكن كدنيا وحبلني أبدلت اللهه وأواً، فتقول فتوى وعلوى ودنوى وحبلوى.

فائدة: المراء بالجدال والمناواة المعاشرة، لأن النوى بعد والمعرف بالعين المهملة الأصيل من قولهم أعرقت الشجرة إذا نفذت عروقها في الأرض والمobic المهلك.

تنبيه: عبارته توهם أن القلب في نحو دنيا واجب كألف المقصور الثلاثي، وليس كذلك بل يجوز في ألفه الحذف كدنيوي وحيلي، بل هو أفعص من القلب، ويجوز فيه أيضاً وجه ثالث، وهو القلب مع إدخال ألف كدنياوي وحلاوي ولكنه ضعيف.

تبنيه آخر: لا يجوز في ألف المقصور الخماسي والسداسي كمصطفى ومستدعي إلا الحذف، ومن قال الهجرة المصطفوية فقد أخطأ، وكذا لو كان ثانى الرباعي متحركاً لم يجز في ألفه إلا الحذف كجمزى بالجيم والزاي لضرب من السير وسكت عنه الناظم.

تبنيه آخر: إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة، فإن كانت رابعة فأكثر ككرسي وجب حذفها أو كثالثة كعلي وعددي، أو ثانية كحي وجب أيضاً قلبها وأوا فتقول: علوي وعدوي وحيوي، وإنما جعلنا قول الناظم هذا علوي مثلاً للمنسوب إلى العلم، لطريق قوله:

وإن يكن مما على وزن فتى

مقدمة

تكلمة: أرجح الشيخ في هذا الباب فترك أحكاماً كثيرة كالمنسوب إلى المنقوص وإلى المدود وإلى ما آخره ياء مشددة

قوله : (وقياس مغرب إلخ) في الصلاح ، وقولهم لقيته مغريبان الشمس صَعْرُوهُ على غير مكبره لأنهم صغروا مغربانًا ، والجمع مغريبانات ، كما قالوا مفارق الرأس لأنهم جعلوا ذلك العين أجزاء كلما تصوّرت الشمس ذهب منها جزء فصغروه فجمعاه على ذلك اهـ .

قوله: (لِلَّا يَحْتَمِلُ الْغُرَبَةَ) أي وحدراً من اجتماع تاء تأنيث عند نسب المؤنث إلى ما فيه تاء نحو مكية وبصرية اهـ.

كما سبق، وإلى فعيلة وفعيلة وإلى المضاف وإلى الثلاثي الممحذوف آخره، وغيره ذلك مع أنه بسط في التصغير، وال الحاجة في علم الإعراب إلى أحکام النسب أشد من التصغير، لأن التصغير متتحقق من علم التصريف، فاما المقصوص فالقول فيه قريب من المقصور، أي إن كانت ياؤه خامسة فأكثر كالمشتري والمستدعي حذفت، أو رابعة كالقاضي والمعطى حاز قلبها وأواً كفاظوي، والحدف أجود أو ثالثة كالشجي وجبل قلبه وأواً كشجوي وأما الممدوح، فإن كانت همزته زائدة للتأنيث كصحراء وحرماء قلبت وأواً، كصحراوي أو أصلية وجب إيقاؤها كفرائي من القراءة، أو منقلبة عن أصل ككساء وبناء، حاز فيه إبدالها ككسوي، والحدف أجود وأما فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها كحنيفه وجهينه، فالنسب إليهما فعلي وفعلي بحذف الياء مع تاء التأنيث، وأما المضاف فإن كان كنية كأبى بكر أو مصدرأً بابن كابن الزبير، فالنسبة إلى عجزه تتقول بكرى وزبيري، وإن كان كامرئ القيس عبد الله، فالنسبة إلى صدره كامرئي وعبدى إلا إذا خيف اللبس من حذف عجزه كعبد مناف، وعبد الأشهل، فالنسبة إلى عجزه كأشهلي ومنافي، وربما ركبوا النسبة من الصدر والعجز، فقالوا عبشي وعبدري في النسبة إلى عبد شمس عبد الدار، وأما الثلاثي الممحذوف آخره كأب ودم، فيرد إليه الممحذوف كأبوي ودموي لقولهم في الثنوية أبوان ودموان، ويجوز في نحو يد الرد كيدوي وتركه كيدي، لأنهم لم يقولوا في ثنتيه يديان، بل يدان بغير رد وإذا نسبت إلى ثنائي الوضع، فإن كان ثانية حرف مد كلوا ضاعفت ثانية، فقلت لوي: وإن كان صحيحاً كلام حاز التضييف وتركه كلمي والله أعلم.

وَأَنْسِبَ أَخَا الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالِ

أي وما يقوم مقام ياء النسب وزن فعال بتشدد العين ويختص غالباً بأرباب الحرف كالبقال لمن يبيع البقل، وأما من بيع البقول بقلبي والبزار والطار.

فائدة: الحرف الصناعات يقال حرف لعياله واحترف، أي اكتسب وكسب، والمضاهاة المشابهة، ومنه قوله تعالى: **﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [التوبه: ٣٠].

تنبيه: ما سبق في الباب هو القياس، وجاءت كلمات خارجة عن القياس فتحفظ، ولا يقاس عليها كقولهم في النسب إلى اليمن يمان بغير ياء، وجعلوا الألف بدلاً عنها، ولهذا لا يقال يمانى بإثباتات الياء إذ لا يجمع بين البدل والمبدل منه، والقياس يعني إلى البحرين بحراني والقياس بحري، لأن علامة الثنوية والجمع المذكر السالم تحذف للنسب، وإلى صناعي صناعي والقياس صناعي، كما سبق في صحراوي وإلى الري ومررو رازي ومرزوzi بزيادة الراي، والقياس ريوبي كحيوي ومروري، ويقولون للرجل المسن دهري بضم الدال، وللمعطل دهري بفتحها على القياس لفرق بينهما.

باب التواي

تَوَابِعُ يُغَرِّبَنَ إِغْرَابَ الْأَوَّلِ مَؤْسُوفَهَا مُتَكَرِّأً أَوْ مَغْرِفَةً وَأَقْبَلَ الْحُجَاجُ أَجْمَعُونَا وَأَمْرُزٌ بِرَزِيدٍ رَجُلٌ ظَرِيفٌ	وَالْعَطْفُ وَالْتَّأْكِيدُ أَيْضًا وَالْبَدْلُ وَهَكَذَا الرَّوْضُفُ إِذَا ضَاهَى الصَّفَةُ تَقُولُ خَلُّ الْمَرْزَحُ وَالْمُجُونَا وَأَنْسِبَ أَخَا الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ
---	---

أي إن هذه الأربعية يتبعن ما قبلهن في إعرابه ومثل للعطف بقوله خل المزح والمجنون بضم الميم، وهو الخروج من المزح إلى حد الخلاعة بذكر ما يستحبها منه والمزح بفتح الميم، وسيأتي ذكر حروف العطف. ومثل للتأكيد بقوله: وأقبل الحاجاج أجمعون، وهذا في تأكيد الجمع وتقول جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهم في الثنوية، وجاء الأمير نفسه في المفرد، ومثل للبدل بقوله وامرر بزيد رجل ظريف، فرجل بدل من زيد، وأما ظريف فنعت لرجل مثل **﴿لَنْسَقَعْنَ بِالثَّاصِيَةِ﴾**

قوله: (لأنهم لم يقولوا في ثنتيه يديان إلخ) في الصحاح وبعض العرب يقول لليد يدا كرحا قال الراجز:

يَا رَبَ سَارِ بَاتِ مَا تُوْسِدَا إِلَّا ذِرَاعُ الْعَيْسِ أَوْ كَفَ الْيَدَا

وتثنيتها على هذه اللغة يديان مثل رحيان اه وعليه فتعامل في النسب معاملة الثلاثي المقصور اه.

قوله: (ومما يقوم إلخ) عبارة الفاكهي: أي قد يستغني عن ياء النسبة بصوغ المنسوب إليه على فعل، وذلك غالب في الحرف كبزار وطار ونجر اه.

نَاصِيَةً كَادِبَةَ حَاطِنَةً》 أو بدل ثان، وهذا في بدل الكل من الكل وتقول في بدل البعض من الكل أكلت الرغيف أكثره أو نصفه أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَعْمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٧١] وفي بدل الاشتغال أعيجبني زيد علمه، وقد يبدل الفعل من الفعل نحو ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعِفُ﴾ ومثل للوصف بقوله: واعطف على سائلك الضعيف، فالضعف نعت للسائل، وهو مضاد للموصوف، أي مشابه له في تعريفه كما شرط الشيخ، وكذا تذكيره وإعرابه، وقوله ضاهي الصفة فعل وفاعل بمعنى صاحت الصفة، وموصوفها مفعول به، وتقول مررت برجل ضعيف فضعيف وصف لرجل، وهو منكر مثله، ولا يجوز أن يوصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، وقد اختصر الناظم أحكام هذه التوابع جداً، ولم يتعرض للبيان، لأنه يصح أن يكون بدلاً غالباً لكنه يكون جامداً غير مشتق كجاء زيد أخوك.

والعطفُ قَدْ يَذْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ ۖ كَفُولِيهِنْ ثُبٌ وَاسْمُ لِلْمَعْالِي

أي وقد يعطى الفعل على الفعل كما يعطى الاسم على الاسم كقام وقعد وثبت واسم للمعالي، وبهذا فعلاً أمر من وثبت يثبت بالمثلثة، وسما يسمى، وأشار بهما إلى وجوب التناسب بين الفعلين، بأن يكونا أمرين أو ماضيين أو مضارعين.

وَآخِرُ الْعَطْفِ خَمِيعاً عَشَرَةً
الرَّأْوُ وَالثَّاءُ وَثُمَّ لِلْمَهْلِ
وَلَا وَحْشَى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَلْ
وَتِغْدِمَا لِكِنْ وَإِمَا إِنْ كُسِرْ
وَجَاءَ لِلْتَّخِيِّرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ

أي وأحرف العطف عشرة محصورة، أي معدودة مأثورة، أي مكتوبة وإنما تعددت، لأن لكل حرف منها معنى يخصه، فالواو وهي أم الباب لا تقتضي ترتيباً، والفاء تقتضيه بلا مهلة وثم تقتضيه بمهلة، فإذا قلت جاء زيد وعمرو جاز أن يكون عمرو جاء قبله أو بعده أو معه، وإن قلت جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو، وجب أن يكون مجئه بعد زيد، لكنه كان عقيبه مع الفاء من غير مهلة وبمهلة مع ثم، وهذه الثلاثة تقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، وفي الحكم أيضاً، وهو المجيء مثلاً بخلاف لا، لكن وبل فإنها تشارك المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم أيضاً، وهو المجيء مثلاً بخلاف لا، ولكن وبل فإنها تشارك المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم نحو جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، وأما حتى فشرط معطوفها أن يكون بعضاً من المعطوف عليه غاية له في العلو أو الدنو، كقاتل الناس حتى السلطان أو حتى الصبيان، وأما أو فإنها تكون للتخيير في أحد الأمرين كخذ الدينار أو الثوب، وللشك في الإخبار كجاء زيد أو عمر، ومثلها إما المكسورة بشرط أن تكرر كقولك خذ إما الدينار وإما الثوب، وجاء إما زيد وإما عمرو العاطفة هي الثانية، وخصها الناظم بالتخيير لكونه أشهر معانيها، وكونها عاطفة وهو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب ابن مالك وأتباعه تبعاً لجماعة أنها ليست عاطفة، وإنما العاطف الواو التي قبلها، وأما أم فيعطى بها مع همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿أَنذِرْهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [آل عمران: ٦] أي إنذارك وعدمه سواء أو بعد الهمزة التي يطلب بها تعين أحد الشيدين، نحو جاء زيد أم عمرو بمعنى أيهما جاء.

نبه: يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر، لكن إذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب الفصل بينه وبين المعطوف، فتقول، دخلت أنا وزيد، ودخلنا نحن وزيد ودخلوا هم وزيد، وإذا عطف على الضمير المجرور، وجب إعادة الجار مع المعطوف، فتقول: هذا لي ولزيد، ومررت بك وبعمرو وسألت عنك وعن بكر.

باب ما لا ينصرف

هَذَا وَفِي الْأَسْنَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ۖ فَجَرَةً كَضِبِّهِ لَا يَخْتَلِفُ
وَلَيْسَ لِلثَّنَوْيِنِ فِيهِ مَذْخُلٌ ۖ لِشَبِهِ الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ

قوله: (قد يدخل في الأفعال إلخ) المجيء بقد مع المضارع هنا مشعر بأن دخول العطف في الفعل قليل، والمراد أن العطف يدخل في الفعل كما يدخل في الاسم ولا اختصاص له بأحد القبيلتين إذ الغرض منه تشيرك الشيدين في حكم، وهو لا يمتنع في الفعل وإن كان دخوله في الاسم أكثر، فقلته إذا في الفعل ليست مطلقة بل بالنسبة إلى دخوله في الاسم اهـ من شرح ابن المعافي.

أي إن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة، وهو المشار إليه بقوله هذا، أي هذا المذكور من الإعراب حكم غالب الأسماء، ومنها ما لا ينصرف، ومعنى الصرف أن يدخله الجر والتنوين الدالان على خفة الاسم، وإنما منع الاسم الصرف لشيء بالفعل الثقيل، فيعطي حكم الفعل، فيجر بالفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويمنع من التنوين إذ الفعل كذلك لا يدخله الجر والتنوين، وفي نسخة الذي يستقبل، أي الفعل المضارع والأول أولى، لأن علة منع الصرف شبه الاسم لل فعل مطلقاً.

مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ ۖ كَفُولُهُمْ أَخْمَرُ فِي الشَّيَّاٰتِ

أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعال في الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث، ك أحمر وأبيض في الشيات أي الألوان وكأفضل وأحسن تقول مررت برجل أحسن وأحمر، وأفضل من زيد ومنه ﴿فَهَيُوا بِأَخْسَنَ مِنْهَا﴾ بخلاف ما يقبل تاء التأنيث كأرمي للغافر وأرملي.

أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالُ سَكْرَىٰ ۖ أَوْ وَزْنُ دُنْيَا أَوْ مِثَالُ ذِكْرَىٰ

أي ومثله أيضاً ما جاء مماثلاً في وزنه سكري أو دنيا ومزاده ما فيه ألف التأنيث المقصورة سواء كان مفتوح الأول أو مضمومه أو مكسورة فلا يدخله التنوين نحو: ﴿وَقَلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤] ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾ [الحقة: ٧] ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ﴾ [الشورى: ٣٨] ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ [الزمر: ٢١].

فائدة: قوله: مثال سكري منصوب على الحال، أي مماثلاً وكذلك قوله بعده أو وزن دنيا أو مثال، ذكري، أو وزن فعلان أو وزن دنيا، فإنها أحوال معطوفات على مثال التقدير الأول.

أَوْ وَزْنِ فَغْلَانَ الَّذِي مُؤْتَهُ ۖ فَغْلَى كَسْكَرَانَ فَخَذَ مَا أَنْفَثَهُ

أي وجاء في الوزن على وزن فعلان الذي مؤته فعل كسكران و Skinner وغضبان وغضبي، كقولك مررت برجل سكران بخلاف فعلان الذي مؤته فعلاته كندمان وندمانة من المنامة لا من الندم، وشيطان وسرحان وسلطان، فإنه مصروف، وأنفثه بضم الفاء وكسرها، ومعناه وخذ ما ألفظه من فمي.

أَوْ وَزْنِ فَغْلَاءٍ وَأَنْعَلَاءٍ ۖ كَمِثْلٍ حَسَنَاءٍ وَأَنْبِيَاءٍ

أي أو ما جاء في الوزن على وزن فعلاء كحسناء أو أفعلاء كأنبياء ومراده ما فيه ألف التأنيث الممدودة، ومنه لا تسألوا عن أشياء لأن أصله أفعال بخلاف ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ﴾ لأن وزنه أفعال.

أَوْ وَزْنِ مَثَنَىٰ وَثَلَاثَ فِي الْعَدْدِ ۖ قَاضِي أَيَا صَاحِبَ إِلَى قَوْلِ السَّدَّدِ

أي أو جاء في الوزن وزن مثنى وثلاث في العدد، وكذلك ربع وذلك خاص بالعدد، كما ذكره الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِي أَجْنَحَةٍ مَثَنَىٰ وَثَلَاثَ وَرَبِيعٌ﴾ [فاطر: ١].

فائدة: الإصناع إمالة الأذن لاستماع القول، والسد بمهملات الصواب وإضافة قول إليه من باب إضافة الموصوف إلى صفتة، وأصله القول السدد، وفي نسخة إذ ما رأى صرفهما فقط أحد وضمير الشتنة لمثنى وثلاث.

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيَهُ أَلِفٍ ۖ وَهُوَ خَمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَثْصَرِفُ وَهَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ ۖ تَخُوَّ دَنَائِيرَ بِلَا إِشْكَالٍ

أي وكذلك كل جمع على وزن مفاسد ودرامن أو مفاسيل كدنانير ومصابيح من كل جمع خماسي بعد ثانية ألف نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَصَرَّكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنِ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبه: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَاثِيلٍ﴾ [سبأ: ١٣] والمشدد كحرفين كدواب إذا دخلت هذا الجمع تاء التأنيث انصرف كملائكة.

قوله: (ومراده ما فيه ألف التأنيث إلخ) إنما استقلت بالمنع لأنها زائدة دالة على التأنيث، لازمة لبناء ما هي فيه، فكونها للتأنيث علة ولزومها لبناء ما هي فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرى، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال اهـ فاكهيـ.

قوله: (بعد ثانية ألف) أي بعدها حرفان أو ثلاثة أو سقطها ساكن اهـ.

فَهَلْزِهُ الْأَوْزَانُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ في مَوْطِنٍ يَعْرُفُ هَذَا الْمُغْتَرِفُ

أي إن هذه الأوزان السابقة، وهي ستة أفعال في الصفات، كأحمر في الشيات وما فيه ألف التائين المقصورة كمسكري، أو الممدودة، كحسنة، أو وزن فعلان كمسكران، والعدد المعدول به كمنى وثلاث، ومتنهى الجموع كمفاعيل أو مفاعيل لا تتصرف في موطن تعريف ولا تنكر والموطن المحل، ثم أشار إلى ما يمنع الصرف إذا عرف ويصرف إذا ينكر بقوله:

وَكُلُّ مَا تَأْنِيَثُ إِبْلًا أَلْفٌ فَهُوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مُنْتَصِرٍ

تَقُولُ هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ وَهَلْ أَتَثْ رَيَبُ أَمْ سَعَادٌ

إِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كَدَغْدِ فَاضْرُفُهُ إِنْ شِئْتَ كَضَرْفٍ سَعْدٍ

أي إن ما تأنيثه بغير ألف التائين السابقة مقصورة، أو ممدودة إذا عرف بالعلمية امتنع من الصرف سواء كان مؤنثاً لفظاً ومعنى كفاطمة وعائشة، أو لفظاً فقط كطلحة وحمزة أو معنى فقط كربن وسعاد، فلا يدخله التنوين كما في المثال ولا الجر كقولك: رضي الله عن فاطمة وعائشة إلا إذا كان ثلانياً ساكن الوسط، كدعد وهند، فيحق صرفه لخلفه كالذكر ومنع الصرف أولى، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: «بِمَوْضِرِ بَيْوَتَهُ» [يونس: ٨٧] وقوله تعالى: «وَادْخُلُوا مِصْرَ» [يوسف: ٩٩] فلو كان متحركاً كسفر اسم جهنم أعاذنا الله منها امتنع صرفه، ومنه قوله تعالى «مَا سَلَكُكُمْ فِي سَقْرَ» [المدثر: ٤٢] ولو نكر شيء من ذلك كقولك مررت بفاطمة وفاطمة أخرى صرفه لبقاءه على علة واحدة.

وَأَجْرٌ مَا جَاءَ بِوْزِنِ الْفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَضْلٍ

فَقَوْلُهُمْ أَخْمَدٌ مِثْلُ أَذْهَبٍ كَقَوْلِهِمْ تَغْلِبٌ مِثْلُ تَضْرِبٍ

أي وأجر ما جاء من الإعلام على وزن الفعل الخاص به مجرى الفعل بغير فصل بالصاد المهملة، أي بغير فرق فلا يدخله جر ولا تنوين، فأحمد وأسعد على وزن أذهب المضارع المبدوء بهمزة التكلم، وتغلب بالمثنية فوق والمعجمة وهو اسم قبيلة كتضرب، وكذا يزيد ويشرك بالمثنية تحت، فتقول مررت بأحمد وبتغلب ومجراه بضم اليم.

وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعْلَأَ إِلَى فُعْلٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مُغَرَّفًا مِثْلُ زُحْلٍ

أي وإن عدلت فاعلاً إلى وزن فعل بضم الفاء لم تصرفه أيضاً إذا اقتربن به التعريف بالعلمية كعمر معدولاً عن عامر، وزحل لنجم في السماء السابقة معدولاً به عن زاحل من قولهم زحل عن مكانه بالزاي إذا أتى بعد وزحل المكان أيضاً إذا كان وعراً، كمضار بالضاد المعجمة اسم قبيلة من قولهم مضار اللبن ومضار إذا حمض كرم وفرح ونصر، فهو ماضر فإذا كان نكرة كسرد وجرد انصرف.

وَالْأَغْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلٍ كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ إِسْمَاعِيلٍ

أي والاسم الأعجمي في الوضع كميائيل وإسرافيل وإسماعيل وإبراهيم، مثل ما جاء بوزن الفعل ومثل المعدول من فاعل إلى فعل في الحكم، وهو منع الصرف إذا عرف بالعلمية نحو «وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَيَعْقُوبَ» فلو كان نكرة كغير الإعلام من الألفاظهم انصرف.

تبيبة: أطلق الناظم منع الاسم الأعجمي الصرف، وشرطه أن يكون رباعياً فأكثر أو متحرك الوسط، فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كنوح ولوط انصرف لخلفه.

وَهَكَذَا الْأَسْمَاءِ حِينَ رُكِبَـا كَرْكِيبَ مَنْزِجَ تَخُوْ مَغْدِيَكِـبَـا

أي وهكذا يمنع الصرف تركيب الاسمين تركيباً مزجياً إذا اقتربن به التعريف، كمعديكرب وحضرموت، فيعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، وتسكن الياء من نحو معد يكرب، ويفتح الصدر من نحو حضرموت، وأما نحو سيبويه فيبني آخره على الكسر ويفتح صدره.

وَمِثْهُ مَا جَاءَ عَلَى فَغْلَانَـا عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَخْيَانَـا

قوله: (أولى) أي نظراً لوجود العلتين التائين والعلمية، فهما أقوى في تأثير المنع اهـ. قوله: (كغير الإعلام) أي كديجاج وإستبرق لنوعين من منسوج الحرير اهـ.

قوله: (تركيباً مزجياً) أي لأنه المعتبر في باب منع الصرف فقط لأن تركيب الصوت والعدد مبنيان والكلام في

تَقُولُ مَزْوَانُ أَتَى كِرْمَانًا وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى عُشْمَانَ
أي وَمَا يمنع الصرف ما جاء على وزن فعلان إذا اقتربن به التعريف، سواء كان فاءً مفتوحاً كمزوان أم مكسوراً كعمران وكيرمان لبلد بالعجم أَم مضموناً كعثمان كما مثل به.

فَهَذِهِ إِنْ غُرْفَتْ لَمْ تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَى مُنَكَّرًا مِنْهَا صَرْفٌ
أي بهذه المذكورة وهي ستة أيضاً، ما اجتمع فيه مع العلمية التائين، بلا ألف ووزن الفعل والعدل والعجمة والتركيب، وزِيادة الألف والنون لا تنصرف معرفة وتصرف نكرة كما مثلنا به.

تنبيه: العاصل أن الممنوع من الصرف ما فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، فالعلة التي تقوم مقام علتين ما فيه ألف التائين مقصورة كانت كسرى أو ممدودة كحسنة، والجمع الذي على وزن مفاعل كمساجد، أو مفاعيل كدنانير فيما فيه ألف التائين نوعان: والجمع نوع ثالث، وكلها من القسم الأول الذي لا ينصرف معرفاً ولا منكراً، ويقي منه ثلاثة أنواع: وزن أفعال في الصفات، وعلته وزن الفعل مع الوصف، ووزن فعلان الذي مؤنته فعلى، وعلته زيادة الألف والنون مع الوصف، وزن مثنى وثلاث، وعلته العدل مع الوصف، فصار مدار هذه الأنواع الثلاثة على الوصفية إذا قارنتها أخرى، وأما الثاني فمداره أيضاً على العلمية إذا قارنتها علة أخرى كما ذكرناه، فصار مدار منع الصرف في غير ألف التائين والجمع على علتين وهما: الوصف والعلمية إذا اقتربن بهما علة أخرى، فالعلمية تقارنها ست علل، والوصف يقارنها ثلاثة علل من الست التي تقارن العلمية، كما ذكرته فليحفظ ذلك فإن هذا الباب يسر ضبطه على المبتدئ، وقد قربته غاية الجهد.

وَإِنْ عَرَاهَا أَلْفُ وَلَامُ فَمَا عَلَى صَارِفَهَا مَلَامُ

وَهَكَذَا تُنْسَرِفُ فِي الْإِضَافَةِ تَخُوَّسَخَا بِأَطْبَابِ الْفُضَيْفَافَةِ

أي وإذا دخلت أَل على جميع معلومات ما لا ينصرف وجب صرفها، وكذلك تصرف إذا أضيفت لما سبق أن الاسم إنما يمنع الصرف إذا أشبة الفعل، ومعلوم أن أَل والإضافة من خواص الأسماء، فإذا دخلت إحداهما على ما لا ينصرف زال عنه شبه الفعل فمثال أَل قوله تعالى: «وَأَتَتْنَمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ» ومثال الإضافة سخا أي جاد بأطيب الصيافة وقوله تعالى: «فِي أَخْسَنِ تَقْوِيمٍ».

فائدة: سخا يسخو كدعا يدعى ويقال سخي يسخى كرضي وعراه يعروه، أي عرض له واعتراه اعتراضه.

وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا تَرَاهُ جِنَّنَ فِي السَّمَاءِ

تَخُوَّسَخِينَ وَمَسَى وَبَذِيرَ وَدَابِقَ وَرَاسِطَ وَجَنْجَرَ

أي سبق أن العلمية إذا اقتربت بالتأين منع الاسم بهما عن الصرف، فأسماء البلدان والبقاء ممنوعة الصرف لذلك كمكة ودمشق وعدن ويجوز الوجهان في نحو مصر لسكنى ثانية، ويصرف نحو المدينة وصناعة اليمن وعدن أبين لدخول أَل، والإضافة عليها، وما جاء حيثند مصروفاً من غير اقتران أَل، ولا إضافة كالمواضع التي ذكرها الناظم، فتحفظ ولا يقاس عليها فحنين اسم واد بين مكة والطائف وراء عرفات بينه وبين مكة سبعة عشر ميلاً، وهو مصروف، كما نطق به القرآن في قوله: «وَيَوْمَ حُنَيْنٍ» [سورة التوبه، الآية: ٢٥] ومني معروف وهو من مشاعر الحج، ومن الحرم الشريف، وأجاز الأكثرون فيه الصرف وعدمه، ومنهم من يمنع صرفه ويدرك موضع الغزو العظيم لرسول الله ﷺ، وهو ماء معروف وقربة عامرة بين مكة والمدينة على أربع مراحل من المدينة، وهو مصروف كما نطلق به القرآن العظيم، «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَذِيرٍ» ولأنه أيضاً ثلاثي ساكن الوسط وغلب عليه التذكير، ومثل حجر، وهو اسم مواضع متعددة، وأشهرها حجر اليمامات اسم بلد على مرحلتين من الطائف إلى جهة اليمن، وعلى أربع مراحل من مكة المشرفة، وسميت اليمامات باسم جارية مشهورة زرقاء، كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام، وواسط مدينة مشهورة بناتها الحجاج بن يوسف وسطاً بين البصرة وبغداد، وهو مصروف، ودابق بفتح الباء

المعربات وتركيب الإسناد لا إعراب له، وإنما يحكى كما كان قبل التسمية، وتركيب الإضافة يصير الممنوع منصراً أو في حكمه على ما يجيء فلم يبق إلا تركيب المزج، والأفضل فيه أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف، وبيني الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن أهـ. قوله: (عدن أبين) في القاموس: وعدن أبين محركة جزيرة باليمن أقام بها أبين، وعدن لاء قرية بقرية أهـ.

الموحدة وكسرها اسم بلد من أعمال حلب، وأصله اسم نهر وهو مصرifiable، ويجوز فيه وفي واسط منع الصرف.

وجائز في صنعة الشاعر الصليف أن يصرف الشاعر ما لا ينتصرف

أي إن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن ينتصرف ما لا ينتصرف شواهد ذلك كثيرة كقوله:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن تحملن بالعلاء من فوق خزيم

فون ظعائن وكسره وهو جمع خماسي بعد ثانية ألف.

فائدة: أصل الصلف الميل عن الاعتلال مأخوذه من صليف العنق، وهو جانبه، فسمي المائل عن الاستقامة صلفاً،

فسمى ناظم الشعر صلفاً لأن الوزن والقافية قد لا تتأتى إلا بصرف ما لا ينتصرف الذي هو خروج عن القاعدة، ويجوز أن يقرأ

صنعة بنون بعد الصاد المفتوحة وعين مهملة وباء وغير معجمة.

تنبيه: يجوز صرف ما لا ينتصرف في الاختيار، لأجل التناوب كقراءة من قرأ سلاسلًا وأغلالًا وقواريرًا قواريرًا.

باب العدد

وأن نظرت بالغور في العذ

فأثبت الهاء مع المؤذك

وأخذف مع المؤذك

وتقول لي خمسة أبواب جذ

وازم لة تسعا من الثوق وفـ

أي إذا نطقت بالأعداد وسماها عقوداً لأنهم يعقدون الأصابع عندها، فانتظر إلى نوع المعدود، فإن كان واحده مذكراً أثبت معه الهاء، وإن كان مؤثناً حذفتها منه كما مثل به الناظم، ومنه قوله تعالى: «سخّرها علينا سبع أيام وثمانية أيام حشوما» [الحقة: ٧] وقد خالفوا في ذلك القاعدة، لأن القاعدة في ذلك أن التاء للمؤنث، وما ذكره خاص بلفظ ثلاثة عشرة مما بينهما، لأنك إذا قلت جاءني رجل ورجلان، أو امرأة او امرأتان فقد أفادت المخاطب قدر المعدود ونوعه، بخلاف قوله ثلاثة أو ثلاثة، فإنه لا يفيد إلا القدر المعدود نوعه، حتى تقول: ثلاثة رجال أو ثلاثة نسوة، فتميز، ويجب أن يكون تمييز هذه المرتبة جمعاً، ثم يجوز حيثذاجره، إما بإضافة كخمسة أبواب أو بمن نحو سبع من التوف وإلى ذلك وأشار بقوله:

وإن ذكرت العدد المركب

فالحق الهاء مع المؤذك

مثاله عندى ثلاث عشرة

وعلوها يغسل في التذكير

بعنبر إشكال ولا تأخير

أي إذا ذكرت العدد المركب من الأحاديث السابقة مع العشرة، وهو الذي استحق أن يبني آخره على الفتح كما سيأتي في قوله وقد بنا ما ركبوا من العدد، بقيت الأحاديث على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث، وأما الجزء الثاني وهو العشرة فتلحق بها الهاء مع المؤنث جرياً على القاعدة، فتقول عندي ثلاثة عشرة امرأة وثلاثة عشر رجلاً.

فائدة: لا تكرر أي تبال فالاكترات المبالغة والجمانة بضم الجيم واحدة الجمان، وهو حب يصنع من الفضة الخالصة على شبه اللؤلؤ.

تنبيه: أطلق الناظم في العدد المركب أنه لا يعرب، وذلك في غير الجزء الأول من اثنين عشر، فإنه يعرب إعراب المثنى كجاءني اثنا عشر رجلاً بالألف في الرفع، ورأيت اثنين عشر، ومررت باثني عشر بالياء في النصب والجر، ومثله اثنتا عشرة امرأة، وإن شئت ثنتا عشرة بكسر الثاء، وإنما أعربوه لقوة شبهه بالمضارف مع نون التشيبة المحذوفة للإضافة، وأما ثمانين عشرة امرأة فتفتح فيه الياء مطلقاً كالمركب، بخلاف ثمانين نسوة، فإنه بسكون الياء في الرفع والجر وبفتحها في النصب كالمنصوص.

قوله: (وأشهرها حجر اليمامة) هو كما في القاموس بالفتح وجزئه في بيت الشاعر اسم ماء لبني أسد اهـ. قوله: (فسمى ناظم إلخ) خير من هذا أن يقال إنما سمي صلفاً لأنه يتضمن الكذب في الغالب، إذ يكون إما لل مدح بما ليس في المدح أو للنرم كذلك، وهو من أعظم الميل عن الاعتلال اهـ.

تبنيه آخر: العدد على أربع مراتب آحاد وأعشار ومئات وألوف هذا إذا كان بسيطاً، ولم يذكر الناظم منها إلا مرتبة الآحاد لينص على مخالفتها القاعدة في إلحاق تاء التأنيث، فإن كان من مرتبتين فأكثر، عطفت بعض المراتب على بعض كقولك ألف ومائة وخمسة وعشرون إلا في الآحاد مع العشرة، فعلى ما سبق من التركيب، ولم يذكر الناظم سواها لينص أيضاً على مخالفتها القاعدة في أن ذكر الشيء مع الشيء يكون بالعطف لا بالتركيب.

وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارِ وَعَلَى اسْتِيَافِهِ

أي وقد تناهى قولنا في إعراب الأسماء بذكر النكرة والمعرفة، ثم بذكر مجروراتها بحرف وإضافة، ومرفوغاتها وهي سبعة: المبتدأ والخبر والفاعل ونائه واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لنفي الجنس، ومنصوباتها وهي أربعة عشر: المفعول به والمصدر والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والظرف والمستثنى واسم لا التي لنفي الجنس والمتعجب منه واسم إن وخبر كان والمنادى المضاف والنكرة المبهمة والمغرى به مع ذكر ما يتصل بذلك من التوابع، وما لا ينصرف والنسب والعدد مختصراً مستوفياً.

وَحَقٌّ أَنْ تَشْرَحَ شَرْحًا يُفْهِمُ مَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

أي وإذا قد تناهى الكلام في الأسماء حق بالفتح، أي وجب علينا أن نذكر إعراب الفعل المضارع لما سبق أنه ليس في الأفعال فعل يعرب سواء، وأن أنواع الإعراب أربعة يدخله منها الرفع والنصب والجزم دون الجر، فاما رفعه فليس له عوامل لفظية، بل هو مرفوع ما لم يدخله ناصب أو جازم فأما نصبه فأشار إلى عوامله بقوله:

باب نواصي الفعل

وَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَكَيْلَا ثُمَّ حَتَّى وَإِذْنُ

أي وتنصب الفعل السليم، أي الصحيح واحتذر عن المعتل بالألف، نحو يخشى كما سيدكره بقوله: وإن تكون خاتمة الفعل ألف، فتنصبه أن المفتوحة الخفيفة، وهي أم الباب وتسمى المصدرية، لأنها يصح أن تقدر هي والفعل المنصوب بها بمصدر نحو أريد أن أعطيك، أي إعطاءك وخفت من أن تهجرني، أي من هررك، ولن وهي حرف ينفي المضارع ويخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى: «لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ» [البقرة: ٦١] و «لَنْ تَسْبِرَ» [البقرة: ٥٥] وكيف غالباً حرف تعليل بمعنى لام العلة نحو جئت كي تكرمني، أي لتكرمني في الإثبات وكيلا تهجرني في التفري، وقد يجمع بينها وبين اللام تأكيداً، نحو لكني تكرمني ولكيلا تهجرني، وقد تتصل بها ما فلا تخف عملها عن الفعل نحو لكينا تكرمني، وهو مراد الناظم بقوله في بعض النسخ.

وَكَيْ وَإِنْ شَيْئَ لِكَيْنِيَا وَإِذْنُ

وعلى هذه النسخة يوجد في بعض النسخ أيضاً متأخراً قوله:

وَتَنْصِبُ الْفِعْلَ بِأَفْ وَحَتَّى

البيت.

والتحقيق أن الناصب أن مقدرة بعد ما لظهورها في قول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَضَبَّخْتَ مَانِحًا لِسَائِكَ كَيْمَا أَنْ تَغْرِيَ وَتَخْدِعَا

وحتى وهي لانتهاء الغاية بمعنى إلى أن فالناصب إنما هو أن المقدرة بعدها، وحتى هي الجارة السابقة نحو «حَتَّى تَقْيِي إِلَى أَمْرِ اللهِ»، وقد تكون للتعليق كاللام نحو قوله تعالى: «حَتَّى يَقْضُوا» [المافقون: ٧] ولا تنصب إلا المستقبل في المعنى دون الحال فتقول: لأسيرين حتى أدخل البلد، بالنصب، وسرت حتى أدخلها بالرفع، إذا قلت ذلك حال الدخول، وإذا وهي حرف جواب، كما دل على ذلك كلام الناظم في الأمثلة الآتية، فإذا قال لك قائل: إني سأريك قلت له: إذن أكرمك بالنصب.

تبنيه: أطلق الناظم النصب بأن وإذا ولهما شروط أما شروط أن، فشرط النصب بها أن لا يتقدمها فعل من أفعال الشك واليقين السابقة كما مثلنا به، فلو سبقت بفعل اليقين وجب رفع الفعل بعدها نحو قوله تعالى: «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ» [المزمول: ٢٠] وقوله تعالى: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» [طه: ٨٩] وإن سبقت بفعل الشك جاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب وبهما قرئ قوله تعالى: «وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً» [المائدة: ٧١] والنصب أرجح، ولهذا أجمعوا على النصب

قوله: (مانحا إلخ) هو اسم فاعل من منح بمعنى معطياً، والغورو والخداع بمعنى إرادة المكره بالإنسان من

حيث لا يشعر به.

في قوله: «الَّتِي أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتَرَكُوا أَنْ يَقُولُوا» [سورة العنكبوت، الآية: ٢] وإذا ارتفع الفعل بعدها فهي المخففة من الثقلة وأسمها مضرم، والتقدير أعلاه يرون أنه وحسبوا أنه، وأما إذن فشرط النصب بها أن تكون مصدرة، وأن يتصل بها الفعل كما مثلنا به في الجواب، فلو قلت: إني إذن أكرمك رفعت الفعل، وكذا لو قلت إذن أنا أكرمك.

وَاللَّامُ حِينَ ثُبَّتَدَا بِالْكَسْرِ وَهِيَ إِذَا حَقَّفَتْ لَامُ الْجَرِ

أي وتنصبه أيضاً اللام المكسورة، وهي نوعان: لام كي كجئت لأكرمك، ولام الجحود وهي الواقعة بعد كان المنفية نحو قوله تعالى: «مَا كَانَ اللَّهُ لِيَعْذِبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ» [الأفال: ٣٣] فالناصب في الحقيقة أن المقدرة بعدها واللام داخلة على المصدر المسؤول بأن الفعل، فهي لام الجر السابقة والتقدير جئت لإكرامك كما سبق في حتى، ويجوز إظهار أن بعدها نحو قوله تعالى: «وَأَمِرْتُ لَأَنْ أَكُونَ» [الزمر: ١٢] ويجب في نحو لثلا يعلم ولا يجوز في نحو قوله تعالى: «لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغْفِرُ لَهُمْ» [النساء: ١٣٧].

وَالسَّفَاهَةُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهِيِّ وَالْأُمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالثَّفِيفِ وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَّى وَأَنِينَ مَغْدَاكَ وَأَنَّى وَمَتَّى

أي وتنصبه الفاء الآتية في جواب النهي نحو قوله تعالى: «وَلَا تَطْعُوا فِيهِ فَيَحْلُ عَلَيْكُمْ» [طه: ٨١] أو الأمر نحو زرني فأكرمك أو العرض نحو لا تستغفرون الله فيغفر لكم، أو النفي نحو «لَا يُفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا» [فاطر: ٣٦] أو التمني نحو «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعْهُمْ فَأُفْوَزُ» [النساء: ٧٣] أو الاستفهام بشيء من أدواته كهل وأين وأنى ومتى، نحو هل فتي فأقصده، وأين زيد فأرفده، ومتى تسير فأصحابك، ومن هذا فأعرافه، ومنه هذا فأشتريه، ومنه قوله تعالى: «هَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَةٍ فَيَشْفَعُونَا أَوْ نُرَدُّ فَتَنَمَّلُ» [الأعراف: ٥٣] والممتد بغين معجمة موضع الغدو وهو السير أول النهار.

تنبيه: لم يتعرض الناظم لحكم فاء الجواب هذه إذا حذفت من الفعل وحكمه الجزم، لأن حيئنة يكون جواباً لشرط مقدر، نحو زرني أكرمك. ومنه قوله تعالى: «هَرَبَّنَا أَخْرَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ تُجْبِي دَعْوَتَكَ وَتَشَيَّعُ الرُّسُلُ» وقس على ذلك جواب العرض والتمني والاستفهام لا النفي، فجوابه مرفوع نحو ما جاء زيد أكرمه، وشرط الجزم بعد النهي أن يصبح المعنى إذا قدرت أن الشرطية قبل لا النافية فتقول: لا تشرك بالله تدخل الجنة بالجزم، بخلاف لا تشرك بالله تدخل النار فإنه بالرفع.

وَالوَاؤُ إِنْ جَاءَتْ بِمَغْنَى الْجَمِيعِ فِي طَلْبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ

أي وتنصبه الواو إذا جاءت بمعنى مع في جواب الأمر أو المぬ، وهو النهي والنفي، نحو زرني وأكرمك. لا ته عن خلق وتأتي مثله، ونحو ذلك ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَأْتِسُوا بِالْحَقِّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُّوا الْحَقِّ» [آل عمران: ٤٢] وقوله تعالى: «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهُدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ» [آل عمران: ١٤٢].

وَتَنْصِبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحْتَىٰ وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُثُباً شَتَّىٰ

أي وتنصب الفعل بأو إذا كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن، والناصب في الحقيقة أن المصدرية المقدرة، نحو لا تنظرنه أو يجيء، أي إلى أن يجيء، ونحو لأقتلن الكافر أو يسلم، أي إلا أن يسلم، قال الشاعر: لأشتنهلن الصعب أوز أذرك المتنى فـما انقادت الأمال إلا الصابر

وقال أمرو القيس:

وَكُثُبَتْ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرَتْ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وقد سبق ذكر حتى على النسخة السابقة، ثم أشار الناظم رحمه الله إلى أنه قد اختصر النواصي في هذه الأبيات، وقربها على الطالب على أنها كانت متفرقة في كتب شتى، أي متفرقة فجزاه الله خيراً لأنه أول من نظر في هذا الفن فيما علمت، لأن وفاته كانت على رأس الخمسينات من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وابن معطي على رأس المستماثة.

تنبيه: سبق أن حتى والفاء في الجواب والواو بمعنى الجمع، وأو بمعنى إلى أن أو إلا أن ليست هي الناصبة، وإنما الناصب أن المقدرة بعدها، فتحصل حيئنة أن نواصي الفعل أربعة فقط لن وإذن وكى، وأن ظاهرة ومقدرة، فليعلم ذلك، ثم ذكر أمثلة النواصي السابقة مجموعة لزيدي في البيان والإيضاح كما هي طريقته رحمه الله تعالى فقال:

قوله: (بعد كان إلخ) اقتصر على الماضي، ومثله المضارع المنفي بلم اه.

وَلَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا
وَسِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْيَمَامَة
وَعَاصَ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَ
وَمَا عَلَيْكَ عَثْبُهُ فَتُغْتَبَا
وَلَيْنَتْ لِي كَثْرُ الْغَنَى فَأَزْفَدَهَا
وَلَا تُحَاضِرْ وَشِيءَ الْمَخْضَرَا
فَقُلْ لَهُ أَنْتَ إِذْنَ أَخْتَرْمَكَ
تَشْرُلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلًا
فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ مَئْلِثَاهَا فَاخْذُ عَلَى تِمَالِي

أي صورتها نفس على تصويري، ولا يخفى أن قوله: أن تذهبا مثال للنصب بأن بعد غير فعل الشك واليقين، لأن أبغى بمعنى أطلب، ويجوز أن تقرأ بني الجمع وتأء الخطاب، قوله: ولن أزال مثال للنصب بلن، أو تركب مثال للنصب بأو التي بمعنى إلى أن، أو إلا أن وكيف توليني للنصب بكى المجردة عن ما الزائد، والياء التي قبل نون الوقاية مفتوحة لظهور النصب في المعتل بالياء، وباء النفس ساكنة، وحتى أدخل مثال للنصب حتى قوله: سرت بمعنى ها أنا أسير، وقد يؤخذ من تمثيله لها بعد كي صحة النسخة الأولى، أي قوله: وكيف وكيلا ثم حتى وإن ذلك مما تكرر مثال للنصب بكى مع اقترانها باللام قبلها، وبما الزائد بعدها، ولتسألوا مثال للنصب بلام كي قوله: فتتبعنا من التعب، مثال للنصب بالفاء في جواب النهي، قوله: فتعينا مثال له بالفاء في جواب التفي، وهو من العتب بضم حرف المضارعة مبنياً لما لم يسم فاعله، يقال عنه يتعبه إذا لامه على قبيح، أي وما عليك لوم الجاهل فلتلام على فعله، قوله فأقصده مثال للنصب بالفاء في جواب الاستفهام هو بكسر الصاد، قوله فأرفده مثال له بالفاء في جواب التمني، وهو بفتح همزة المتكلم وكسر الفاء، يقال رفده يرفده كضرره يضره إذا أعطاه، قوله: فتلذذ مثال للنصب بالفاء في جواب الأمر والأصناف جمع صنف بكسر الصاد المهملة وبالتون، والقرى بكسر القاف الضيافة. قوله: وتسيء المحضرا مثال للنصب بالواو التي بمعنى مع بعد النهي أي لا تجمع بين المحاضرة، أي المجالسة وسوء الأدب مع الجلساء، بل أحسن المحاضرة لا ترك المحاضرة رأساً، ويوجد في بعض النسخ، فتسيء المحضرا بالفاء، وهو غلط أو سبق قلم، لأن مثال النصب بالفاء بعد النهي قد سبق قريباً، فيتكرر المثال، وتبقى واو الجمع بلا مثال مع ضعف المعنى، أيضاً فإنه يتضمن أن محاضرة المخاطب سينة مطلقاً. قوله: فقل له أنت إذن أحترمك مثال للنصب بإذن جواباً مع اجتماع شروطها، ويوجد في بعض النسخ، فقل له: إني إذا أحترمك، وهو أيضاً غلط أو سبق قلم لما ذكرناه أن من شرط النصب بها تصديرها، واتفق الجمهور على أن قول الشاعر:

لَا تَشْرُكَنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنَ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

ضرورة ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احتزز عنه بالسليم فقال:

وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الْفَعْلِ أَلْفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتِلِفُ
تَقُولُ لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى تَسَائِجَ الْوُعُودِ

أي وإذا كان آخر الفعل المضارع ألف كيرضى ويرى، فهي على سكونها لا يظهر للنصب فيها أثر كما مثل به الناظم في قوله: لن يرضى وحتى يرى، ونتيجة الشيء ما يتولد منه.

تنبيه: إنما اقتصر الناظم على ما آخره ألف دون ما آخره واو كغدا يغدو وباء كرمي يرمي، لأن النصب يظهر فيهما كال صحيح كجئت بكى توليني الكراهة، وأما رفعهما فالسكون كالمنقوص، نحو هو يدعوه يقضى، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر فعل فجزمه بمحنة.

فصل في الأمثلة الخامسة

وَخَمْسَةٌ يُخْذَفُ مِنْهُنَّ الْطَّرَفُ فِي نَضِبِهَا فَأَلْقِهَا وَلَا تَخْفُ

قوله: (فهي على سكونها إلخ) عبارة الفاكهي لتعذر ظهور الحركة على الألف لوضعها على السكون، فتقدر فيه الفتاحة كما تقدر فيه الضمة في حال الرفع اهـ.

وَيَفْعَلُانِ فَاغْرِفِ الْمَبَانِي
وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءِ تَفْعَلِيَّا
فِي نَضِيْهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ
وَفَزَقْدَا السَّمَاءِ لَنِ يَفْتَرِقَا
وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْنِما يُسْلِمُوا
يَا هَنْدِ بِالْوَاضِلِ الَّذِي يَشْفِي الصَّدِيقِ

وَهُنَى لَقِيَّتِ الْخَيْرَ ثَفَعَلَانِ
وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَا
فَهَلْيُو تُخَذِّفُ مِنْهَا الثُّونُ
ثَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ لَنِ تَنْطَلِقَا
وَجَاهِدُوا يَا قَوْمَ حَتَّى تَغْئِمُوا
وَلَنِ يَطْبِيبَ العَيْنِشُ حَتَّى تَسْعَدِي

أي إن هذه الأمثلة الخمسة، وهي مراده بقوله فاعرف المبني تنصب بحذف التون كما مثل به، والمراد كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطب، أو غائب كيفعلان وتفعلان، أو واو الجمع كيفعلنون وتفعلون، أو ياء المخاطبة كتعلينين.

تبنيه: لعل مراده بقوله ليظهر السكون أي في الألف والواو والياء التي تبقى بعد حذف التون على سكونها، لأن وصل التون بها بما أخفى سكونها وقوله لن تتطلقا ببناء الخطاب والفرقدان نجمان صغيران هما، الأولان من بنات نعش الصغرى، ويشفي بفتح الأولى والصدي الظمآن، وفي نسخة يروى باسم الياء، وسيأتي أن جزمهما كنصبها بحذف التون.

باب الجزم

وَاللَّامُ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّفْيِ
وَمَنْ يَرِدُ فِيهِ يَقُولُ أَلَمَا
وَلَا تُخَاصِّمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلَ
وَمَنْ يَرِدُ فَلَيُؤَاصِلْ مَنْ يَرِدُ

وَيُخْرِجُ الْفِعْلُ بِلَمْ فِي النَّفْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَا
تَقُولُ لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَلَ
وَخَالَدَ لَمَا يَرِدُ مَعَ مَنْ يَرِدُ

أي يجزم الفعل المضارع بهذه الأحرف الأربع، فأما لم ولما لمعنى المضارع وقلب معناه ماضيا نحو لم يسمع، وخالف لما يرد ومنه قوله تعالى: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوَلَّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوا أَحَدْ» [الإخلاص: ٣، ٤] وقوله تعالى: «بِلْ لَمَ يَنْدُوْفُوا عَذَابًا» [ص: ٨] وقوله تعالى: «وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ» [الحجرات: ١٤] والفرق بين لم ولما أن النفي بلما يتوقع ثبوته، فإذا قيل هل ورد زيد قبل لما يرد، أي ما ورد بعد وأنا متوقع وروده، وقد تزاد عليها همة الاستفهام كقولك: ألم يقم كما تزاد على لم نحو «أَلَمْ تَشْرَخْ لَكَ ضَدْرَكَ» وأما لام الأمر فنحو لضم زيد، ليفنق ذو سعة من سعته، ومن يود فليواصل من يود، أي من يحب فيود بفتح الياء فيما، ومن الأولى شرطية، والثانية موصولة بمعنى الذي، وأما لا النافية، فنحو لا تقم، لا تشرك بالله، لا تخاصم من إذا قال فعل، أي إذا قال في خصمه لأفعلن بك كذا فعل ما قاله، وهم أرباب الشوكه والولاية.

تبنيه: أصل لام الأمر أن تكون مكسورة، ويجوز تسكتها مع الواو والفاء، وثم في العطف في نحو قوله تعالى: «ثُمَّ لَيَقْضُوا تَقْتُلُهُمْ وَلَيُؤْفِقُوا نُذُورَهُمْ وَلَيَطْوُفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ» [الحج: ٢٩] وقوله تعالى: «فَلَيُنْتَفِقِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ» [الطلاق: ٧] ومنه فليواصل من يود.

وَإِنْ تَلَامَا أَلِفْ وَلَامْ
تَقُولُ لَا تَنْتَهِي الْمِسْكِينَا

فَلَيُنِسَّ غَيْرُ الْكَنْسِ وَالسَّلَامُ
وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُنْ الْذِيْسَنَا

أي وإن تلا الأفعال المجزومة ألف ولام فليس لأواخرها إلا الكسر فراراً من التقاء الساكنين، ومثل للمجزوم بلا النافية، بقوله لا تنتهي المسكين وللمجزوم بلم بقوله لم يكن الذين، وقد ذكرنا في فعل الأمر أن هذه قاعدة مطردة، وقوله والسلام كمل به القافية، وهو مبدأ محنوف الخبر والتقدير والسلام عليك.

أَوْ آخِرَ الْفِعْلِ فِسْمَةُ الْحَذْفَا
تَقُولُ لِبَلَا عِلْمٍ وَلَا تَخْسُنُ الطَّلا

وَإِنْ تَرَى الْمُغْتَلَ فِيهَا رِذْفَا
تَقُولُ لَا تَأْسَ وَلَا تُرِدَ وَلَا

قوله: (لعل مراده إلخ) لا يخفى ما فيه من بعد، وبالجملة فهذه العلة ليست بشيء اهـ.

قوله: (باب الجزم) لما فرغ من النواصي ولا تكون إلا حرفآً أخذ في بيان الجوازـ، وهي تكون حروفـ وأسماءـ، وبدأ بالحروف لأنها تعمل بالأصالة ثم هي قسمـ، قسم يجزم فعلاً واحدـ، وقسم يجزم فعلـينـ، وبدأ بالأول اهـ. قوله: (فتح الياء فيما) أي والواو كذلك وفي القاموسـ: وددتهـ وودـتهـ أيـ منـ بـابـ مـلـعـ وـعـلـمـ يـوـدـ أيـ بالفتحـ فيماـ اهـ.

وأنت يا زيد فلا تهُرِّ المُنْتَى ولا تَبِع إِلَّا بِنَفْدٍ فِي مِنْتَى
أي وإن تجد حرفًا من حروف العلة رداً للفعل المجزوم أو آخرًا له، فاطلب له الحذف، والمراد بالردد ما كان قبل الآخر مأخوذ من ردد الراكب، وإنما قال رداً ليلد على الوسط دون الرد الذي يكون قبل الآخر وسمه بضم السين من السوم، وهو الطلب فقوله لا تأس ولا تؤذ ولا تحس الطلا بمهملتين مثل لما حرف العلة آخره، والطلا بكسر الطاء خمر مطبوعة وحسوها شربها جرعاً، ولا تهوي المنى آخره ألف، والمنى بضم الميم الأمانى الكاذبة واحدتها منهية، وقوله: ولا تقل ولا تبع مثل لما قبل آخره حرف علة أصلها، لا تقول ولا تبع ومثلهما لا تحف، أصله لا تخاف وقد سبق نظير ذلك كله في فعل الأمر في اسم واحد وارم وخف العقاب، وأجد الجواب لأن الأمر مقتضب من المضارع.

فصل في الأمثلة الخمسة

وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ . فَاقْتَعَ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي
أيِّ الجُزُمُ فِي الْخَمْسَةِ الْمُأْتَلَةِ السَّابِقَةِ فِي قُولَهِ وَخَمْسَةِ، فَاللَّامُ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ، وَهِيَ يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مِثْلُ النَّصْبِ، أَيْ بِحَذْفِ التَّوْنِ مِنْهَا نَحْوَ قُولَهِ تَعَالَى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» [البقرة: ٢٤] وَقُولَهِ تَعَالَى: «فَقُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا» [الحجرات: ١٤] وَ«إِنْ يَتَفَرَّقَا» [النساء: ١٣٠] وَقُولَهِ تَعَالَى: «فَلَمْ يُغْنِيَا» [التَّحْرِيم: ١٠] «فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِبُوا» [سُورَةُ هُودُ، الآية: ١٤] وَ«لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي» [القصص: ٧] وَإِيجَازُ الْكَلَامِ تَقْلِيلُ لِفَظِهِ مَعَ تَكْثِيرِ مَعْنَاهُ وَحَسْبِي أَيْ كَافِيَّ.

باب الشرط والجزاء

نَجِزُمْ فَغَلَيْنِ بِلَا امْتِرَاء
وَحَنِثُمَا أَيْضًا وَمَا وَإِذْ مَا
فَاخْفَظْ جَمِيعَ الْأَدْوَاتِ يَا فَشَى
وَأَيْمَا كَمَا تَلَوْ أَيَا مَا
وَأَيْمَا تَذَهَبْ ثَلَاقِ سَغَدا
وَهَكَذَا تَضَعُ فِي الْبَوَاقِي
جَلَزُهَا مَنْظُومَةَ الْأَلْأَيِ
وَقَنْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْعَنْتُ

هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
وَأَخْتَهَا أَيْ وَمَنْ وَمَهْمَا
وَأَيْنَ مِنْهُنْ وَأَيْ وَمَهْمَا
وَزَادَ قَوْمٌ مَا فَقَالُوا إِنَّا
نَقُولُ إِنْ تَخْرُجْ تَصَادِفْ رُشْدًا
وَمَنْ يَرُزُّ أَرْزَهُ بِالْتَّفَاقِ
فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَقْعَالِ
فَاخْفَظْ وَقْتَ الشَّرِّ مَا أَمْلَنْتُ

أي أن الجوازم نوعان، نوع يجزم فعلاً واحداً، وهو الأربعة الأحرف السابقة، وإليه الإشارة بقوله هذا، أي هذا المذكور نوع من الجوازم، ونوع يجزم فعلين، وهو أدوات الشرط والجزاء العشرة المذكورة، فال الأول إن الشرطية المكسورة المخففة، وهي أم الباب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ومثل لها بقوله: إن تخرج تصادف رُشدًا، الثانية أي المشددة نحو أي يكرمني أكرمه وأيًا تصحب أصحاب، الثالثة من نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] مثل لها بقوله: ومن يزر أزره، الرابعة: مهما وهي بمعنى ما نحو مهما تأتنا به الآية الخامسة حشما نحو حشما تكن؛ يأتلك رزقك ومنه قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ مُهَاجِراً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

أي فيما بقى منها، السادسة ما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله، السابعة إذاً نحو إدما ترني أكرمك ومنه قول الشاعر:

فإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتَ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ ثُلُفِ مَنْ إِيَاهُ تَأْمُرُ آتَيْا

الثامنة أين نحو أين تذهب أذهب معك، التاسعة أنى نحو أنى تقم أقم معك، العاشرة متى نحو متى تزرنى أكرمك، وقد مثل الناظم لأن وأينما ومن وقال: اصنع في الباقي هكذا ليتمن الطالب على استخراج التمثيل، وذكر أنه يجوز أن تزاد

قوله: (وهو الطلب) في القاموس: سمت بالسلعة وساومت واستمنت بها وعليها غاليت، وسامت الإبل أو الريح
مررت واستمنت ، وسمت فلاناً الأم كلفته أيام وأولئك أيام اهـ.

قوله: (وَقَسَ عَلَى الْمُذَكُورِ مَا أَلْغَيْتُ) مما ألغاه من الجوازم أيان لقلة الجزم بها وكثرة ورودها استفهامية، وكيفما لعدم سماع الجزم بها، ومن: أجزاء الجزم بها فالقياس، على، غيرها، وإذا لأن الجزم بها خاص، بالشعر اهـ.

ما على أدوات الشرط نحو، وإنما نرينك أصله، وإن ما ونحو قوله تعالى: «أَيْنَمَا تَكُونُوا» [البقرة: ١٤٨] ونحو: «أَيْنَا مَا تَذَغُوا» [الإسراء: ١١٠].

تبنيه: عبارته توهم أنه يجوز أن يزداد ما على الأدوات كلها، وليس كذلك، بل فيه تفصيل، فأربعة يمنع زيادة ما عليها، وأربعة يجوز واثنان يجب، فإنها لا تزداد على من وما ومهما وأنى، والجواز أيضاً إنما هو في إن وأى وأين ومتى وأما حيثما وإذا ما فزيادة ما عليهما شرط لعملهما الجزم كما أوردهما الناظم.

تبنيه: أعلم أن إن الشرطية حرافية باتفاق، وكذا إذا ما عند سيبويه وابن مالك وأتباعه بعد أن سكتت إذ الدالة على الشرفية لما تركبت مع ما وسائر الأدوات أسماء ضمنت معنى الشرط مع دلالة متى وأنى وأين وحيثما على الظرفية وتمحض، أي ومن ومهما للاسمية وكلها، إنما تجزم الفعلين المضارعين، لأنه الذي يظهر فيه الجزم بشرط أن لا يبني نحو النون يسرحن، ولم يسرحن فلو كانوا ماضيين أو أحدهما بقي على حاله وكان مجزوم المحل، نحو قوله تعالى: «وَإِنْ عَدْتُمْ عَدْنَا» [سورة الإسراء، الآية: ٨] وقد يكون الجزاء جملة اسمية نحو ومن يتوكلا على الله فهو حسبه وجلوتها، أي أوضحتها وشبهها بالآلية المنظومة وأمر الطالب بحفظ إملائه والقياس على ما ألغاه، أي قياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

باب المبنيات

ثُمَّ اغْلَمَنَّ أَنَّ فِي بَغْضِ الْكَلِمِ
فَسَكَّنُوا مِنْ إِذْ بَئَرُهَا وَأَجْلَنَّ
وَضُمِّنَ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ
وَحِينَ ثُمَّ مُثَدُّ ثُمَّ تَخْنُونَ
وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيْانَ وَفِي
وَقَدْ بَنُوا مَا رَكَبُوا مِنْ الْعَدْدِ
وَأَنْسِ مَبْنَى عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ
وَجَنِيرٍ أَيْ حَقًا وَهَؤُلَاءِ
وَقَيْلَ فِي الْحَرْبِ نَزَالٌ مِثْلُ مَا
تَقُولُ مِنْهُ الثُّوْقُ يَسْرَخُنَ وَلَمْ
فَهَذِهِ أُمْثَلَةٌ مِمَّا بُنِيَ
وَكُلُّ مَبْنَى يَكُونُ آخِرَةً

أي أعلم بنون التوكيد الثقيلة أن الكلم الذي هو اسم وفعل وحرف كما سبق بعضه معرب، وهو الاسم الظاهر، والفعل المضارع، وقد أنهى الكلام على أحکامهما موضع علم الإعراب وبعضه مبني على وضع رسمته العرب لا يتغير آخره باختلاف العوامل، والأصل في كل مبني من حرف أو فعل أو اسم أن يبني على السكون كما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، لكن قد جاء المبني بالحركة إما بضم أو فتح أو كسر، فصار المبني أربعة أقسام: القسم الأول الساكن، وقد ذكر الناظم منه سبع كلمات: اسمين وخمسة أحرف، فالاسمان: من وكم. فأما من فتكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي نحو والله يسجد من في السموات ومن في الأرض، واسم استفهام نحو قوله تعالى: «قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ» [سورة يونس، الآية: ٣١] الآية واسم شرط وجاء كما سبق، وأما كم فقد سبق أنها تأتي خبرية، فتجدر واستفهامية فتنصب، والحراف الخمسة أجل ونعم وهما حرف جواب، ويل، ولكن الخفيفة، وقد سبق في حروف العطف ومذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه القسم الثاني المضيّم، وقد ذكر منه ست كلمات حرفًا، وهو مذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه وخمسة أسماء وهي، قبل وبعد وقط وحيث ونحن، فأما قبل وبعد فقد سبق في الظروف أنهما ظرفان، وفي الإضافة أنهما ملازمان للإضافة، وذلك مقيد بما إذا

قوله: (أي لم يذكر المضاف إليه بعدهما إلخ) عبارة الفاكهي: فإن صرخ بالمضاد إليه أو حذف ونوي ثبوت لفظه، أو حذف ولم ينوي ثبوت لفظه ولا معناه أعرباً نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن نحو: «كَدَبْتَ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ

ذكر المضاف إليه بعدهما، كقولك: جئت قبل العصر وبعد الظهر، ومن قبل العصر ومن بعد الظهر، فإن قطعاً عن الإضافة، أي لم يذكر المضاف إليه بعدهما ثبنا على الضم، سواء كان قبلهما حرف جر أم لا، قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وقال تعالى: ﴿أَلَا أَنَّ وَقْدَ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [إيونس: ٩١] وقال تعالى: ﴿فَمَا يَكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالَّذِينَ﴾ [التين: ٧] ومعنى فاقهه أي ذلك أي افهمه واستبن أي اطلب بيانه من يعلمك، وأما قط المشددة المضمومة، فهي ظرف لما مضى من الزمان تقول: ما رأيته قط، أي في جميع الزمان الماضي وضدتها أبداً بالنسبة إلى المستقبل، وأما حيث فهي ظرف مكان نحو قوله تعالى: ﴿هُنَّمُ أَنِي ضُوَّا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩] وأما نحو فهو ضمير رفع منفصل للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، ومعنى عداك اللحن، أي جاؤك. القسم الثالث المبني على الفتح، وقد ذكر منه سبع كلمات: حرفاً واحداً، وهو رب وقد سبق في حروف الجر، وستة أسماء وهي: أين وأيان وكيف وشنان والجزءان من العدد المركب، فأما أين فتكون اسم استفهام عن المكان كأين زيد واسم شرط وجاء كما سبق، وأما أيان تأني أيضاً استفهاماً لكن عن الزمان، نحو أيان يعنون، أي متى واسم شرط وجاء إلا أن الناظم لم يذكرها هنا، نحو أيان تأني آنك، وأما كيف فهو اسم استفهام عن حال الشيء، وقد أشار إلى ذلك الناظم في قوله:

وَقَدْمُ الْأَخْبَارِ إِذْ تَسْتَفِهُمْ

إلى آخره وأما شنان فهو اسم فعل ماض يعنى افترقا قال الشاعر:

لَشَنَّاً مَا بَيْنَ الْبَرِيَّدِينِ فِي التَّدَا يَزِيدَ سُلَيْمَانَ وَالْأَغْرِبَنِ حَاتِمَ

وأما العدد المركب فقد سبق أنه الذي استوجب أن لا يعرب، كثلاثة عشر وتسع عشر وما بينهما، وكذلك ثلاث عشرة للمؤنث، وكذلك ما جاء منها على وزن الفاعل كالثالث عشر والتاسعة عشرة، والكل مبني على الفتح. القسم الرابع المبني على الكسر، وقد ذكر منه ست كلمات: حرفاً واحداً وهو جير بفتح الجيم، وجعله الناظم رحمة الله تعالى بمعنى حقاً، والمشهور أنه حرف جواب بمعنى نعم، وخمسة أسماء وهي: أمس وهو لاء ونزل وحذام بفتح الحاء وذال معجمة وقطام بقاف وطاء مهملة، فأما أمس فهو مبني على الكسر إذا قصدت به اليوم الذي أنت فيه، فإن قصدت به الزمان الماضي مطلقاً أعربيته، وكذلك إذا صغرته كما ذكره الناظم أو وصفته أو عرفته بأي، ومن العرب من بناتها في الحالة الأولى على الفتح، ومنهم من أعربيه فيها إعراب ما لا ينصرف، وأما هؤلاء فهو اسم إشارة يشار به إلى الجمع مطلقاً، أي مذكراً أو مؤنثاً كهؤلاء الرجال، وهؤلاء النساء، وأصله أولاء والباء حرف تببيه زائدة كما زيدت في ذا فقيل هذا، وأما نزال فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل وخصبه بالحرب لكثرة قولهم عند طلب المبارزة نزال بمعنى انزل، وكذلك ما جاء من الأمر على فعل كحداء وتراك ودراك، فهو اسم فعل أمر مبني على الكسر، وأما حذام وقطام فهما أسمان علمان لامرأتين، وكذلك كل أسماء الأعلام للنساء، وهو المراد بقوله في الدمى بضم الدال المهملة جمع دمية، وهو اسم كل صورة حسنة فهو مبني على الكسر، ومنه قول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامَ قَصَدُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامَ

ومن العرب من يعرب حذام ونظائره إعراب ما لا ينصرف لهذا ما ذكره الناظم من مبنيات الأسماء والحرف، وأما الأفعال فقد سبق أن الماضي حكمه فتح الأخير منه، وأن الأمر مبني على السكون، وليس في الأفعال فعل يعرب سوى المضارع، وذكر هنا أنه يبني إذا اتصلت به نون الإناث على السكون، فلا يتغير بعامل رفع نحو النون يسرحن، ولا جزم نحو لم يسرحن كما مثل بهما، ولا عامل نصب كما اقتضاه عموم قوله، فما له مغير بحال نحو: لن يسرحن.

تبنيه: اقتصاره على بناء المضارع في هذه الحالة يقتضي أنه معرب مع نون التوكيد، وهو مذهب جماعة، لكن الجمهور على أنه مبني مع المباشرة له نحو قوله تعالى: ﴿هَكَلَا لَيَبِدَّ﴾ [الهمزة: ٤] دون المفصولة نحو ثم لتسأل يومئذ، وأشار بقوله بهذه أمثلة مما بني إلى أنه لم يستوف كل المبنيات وإنما ذكر هذه لكونها جائلة بالجيم بين الناس، أي دائرة على ألسنتهم، وقوله وكل مبني يكون آخره على سواء، أي لا يتغير لدخول العوامل كما مثلنا به في من قبل، ومن بعد ومن حيث أفاده الناس، وإذا قالت حذام والنون يسرحن ولم يسرحن، لأن البناء في اللغة وضع شيء على شيء يراد به الثبوت في الاصطلاح لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة لا تتغير باختلاف العامل، كما أن الإعراب بتغيير آخر الكلم لاختلاف العوامل الدالة عليها.

نوح﴾ [ص: ١٢ وغيرها] ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] اهـ. قوله: (وَمَا حَذَامٌ إِلَّا) حذام اسم امرأة حذرث

تبنيه آخر: الحروف كلها مستحقة للبناء والأصل في الأفعال البناء، وفي الأسماء الإعراب، فلا يعرب من الأفعال إلا المضارع لشبيه بالاسم، ولا يبني من الأسماء إلا ما أشبه الحرف، إما في وضعه كالضمائر الموضوعة على حرف أو حرفين في نحو جثتنا، وحمل عليها ما تضمن معناها كنحن وإيابي، وإما في معناه كأسماء الاستفهام، والشرط المتضمنة معنى همزة الاستفهام وإن الشرطية.

وَقَدْ تَقْضَتْ مُلْحَبَةُ الْإِغْرَابِ مُوَدَّعَةً بِدَائِرَةِ الْأَدَابِ

تفضلت أي انقضت شيئاً فشيئاً والمملحة الواحدة من الملح بضم الميم ما يستملح من الكلام المشار إليه بقوله في

المقامات:

وَلَوْلَا الطَّمَاحُ إِلَى شَرْبِ رَاحٍ لَمَا كَانَ باحْ فَمِي بِالْمَلْحِ

والبديع الشيء الغريب الذي لم يسبق إلى مثله ولقد صدق رحمة الله تعالى، فإنها مع سهولة ألفاظها مشحونة من العلم والأداب، أما العلم فقد اشتغلت على مهام علمي النحو والتصريف، وأما الأدب فما تضمنته أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها واستعمالها بلغ الرتبة العليا، وحاز شرف الآخرة والأولى كقوله: أحذر صفة المغبون، ولا تبع إلا بنقض في مني، واسع إلى الخيرات، وما الفخر إلا الكرم، الله الله عباد الله، يا نَهَمَا دَعَ الشَّرَهُ، وخل المزح والمجونا، وكل لهو دنيوي مُوبِق، واعطف على سائلك الضعيف، وثبت واسم إلى المعالي.

وَجَاهِدُوا يَا قَوْمَ حَتَّى تَعْنَمُوا وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا

ولا تنهر المسكينا، ولا تمار جاهلاً فتعبا، ولا تأس أي ولا تحزن على ما فات، ولا تؤذ خلق الله، ولا تقل بلا علم، ولا تَخْسُ الطلا، أي لا تشرب الخمر ولا تهون المنى، أي لا تحب الأماني الكاذبة، ففي الحديث: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والأحمق من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله الأماني» إلى غير ذلك مما يستوجب أنفرد له شرحاً، ولو لم يكن فيها إلا قوله:

وَأَفْتَيْسِ الْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكَرِّمَا وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا

لكفافها فخراً على نظائرها إذ ليس بعد فضيلة العلم والعمل به، ومخالفة الهوى فضيلة ولا رتبة أشرف من حيازة رتبة العلم والعمل الجليلة، فنسأله التوفيق لما يحبه ويرضاه من العلم والعمل بمنه وكرمه.

فَائْتُرُ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَخِسِينِ وَحَسِنَ الظَّنُّ بِهَا وَأَخْسِنِ

أي فانظر إليها نظر المستحسن لها لتقبل على حفظها نفسك، فإن من أساء ظنه بشيء، ولو بنبي لم ينتفع به، وحسن ظنك بها في أن تبلغ بها ما تؤمله من العلم، وأحسن إلى نظمها بالدعاء كما أحسن إليك بها، ولهذا نص رحمة الله تعالى، فإنها مشهورة البركة قل أن يتدنى بها طالب إلا وينجح له مطلوبه، ويفلح، وذلك لأن نظمها تلميذ الشيخ أبي إسحق الشيرازي صاحب (التبنيه والمهذب) وكان مجذب الدعوة كشيخه، وقد اشتغلت هذه المنظومة على دعوات كثيرة لطالبها كقوله: اسمع هديت الرشد ولقيت الرشد، وقس على قولي تكن علامه، واحذر هديت أن تزيغ عنها، واحفظها عداك اللحن، واحفظ وقيت السهو، وإن تخرج تصادق رشداً

وأينما تذهب تلاقي سعداً، مع قوله متضرعاً: رب استجب دعائي، فالرجاء في كرم الله أنه قد استجاب دعاه وبلغه من النفع بها ما أمله ورجاه.

وَإِنْ تَجِدْ عَيْنَبًا فَسُدُّ الْخَلَلَا فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْنَبَ فِيهِ وَعَلَا

ولما حث الطالب على التزامها لما أودعها من العلم والأدب التمس منه إذا وجد فيها عيماً أن يسد خللها، وأصل الخلل

قومها الغارة فأنكروا ذلك، فلما نزلت بهم قالوا: صدقت حذام، فذهب مثلاً. وقطام اسم امرأة كما في الصحاح، قال: وأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال، وأهل نجد يجرونه مجرى ما لا ينصرف أهـ.

قوله: (في المقامات) أي إحداها وهي الدمشقية أهـ.

قوله: (ولهذا نصح إلخ) كذا بالأصل، ولا يخفى ما في هذه العلة وما بعدها من التلقلق أهـ.

الفرج التي تكون بين ألوان الباب وذلك ليكون ممن ستر عوره أخيه، ولا يكون من الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، فإن الإنسان محل الخطأ والنسيان، ولا يسلم من الخطأ إلا كلام الله تعالى ورسوله المؤيد بالعصمة عليها السلام، ولهذا قال الله تعالى: «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ» [النساء: ٨٢] ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، ولحسن موقع هذا البيت في القلوب والأسماء اشتهر في الآفاق وذاع حتى صار يمثل به الخاص والعام، ويستشهد به في كل حال ومقام ثم ختمها بما بدأها به فقال:

فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَؤْلَى
عَلَى التَّبِيِّنِ الْهَاشِمِيِّ مُحَمَّدٌ
وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ الْأَطْهَارِ الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ

أي فالحمد لله على ما أولى أي ملك ووهب من النعم التي هي نعمة الإسلام، ثم نعمة العلم، ولهذا أثني على النعم بقوله: فنعم ما أولى شكرأ لها، لأن من استخف بالنعم فقد كفر بها، وأثني على المنعم بقوله: ونعم المولى لأن الثناء شكر، والشكر يوجب المزيد والمولى هنا المالك، ثم عقب الحمد بالصلوة على من أوصل الله تعالى إلينا هذه النعم كلها على يديه، وهو النبي الهاشمي المنسوب إلى جد أبيه هاشم المسمى محمدأ عليه السلام، لكثرة خصاله المحمودة، وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا في الله حق جهاده، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه، ومهدوا قواعد هذا الدين، ونقلوه كما سمعوه إلى من بعدهم فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء، ووصفهم بالأطهار جمع طاهر، أما الآل فلم يطرق قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِذُهْبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ النَّبِيِّ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا» [الأحزاب: ٣٣] وأما الأصحاب فلم يفهموا قوله تعالى: «أَوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ» [المائدة: ٤١] وفي المشركين «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ تَجَسَّسُونَ» [التوبه: ٢٢] والدجى جمع دجية وهي ظلمة الليل.

تنبيه: يكره إفراد الصلاة على النبي عليه السلام عن السلام وعكسه، فينبغي الجمع بينهما للتأكيد في قوله تعالى: «صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» [الأحزاب: ٥٦] لكن ليس المراد بالجمع بينهما أن يكونا متزوجين، بل لا يخلو الكلام والمجلس عندهما معاً كما في التشهد، ومعلوم أن هذه المنظومة كلام واحد، بل يقال إنه نظمها في مجلس واحد واشتهر أنها بنت ليلة، وحيثند فالشيخ قد جمع بينهما بحسب ما وفاه النظم فقال في أولها، وبعد فأفضل الصلاة والسلام وفي آخرها، ثم الصلاة بعد حمد الصمد ووصفه عليه السلام في أولها بأنه سيد الأنام، وباسمه العلم في آخرها فانتظم بهذه المنظومة عقد جواهرها، وجمعت بين طرفي الكمال بأولها وأخرها، ومع ذلك فلو قال ثم الصلاة والسلام الأبدى لكان أحسن خاتمة.

تنبيه: ولما كانت هذه المنظومة العجيبة والملحة الغريبة كما وصفها ناظمتها بفيه، وصاحب البيت أدرى بالذى فيه، وكما وصفناها أيضاً من اشتهر عموم بركتها نثراً، وكان الدين النصيحة أحياناً أختتم هذا الشرح بمضمون ذلك شرعاً، فنظمت في حد الطالب للغربية عموماً، وعلى الاعتناء بهذه المنظومة خصوصاً فقلت:

وَبِرَاءَةً فِي فَهْمِ كُلِّ كِتَابٍ إِنْ شِئْتَ نَيْلَ الْعِلْمِ وَالآدَابِ
لِفَظًا وَتَفْسِيرًا وَفَضْلَ حِطَابٍ وَتَلَوةَ الْقُرْآنِ حَقَّ تَلَوةَ
أَشَارَهَا مُتَوَخِّيَا لِضَوَابِ وَقِرَاءَةِ السُّنْنِ الْمُنِيرَةِ تَابِعَا
بِمَوْاقِعِ الْإِيجَازِ وَالْإِنْتَابِ وَبِلُونَغِ غَایَاتِ الْبَلَاغَةِ عَارِفَا
لَا يَمْتَرِي فِي ذَا أَوْلَوِ الْأَلْبَابِ فَابْدأْ بِعِلْمِ النَّحْوِ فَهُوَ أَسَاسُهَا
فَاشْدُدْ يَدِيكَ بِمَلْحَةِ الْإِعْرَابِ وَمَنْتَ أَرَدْتَ النَّجْحَ فِيهِ بَادِيَا
مَحْضَ النَّصِيحةِ مُعْشَرَ الطَّلَابِ رَحِمَ الْإِلَهُ إِمَامَهَا مِنْ نَاظِمِهَا
مِنْ قَبْلِهِ وَأَتَى بِكُلِّ عَجَابِ حَازَّ الْفَضْيَلَةَ سَابِقًا فِي نَظِيمَهَا
وَأَجَادَ فِي إِيْضَاحِهَا وَبِيَانِهَا فَجَزَاهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ
عَنَا وَأَتَاهُ جَزِيلَ ثَوابِ

وأحله دار الكرامة عنده
وكذا مشايخنا وأبنانا معاً
والوالدين وسائر الأحباء
ثم الصلاة مع السلام على النبي
محمد والآل والأصحاب



الفهرس

٣	مقدمة المؤلف
٥	باب المعرفة والنكرة
٦	باب قسمة الأفعال
٧	باب الأمر
٨	باب الفعل المضارع
٩	باب الإعراب
١٠	باب تنوين الاسم الفريد المنصرف
١٠	باب الأسماء المعتلة المضافة
١١	باب حروف العلة
١١	باب المقوص
١٢	باب الاسم المقصور
١٢	باب الثنية
١٢	باب الجمع المذكر السالم
١٣	باب جمع المؤنث السالم
١٤	باب جمع التكسير
١٤	باب حروف الجر
١٥	باب حروف القسم
١٥	باب الإضافة
١٦	باب الأسماء التي تجبر بمعنى الإضافة
١٧	باب كم الخبرية
١٧	باب المبتدأ والخبر
١٨	باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره
١٨	باب الفاعل
٢٠	باب ما لم يسم فاعله
٢٠	باب المفعول به
٢٠	باب ظنتن وأخواته

٢١	باب اسم الفاعل
٢١	باب المصدر
٢٢	باب المفعول له
٢٣	باب المفعول معه
٢٣	باب الحال والتمييز
٢٤	باب التمييز
٢٥	باب كم الاستفهامية
٢٥	باب الظروف
٢٦	باب الاستثناء
٢٨	باب لا التي لنفي الجنس
٢٩	باب التعجب
٣٠	باب الإغراء
٣٠	باب إن وأخواتها
٣١	باب كان وأخواتها
٣٢	باب ما الحجازية
٣٣	باب النداء
٣٤	باب الترخيص
٣٥	باب التصغير
٣٦	باب حروف الزيادة
٣٨	باب النسب
٣٩	باب التوابع
٤٠	باب ما لا ينصرف
٤٤	باب العدد
٤٥	باب نواصب الفعل
٤٧	فصل في الأمثلة الخمسة
٤٨	باب الجزم
٤٩	فصل في الأمثلة الخمسة
٤٩	باب الشرط والجزاء
٥٠	باب المبنيات